جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية (1978 – 2020م)

The Impact of Peace Agreements and Normalization Policies on the Reality of the Palestinian Cause (1978 - 2020)

إعداد:

عبدالكريم طارق عبدالكريم

إشراف:

الدكتورة سحر محمد الطراونة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أيار، 2021

تفويض

أنا **عبدالكريم طارق عبدالكريم**، أفوّض جامعة الشّرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيًّا وإلكترونيًّا للمكتبات أو المنظّمات أو الهيئات والمؤسّسات المعنيّة بالأبحاث والدّراسات العلميّة عند طلبها.

الاسم: عبدالكريم طارق عبدالكريم.

التاريخ: 22 / 05 / 2021.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية.

للباحث: عبد الكريم طارق عبد الكريم.

وأجيزت بتاريخ: 22 / 05 / 2021.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. سحر محمد الطراونة	مشرفًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. ريما لطفي أبو حميدان	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ.د. عبد القادر محمد الطائي	عضواً من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ.د. مدثر جميل أبو كركي	عضوًا من خارج الجامعة	جامعة الحسين بن طلال	.....

شكر وتقدير

بعد توفيق الله وفضله أتممت رسالة الماجستير والذي يعدّ جهدًا علميًا أعتز به خدمة للقضية الفلسطينية، وكان من الواجب عليّ أن أقدم شكري وتقديري إلى **المشرفة الدكتورة سحر محمد الطراونة** التي لم تدخّر علمًا ولا نصيحة ولا مشورة في إطار الدراسة، كما أحطتني باهتمامها وتوجيهاتها منذ أول حرف كتب في الدراسة، ولولا جهودها وعلمها لما خرجت هذه الدراسة لتعطي إضافة علمية إلى المكتبة العربية لتعكس فكرها ورؤيتها القيمة.

وأتقدم بالشكر والتقدير أيضًا إلى **الأساتذة الكرام في لجنة المناقشة** من رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين سيضيفون فكرة نوعية وعلمًا منهجيًا إلى الدراسة من خلال ملاحظاتهم وتوجيهاتهم لإتمام الرسالة على أتم وجه، كما لا يفوتي بتقديم الشكر إلى **أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط**، وأخص بالذكر منهم **الأستاذ الدكتور عبدالقادر فهمي الطائي** لما قدّمه لنا من معلومات وتوجيهات. وأتقدم **بالشكر لعمادة الدراسات العليا**.

وإلى كل من أسدى إليّ نصيحة، أو قدّم لي معلومة تخصّ الدراسة.

إلى كل هؤلاء وغيرهم لهم الشكر الجزيل وبالغ التقدير والرفعة.

الباحث

عبدالكريم طارق عبدالكريم

الإهداء

أهدي هذا الجهد الأكاديمي

* إلى **روح والدي ـرحمه اللهـ** التي لا تزال تعيش في روحي وأيامي، والذي كان يحضني دوما على إتمام دراستي والمضي قدما في فضاء العلم والمعرفة.

* إلى **والدتي** التي منحتني الحب والحنان، معلمتي وقرة عيني.

* إلى **أخواتي** اللواتي كن سندا ودافعا لي في إتمام مسيرتي العلمية.

* إلى **أرواح شهداء القضية الفلسطينية** في كل أرجاء المعمورة....

الباحث

عبدالكريم طارق عبدالكريم

فهرس المحتويات

العنوان ..... أ
تفويض ..... ب
قرار لجنة المناقشة ..... ج
شكر وتقدير ..... د
الإهداء ..... هـ
فهرس المحتويات ..... و
الملخّص باللغة العربية ..... ح
الملخّص باللغة الإنجليزية ..... ط

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة 1
مشكلة الدراسة 4
أهداف الدراسة 4
أهمية الدراسة 4
أسئلة الدراسة وفرضياتها 5
حدود الدراسة 6
محددات الدراسة 6
مصطلحات الدراسة 6
الأدب النظري والدراسات السابقة 9
أولا: الأدب النظري 9
ثانيا: الدراسات السابقة 13
ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 18
الطريقة والإجراءات 18
منهج الدراسة 18
مجتمع الدراسة 20
عينة الدراسة 20
أداة الدراسة 21
إجراءات الدراسة 21

الفصل الثاني: اتفاقيات السلام وأثرها على القضية الفلسطينية

المبحث الأول: اتفاقية كامب ديفيد الأولى والثانية وتأثيرهما على القضية الفلسطينية 23
المبحث الثاني: اتفاقية أوسلو..... 33
المبحث الثالث: اتفاقية وادي عربة..... 42
الفصل الثالث: سياسات التطبيع وتأثيرها على القضية الفلسطينية..... 50
المبحث الأول: تطبيع دول الخليج العربي..... 51
المبحث الثاني: تطبيع دول المغرب العربي وتأثيره على القضية الفلسطينية..... 62
المبحث الثالث: آليات الكيان الصهيوني في سياسات التطبيع..... 72

الفصل الرابع: تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على القضية الفلسطينية

المبحث الأول: التحول من الصراع إلى التسوية..... 81
المبحث الثاني: التحول من الصراع العربي _ الإسرائيلي إلى الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي 92
المبحث الثالث: التحول من الصراع والتسوية إلى تصفية القضية الفلسطينية في ضوء"صفقة القرن 102

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة.....113
ثانيا: النتائج.....115
ثالثا: التوصيات.....117
قائمة المراجع.....119

تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينية (1978 – 2020م)

إعداد:

عبدالكريم طارق عبدالكريم

إشراف:

الدكتورة سحر محمد الطراونة

الملخّص

هدفت الدراسة لبيان تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على القضية الفلسطينية، حيث وجد أن ليس بالضرورة أن تقود مفاوضات السلام وسياسات التطبيع إلى حل شامل وتعزيز حالة الاستقرار وإقامة دولتين. واستندت الدراسة على فرضية أن اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع تؤثر بشكل سلبي على واقع القضية الفلسطينية.

وخلصت الدراسة على أن عوامل الاستقرار وحل الصراع العربي الإسرائيلي لا يأتي إلا من خلال حل شامل يتفق عليه جيمع الأطراف باتفاقية شاملة تنتهج الواقعية السياسية والتأريخية والدينية والقومية من خلال موقف عربي موحد وموقف دولي واضح غير منحاز.

إن اتفاقيات السلام جاءت وفق اختلال ميزان القوى والانحياز إلى الجانب الإسرائيلي وعدم الوقوف حيادا أمام القضية، ولم تستطع عمليات التسوية من حل القضية ولا وقف الانتهاكات الصهيونية بحق الفلسطينين. وأسهم الانقسام العربي في أمد الصراع وأدى إلى نتائج كارثية، وإن أي اعتراف فلسطيني أو عربي بيهودية الدولة الفلسطينية هو إنهاء القضية الفلسطينية وإجحاف بحق الفلسطينيين.

الكلمات المفتاحية: اتفاقيات السلام، القضية الفلسطينية، سياسات التطبيع.

The Impact of Peace Agreements and Normalization Policies on the Reality of the Palestinian Cause (1978 - 2020)

Prepared by:

Abdullkarim Tariq Abdullkarim

Supervised by:

Dr. Sahar Altarawneh

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of peace agreements and normalization policies on the Palestinian issue, as it was found that peace negotiationsaling with normalization policies do not necessarily lead to a comprehensive solution, stability promotion and two states establishment. The study was based on the assumption that peace agreements and normalization policies negatively affect the Palestinian case reality.

The study concluded that stability factors as well as the Arab-Israeli resolution conflict can only come through comprehensive solution agreed upon by all parties throughout an agreement that pursues political, historical, religious and national realism through a unified Arab position and a clear unbiased international position.

The peace agreements came according to powers imebalancing, the bias towards the Israeli side, the failure to stand neutral before the issue, moreover the settlement processes were unable to solve it or stop the Zionist violations against Palestinians rights. The Arab division contributed to the prolonged conflict and to disastrous results. Any Palestinian or Arab recognition of the Palestinian state Jewishness is an end to the Palestinian case and prejudice to the rights of Palestinian people.

Keywords: Peace Agreements, the Palestiniancase, Normalizationpolicies.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

مرّ الصراع العربي الصهيوني ومن ثم القضية الفلسطينية بمراحل مختلفة من اتفاقيات تسوية واتفاقيات سلام ومن ثم إلى تطبيع، وشهد في أوقات ما حروب مفتوحة، وارتبط بآليات دولية متعددة. ويختلف الصراع العربي الإسرائيلي عن بقية الصراعات كونه صراعًا معقدًا ومتشابكًا وصراع وجود وفكر وعقيدة وليس صراع حدود أو تسوية فقط، ولقد أثرت الإتفاقيات وعمليات التطبيع بشكل مباشر على القضية الفلسطينية وجوهرها وحولته من صراع عربي _ صهيوني إلى نزاع فلسطيني _ إسرائيلي، وشهدت سنوات الصراع تحولات خطيرة وكبيرة للمشهد العربي ونظرته تجاه القضية الفلسطينية والوجود الإسرائيلي في المنطقة وتحول القضية من القضايا الخطيرة والعاجلة والمهمة في أولويات الشأن العربي والعالمي إلى قضية شبه مؤجلة وفي منطقة أقل أولولية في الوقت الراهن.

كانت اتفاقية كامب ديفيد بعد حرب عام 1973م التي دعا إليها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أطراف النزاع إلى اتفاق بينهم لحل المشاكل العالقة بينهم وفق اتفاقية سلام دائمة من خلال قرار مجلس الأمن رقم (242) عام 1967م، ومنذ ذلك الوقت استمرت الأوضاع بين شد وجذب بين الطرفين وحدثت مناوشات ومفاوضات ومبادرات كمبادرة ريغان في أيلول 1982م، ومشروع بريجينيف للسلام ومشروع قمة فاس العربي في أيلول 1982م، وخطة جيمس بيكر تشرين الأول 1989م، إلى أن جاء عام 1991م ليعقد مؤتمر مدريد برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

السوفيتي سابقا بهدف تشجيع البلاد العربية لدخول معاهدات سلام بينهم وبين إسرائيل وكانت أولها معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وتوقيعهم اتفاقية سلام دائمة.

ونتيجة للمفاوضات المستمرة بين الأطراف والدول الساعية إلى إيجاد حل يرضي الجميع جاءت إتفاقية أوسلو عام 1993م بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي برعاية النرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وتأتي أهمية هذه الاتفاقية بالتوصل إلى انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة على مراحل من الضفة الغربية وغزة وإنشاء حكم ذاتي للفلسطينيين كمرحلة انتقالية لخمس سنوات والاعتراف بإسرائيل إلى أن تتم تسوية دائمة بناءً على القرار الدولي (242) عام 1967م والقرار (338) عام 1973م، ومن ثم جاءت اتفاقية وادي عربة(1994م) التي تعرف بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وهي اتفاقية سلام بين الجانب الأردني والإسرائيلي وقعت في وادي عربة على الحدودل الفاصلة بين الأردن وفلسطين في 26 أكتوبر 1994. وطبقا لهذه الاتفاقية تناولت مسائل عدة منها الضفة الغربية والحدود والاقتصاد والمياه، وهذه الاتفاقية مرتبطة بالجهود الدولية المبذولة في حل الصراع وإحلال السلام.

كما جاءت اتفاقية طابا عام 1995م، لتسريع عملية الانسحاب الإسرائيلي وإقامة السلطة الفلسطنية، وبعدها اتفاقية وادي ريفير عام 1998م، واتفاقية شرم الشيخ عام 1999م، لتأتي بعدها اتفاقية كامب ديفيد الثانية عام 2000م كرغبة للطرفي النزاع بوجود سلام دائم.

وفيما يتعلق بالجهود العربية قدمت السعودية خطة للسلام تحت مظلة جامعة الدول العربية في بيروت عام 2002م عقب فشل المحادثات الثنائية بين الجانبين، نصت على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود عام 1967م وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإيجاد "حل عادل" لقضية اللاجئين. لتأتي بعدها خارطة الطريق 2003م التي أعدتها اللجنة الرباعية التي

تضم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ومن ثم جاء اتفاق جنيف عام 2003م الذي جاء فيه تنازل الفلسطينيين عن "حق العودة" في مقابل الحصول على معظم أجزاء الضفة الغربية.

واستأنفت محادثات السلام في الأكاديمية البحرية أنابوليس عام 2007م أثناء فترة بوش الابن الثانية شارك فيها إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي، ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، وجانب من المسؤولين في اللجنة الرباعية وعدد من ممثلي المملكة العربية السعودية وسوريا.

ولقد أسهمت التغييرات التي طالت دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية واحتلال العراق الذي كان يمثل محور التوازن العربي والقوة التي تنافس الغرب بزيادة التنافس بين دول المنطقة إلى تحالفات أكثر قوة وحماية مصالحها، وجاء التدخل الإيراني الذي يعد الأخطر على المنطقة قاد هذا إلى تحول غير مسبوق في نمط التحالفات العربية مع العدو الأزلي وهو إسرائيل، وبمجيء دونالد ترامب إلى البيت الأبيض واطلاق مبادرة السلام التي عرفت بـ (صفقة القرن) تجدد مفهوم التطبيع مرة أخرى متخذا من التنافس العربي فيما بينهم، ووجود الخطر الثاني عليهم وهي إيران في دفع هذه الدول إلى عملية التطبيع وعقد الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني، وهذا ما شكل حالة من الانعطاف الخطير في التفاعلات الجيوسياسية والعلاقات العربية الإسرائيلية على حساب القضية المحورية وهي فلسطين كدولة عربية مستقلة غير محتلة.

تسعى هذه الدراسة لاستكشاف وتحليل نمط تأثير هذه الاتفاقيات وسياسات التطبيع على التطورات العربية الحالية ومستقبل الصراع العربي _ الإسرائيلي، وتوجهاته في المرحلة المقبلة

خاصة وأن الصراع العربي الإسرائيلي سيتحدد من الآن فصاعدًا بنتائج هذه التطورات وما ستذهب إليه هذه التطورات العربية.

مشكلة الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في أن الاتفاقيات وسياسات التطبيع لم تأت لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كما هو متعارف عليه؛ وإنما تأتي في عملية خلط الأوراق وإدامة الصراع ودفع الفلسطيين إلى قبول الطرف الآخر بكل قوة من خلال اتفاقيات لا تعترف بها اسرائيل أو تلتزم ببنودها مقابل فرضها بقوة على الجانب الفلسطيني وإرغامها على تطبيقها بشكل قانوني. فكيف أثرت هذه الاتفاقيات وسياسات التطبيع في مسار القضية الفلسطينة على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي؟

أهداف الدراسة

المرجو من هذه الدراسة هو تحقيق ما يأتي:

1. التعرف على تأثير اتفاقيات السلام على مسار القضية الفسطينية.
2. التعرف على تأثير سياسات التطبيع على القضية الفلسطينة.
3. التعرف على التحولات التي طرأت على القضية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تأتي أهمية الدراسة العلمية في كونها تهتم بتحليل علمي منطقي وموضوعي للاتفاقيات الدولية الخاصة بعملية السلام بين العرب والصهيونية، والتي تشكل موضوعا مهما في العلاقات الدولية وتأثيرها على السياسات الداخلية والخارجية لأطراف الصراع.

كما تكمن أهميتها بالكشف عن التوجهات ورؤى أطراف الصراع لموضوع الاتفاقيات ومدى مساهمتها في إرساء السلام وفهم واقع هذه الاتفاقيات وأطماع المتفاوضين وتأثيرها على القضية الفلسطينة خلال فترة الدراسة المقترحة.

الأهمية العملية: يأمل الباحث من الدراسة استفادة الباحثون والمختصون في الفكر السياسي والعلاقات الدولية وأصحاب البحث في الصراع العربي الإسرائيلي في فهم أبعاد الاتفاقيات وواقعها وتأثيرها المرحلي والمستقبلي على واقع القضية الفلسطينية، فضلا عن رفد المكتبات بمادة علمية ورفع مستوى الوعي لدى المتطلعين للكتاب العربي.

أسئلة الدراسة وفرضياتها

الفرضية:

تفترض الدراسة أن اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع تؤثر بشكل سلبي على واقع القضية الفلسطينية.

أسئلة الدراسة

تهدف الدراسة إلى معالجة الاشكالية والأهداف التي حددتها طبيعة العلاقات وموضوع الدراسة التي انصرفت إلى البحث عن الإجابة للسؤال الرئيس التالي: (ما تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على واقع القضية الفلسطينة؟) ومن ثم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما تأثير اتفاقيات السلام على واقع القضية الفلسطينية؟
2. ما تأثير سياسات التطبيع على القضية الفلسطينية؟
3. ما هي التحولات التي طرأت على القضية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع؟

حدود الدراسة

حدود زمانية: منذ عام (1978 –2020 م) ففي اختيار عام 1978م هو التحول في مسار القضية الفلسطينية باعتماد السياسة والمفاوضات بدلا من القوة في حل الصراع، وعام 2020م وهي فترة التطبيع وعقد صفقة القرن والتحول في مسار القضية الفلسطينية.

حدود مكانية: تقتصر هذه الدراسة على دولة فلسطين.

محددات الدراسة

مما لا شك فيه أن من أبرز المحددات التي تواجه أي دراسة والباحثين هي قلة الموارد والدراسات والمراجع العربية والانجليزية التي لها علاقة مباشرة في موضوع الدراسة المختار واشكاليتها؛ وربما نظراً للموضوع وطريقة معاجلته ودراسته فإن من الصعب إيجاد دراسات وأبحاث عالجت الموضوع بشكل دقيق لاسيما في مجال علم السياسة والعلاقات الدولية والصراع الدولي. على الرغم من وجود دراسات كبيرة وكثيرة في القضية الفلسطينية إلا أنها لم تأت على هذا الموضوع بشكل مباشر.

مصطلحات الدراسة

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

اتفاقيات السلام: الاتفاق لغة: جاء في القاموس المحيط بأن الاتفاق هو مصدر صناعيّ من اتّفاق: موضوع يتفق طرفان عليه (الفيروزآبادي، 2005: 135). وعرّفه المعجم الوسيط بأنها:"

اتفق مع فلان: أي وافقه وتقاربا واتحدا، والاتفاق الدولي اتفاق بين دولتين على إثر نزاع بينهما بإحالة النزاع إلى التحكيم (أنيس، وآخرون 1985: 1047/2).

الاتفاقيات اصطلاحا: وعرّفه القانون الدولي بأنه: "اتفاق بين دولتين أو أكثر لتنظيم علاقات بينهما"

ويعرّفها الدكتور أحمد رفعت بأنها "توافق إرادة شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي على إحداث أثر قانوني معين طبقا لقواعد القانون الدولي" (رفعت، ب، ت: 500)، ويعرفها القانون الدولي في المادة (1/2) بأنها (الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان أو أكثر ومهما كانت التسمية.

اتفاقيات السلام بين العرب وإسرائيل اجرائيا: وهي مجموعة من الاتفاقات التي أبرمت بين أطراف النزاع العربي _الإسرائيلي، تم بموجبها تحديد التزامات وحقوق وواجبات الطرفين على أن يتم تنفيذها بحسب الصيغ المكتوبة، الهدف والغرض منها هو إيقاف الصراع وإيجاد حل بينهم التي تعلق بجهور الصراع كالحدود والاحتلال والمستوطنات واللاجئين وغيرها من الأمور التي كانت سبب في الصراع، وهذه الاتفاقيات يجب أن لا تتناقض مع القانون الدولي وهي واجبة التنفيذ من جميع الأطراف ويترتب عليها مسؤوليات قانونية وهي اتفاقيات بين دولتين أو أكثر تنص على مبدأ السلام واحترام الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

التطبيع

التطبيع لغة: "الطاء والباء والعين أصلٌ صحيح، وهو مثلٌ على نهايةٍ ينتهي إليها الشيء حتى يختم عندها، يقال طبَعت على الشيء طابَعاً. ثم يقال على هذا طَبْعُ الإنسان وسجيَّتُه. ومن ذلك أيضاً طبْع السَّيف والدِّرهم، وذلك إذا ضربه حتى يكمّله. والطَّابع: الخاتم يُختَمُ به (ابن فارس، 1979: 3/438-439).

وجاء في معجم المختار الصحاح (الطبع هو السجية جبل عليها الإنسان) وفي المعجم الوسيط (تطبع بكذا أي تخلق به وتعود عليه). وكلمة التطبيع (NORMALIZATION) من الكلمة الانكليزية (NORMAL) بمعنى العادي أو المعتاد أو المتعارف عليه.

التطبيع اصطلاحا: يتفاوت تعريف المفهوم من باحث إلى آخر ومن دراسة إلى أخرى بحسب نظرة الباحثين والدارسين لها، فمنهم من يرى أنها تبادل زيارات وعلاقات ومنافع ما بين المؤسسة العربية والمؤسسة الصهيونية، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أم ثقافية. ومنهم من يرى أنها المشاركة في أي مشروع محلي أو إقليمي أو دولي بشكل مباشر أو غير مباشر بين العرب أم الفلسطيين أفرادا كانوا أم مؤسسات. فالتطبيع بمشروع إقامة الكيان الغريب في هذا الوطن كي تسيطر أوروبا التجارية على الوطن العربي (سمارة، 2010: 7-8).

سياسات التطبيع إجرائيا: يشير إلى العلاقة المباشرة وغير المباشرة مع الإسرائليين أو المشاركة في أي مشروع أو نشاط أو مبادرة سواء على المستوى المحلي أو الدولي بشكل مباشر أو غير مباشر بين الفلسطيين أو العرب وبين الاسرائيليين على مستوى أفراد أو مؤسسات، ويكون على شكل نشاط أو تعاون علمي أو فني أو مهني أو مشاركة جماعية كالندوات والمؤتمرات أو مهرجانات ومعارض فنية وعلمية يشارك فيها الجانب الإسرائيلي (موقع الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل: www.pacbi.org).

القضية الفلسطينية: وهي قضية دولية تبلورت في نهاية الحرب العالمية الأولى، أدت الأحداث إلى إتخاذ عصبة الأمم المتحدة وضع فلسطين تحت الإدارة البريطانية كدولة منتدبة بموجب صك الانتداب الذي اعتمدته العصبة آنذاك كمرحلة انتقالية لحين بلوغ فلسطين مركز الدولة المستقلة استقلالاً كاملاً، وتطورت الأحداث واستغلت المنظمة الصهيونية على الأحداث الدولية وأنشأت وطن قومي يهودي على أرض فلسطين، وبعد ربع قرن من الانتداب قدمت بريطانيا

المشكلة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة على أساس أن الدولة المنتدَبة تواجه التزامات متضاربة لا تستطيع التوفيق بينهما، وعلى إثر ذلك تبنت الأمم المتحدة القضية واقترحت حل الدولتين مع تدويل قضية القدس (اللجنة المعنية بالقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، 1990: ص2–3).

الأدب النظري والدراسات السابقة

تأتي الدراسة الحالية وفق المعطيات الحيّة التي تعيشها الأمة والقضية الفلسطينية من خلال اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع، ووضع اليد على حقيقة هذه الاتفاقيات ومجريات السلام المزعومة وتأثيرها على القضية الفلسطينية بين الفترة 1978–2020م كنوع من التحليل وفحص مجمل الأحداث التي مرت على مسار القضية من خلال العودة إلى اتفاقيات السلام وتأثيرها المباشر وغير المباشر على القضية الفلسطينية.

وتسارعت الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية ولاسيما في الدول العربية نتيجة للتطورات داخلية وخارجية مختلفة، أدت إلى عمليات التطبيع مع إسرائيل قبل التوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية؛ بل من الممكن اعتبار أن سياسات التطبيع سيكون على حساب القضية والفلسطينين، معتقدة هذه الدول أن التطبيع سيأمن حمايتها ويسفتح لها آفاق اقتصادية وسياسية (برنامج قياس الرأي العام العربي:2018). ومن هنا تسعى الدراسة إلى تحديد الإشكالية التي تدور حولهما هذه الدراسة، وذلك من خلال استطلاع الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بهذه الحيثية والاستفادة منها بشكل أو آخر، وفق الآتي:

أولا: الأدب النظري

يحوي الأدب السياسي لا سيما في علم العلاقات الدولية بمنهج كبير وواسع في معالجة الصراع الدولي الذي ولد مع الخليقة، وتجسد بشكل متعدد فيما بين الدول وكان له الأثر الكبير في

التأثير على الأنظمة السياسية والنظام الدولي وهو بطيعته لا يعرف الاستقرار ومتقلب تارة مع الصديق وتارة مع العدو. ويتحول الصراع ويتغيّر بطبيعة التوازنات والتفاعلات الدولية، فالصراع ظاهرة تنشأ نتيجة التعارض والاختلاف حول القيم الانسانية أو المصالح القومية والأساسية وينطلق برغبة الاستحواذ أو السيطرة لرغبات أطراف الصراع، وهذا التعارض والاختلاف يتطور إلى التصادم ومن ثم الصراع ومن ثم إلى إدراة الصراع وحله (butler,2009:13) .

ويتسم الصراع الدولي بصفات كثيرة منها التعقيد والتشابك والأبعاد المتعددة ومصادر التأثير المباشر وغير المباشر ومسببات الصراع والمصالح وبهذا هو يختلف عن غيره من ظواهر العلاقات الدولية من حيث المدى والتأثير والعنف والمستوى القيمي (رسلان، 1986:175)، وهذه السمات دفعت الدراسة في معرفة المنهجية الصحيحة لمحاولة تفسير الصراع العربي الإسرائيلي والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لكي نفهم من خلال أبعاد الاتفاقيات أسباب تحولات الصراع وطرق تأثيره على القضية الفلسطينية.

وهنا نجد اشكالية ما بين هو قائم من اتفاقيات وما بين أن ينبغي وفق القانون الدولي للمعاهدات، فاتفاقيات السلام تلعب فيها المصالح القومية ومقتضيات السياسة العليا دورا في تكييف القواعد القانونية الدولية لصالحها؛ لا سيما وأن تكون هذه الاتفاقيات مرتبطة بالدول الكبرى فتعمل على صياغة الاتفاقية وفق أهدافها واستيراتيجياتها ومصلحتها القومية، وقد تلجأ إلى منطق الاحتكام للقوة في إرغام الخصم على قبول الاتفاقية أكثر من منطق القانون. (فهمي،2010: 27)

وتتأثر ظاهرة الصراع الدولي في شكلها ومضمونها بتأثير التغيير الذي يحدث في النظام الدولي، والذي من شأنه أن يقود إلى حدوث تغيير في طبيعة القوة، ونمط توزيعها على المستوى العالمي، وهو ما يؤثر في الأنماط السلوكية للقوى الفاعلة في النظام الدولي. ويأتي مفهوم النزاع أو

الصراع من ضمن التعقيدات السياسية كما ذكرها جوزيف ناي في كتابه المنازعات الدولية، ولابد أن تكون جزءا أساسيا يدرس حتى يمكن فهم الظاهرة والوقوف عليها (ناي،1997: 15).

وتختلف الحرب عن الصراع كما يراها الدكتور عبدالقادر الطائي فالحرب لها بعدين الأول يحكمه المنطق والجدلية وميدانه الفكر، والآخر تحكمه الحركة الميكانيكية والآلية العسكرية وميدانه أرض المعركة. وهو يفرّق بين الحرب والصراع فالحرب عنده صيغة وأسلوب تعبّر عن نفسها بالمعركة بجهد عسكري؛ أما الصراع فهو محكوم بالمفاهيم القيمية والعقائدية والفلسفية التي يصعب في كثير من الأحوال أن تكون موضع اتفاق للأطراف المتصارعة (فهمي، 2010: 96-97).

وبدء مشروع الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية يأخذ أبعادا كثيرة تعدت الحرب إلى الصراع، فتشكل الصراع على أوجه عدة وعلى كل الجوانب فمسّ الأرض والفكر والمعتقد، واخذت جوانب أخر منها ماهو استطياني ومنها ما هو عسكري ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي منذ الحرب العالمية الثانية ووعد بلفور وعلى الرغم من هذه الأبعاد والدعم الدولي لهم؛ إلا أن العرب لم يتخذوا أي خطوات جادة وصريحة في وقف هذه المشاريع؛ بل قد سارعوا نحو التطبيع وتمتين العلاقات مع عدوهم وتراجع حدة الصراع وتغيير المفاهيم التي كانت مرتبطة معه والدخول في عمليات تسوية على حساب القضية الفلسطينية وأبنائها.

لقد جاء التراجع والانفتاح على إسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد 1978م وصولا إلى اتفاقية أوسلو 1993م وظهور متغيرات كبيرة طرأت على القضية من الناحية القانونية ومن الناحية السياسية وتحولت المسارات من صراع عربي _ إسرائيلي إلى صراع فلسطيني _ إسرائيلي، وعلى الرغم من وجود تصريحات رسمية لا تريد التطبيع مع إسرائيل إلا بعد وجود حل شامل للقضية ولكن كانت هناك علاقات سرية واتفاقيات بين العرب واسرائيل بعيدا عن القضية الفسلطينية، وفي

عام 2017م ومنذ وصول ترامب إلى سدة الحكم ظهرت أصوات رسمية تنادي بضرورة التطبيع مع إسرائيل قبل حل القضية (حسين، 2019: 118).

لقد تبنت اسرائيل استيراتيجة في غاية الخطورة بعد عام 1967م تتمثل في أن الاستقرار الداخلي في المنطقة العربية يشكل خطراً حقيقياً عليها ولذا جاءت أهمية زعزعة الاستقرار في المنطقة بالمرتبة أولى من الصراع مع الفلسطينين وعملت على تأجيج الحروب والنزاعات، واستغلت التوتر في العلاقات العربية الفلسطينية في ذلك الوقت وخاصة مع الأردن ولبنان، وفكرت في بناء تحالف مع الدول العربية في مواجهة بعضها البعض فضلا عن الخطر السوفيتي لها، واستهدفت هذه الاستيراتجية عزل القضية الفلسطينية من خلال معاهدات ثنائية مع الدول العربية ورفض حل الدولتين معتبرة أن قيام دول فلسطينية إلى جانبها سيهدد الاستقرار (عثمان، 2007: 1120).

لقد كان هدف الاسرائيليين من الاتفاقيات والمعاهدات إتاحة فرصة زمنية لها لفرض مزيدا من احتلال الأراضي وتأجيل القضايا الأساسية مثل اللاجئين والاستطيان والحدود والمياه وغيرها إلى مفاوضات مؤجلة، وقد حافظت الاتفاقيات الجزئية على نوع من الهدوء والاستقرار الهش لمدة محدودة، ولكن هذه لم تحل قضية الانسحاب الشامل من الأراضي الفلسطينية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره، ومن هنا نرى التناقض والقيود المفروضة والتوجيهات الصارمة على الفلسطينين فقط دون غيرهم من هذه المعاهدات والاتفاقيات (الزرو، 2000: 82)، وبشأن هذا الموضوع قال محمود عباس رئيس المفاوضين آنذاك عن اتفاق كامب ديفيد "لم يأتنا عرض إسرائيلي واحد، وإنما كا ما كان يأتي آراء ومواقف من كلينتون) (عميرة، 2007: 17).

ثانيا: الدراسات السابقة

(أ) الدراسات العربية

- **دراسة سلامة (2015). الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين.**

قامت الفرضية على كيف سيسهم الاعتراف في تصعيد الوضع السياسي في المنطقة؟ وتطرقت على تأثير الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وبينت الدراسة أن الهدف الاسرائيلي من المفاوضات هو اشغال الجانب الفلسطيني والمجتمع الدولي إقليميا ودوليا بمناورات سياسية لا تؤتي ثمارها على المستوى المطلوب، بينما هي تقوم بعمليات الاستيطان وعدم الالتزام بالمفاوضات والاتفاقيات التي وقعتها، وخلصت الدراسة أن الاعتراف بالدولة اليهودية هو قتل المفاوضات والعمل السلمي والسياسي في حل الصراع، وأن القضية الفلسطينية أصبحت من الماضي ولا وجود لها سياسيا. وتوصل الباحث إلى أن الدولة اليهودية لها بعد ومغزى سياسي فضلاً عن البعد الديني الذي ترتكز عليه الدولة اليهودية ترمي من خلالها استئصال كل ما له شأن بالوطن العربي جغرافيًا وسياسيًا وتاريخيًا.

- **دراسة الشهوان (2014). أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الأوسط 2011-2013م.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مسار عمليات السلام في الشرق الأوسط والأبعاد الاستيراتيجية من الاتفاقيات الإسرائيلية العربية وتداعايتها على القضية الفلسطينة والمنطقة العربية والإقليمية، وانطلقت هذه الدراسة من فرضية أثر الثورات العربية على عملية السلام والمفاوضات الفلسطينية، وبينت الدراسة أن هناك أثر وارتباط للثورات العربية مع ملف القضية الفسطينية لا

سيما من خلال تغيير القادة والأنظمة في المنطقة واستخدمت المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التأريخي.

- **دراسة عياد (2014). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية 1973-2013.**

بحثت الدراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، واستندت الدراسة على فرضية كيف أسهمت عمليات السلام في تحقيق سلام شامل وعادل دائم بين الطرفين، واستخدمت الدراسة المنهج النظمي والتحليلي والتأريخي، وخلصت الدراسة إلى ضرورة عدم انحياز الدول التي ترعى الاتفاقيات إلى جهة ما وخاصة الولايات المتحدة المريكية لأن ذلك سيضر بالاتفاقية ويضر بالجانبين، وبينت ضرورة إيجاد طرق حقيقية لحل الصراع والاستفادة من تجارب الاتحاد الأوربي في مجال العيش المشترك.

- **دراسة بشير (2013). تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 2011 - 2000م.**

بحثت الدراسة تأثير التغييرات العربية والإقليمية على السياسة الفلسطينية وتناولت الجانب التركي خلال السنوات الأخيرة من خلال دورها المؤثر في السياسة الدولية ومؤهلاتها في هذا السياق، كما تعرضت على الموقف الإيراني التي تتخذ من القضية الفلسطينية لتحقيق مصالحها في المنطقة وفرض هيمنتها، اطلاقا من فرضيتها كيف أسهمت العوامل الإقليمية والمتغيرات العربية على القضية الفلسطينية في الداخل، واعتمدت المنهج التأريخي والتحليلي الوصفي، وأوصت الدراسة بمجموعة توصيات مهمة منها ضرورة بناء نظام سياسي فلسطيني له مشروعه السياسية وبرنامجه المتكامل من أجل التصدي الأطماع الصهيونية والدولية في فلسطين.

- **دارسة مطر (2012). اتفاقية كامب ديفيد المصرية_الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978-1993م).**

عالجت الدراسة تأثير اتفاقية كامب ديفيد الأولى عام 1978م، وإجراءاتها والمفاوضات التي سبقتها والتي لحقتها واللقاءات السرية بين أطراف من الدول العربية وبين إسرائيل، وقامت الدراسة بتحليل بنود الاتفاقية حيث بيّنت أن الاتفاقية لم تحقق أي انجاز للقضية الفلسطينية بل كبلتها بقيود والتزامات غير مبررة. واعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي والوصفي، والنظمي وبينت الدراسة الخطوات العملية التي قامت بها الإسرائيليون من خلال المعاهدات والاتفاقيات السرية والعلنية للسيطرة على الموارد الاقتصادية واستغلال الأيدي العاملة الفلسطينية في تقوية الاقتصاد الإسرائيلي وتكثيف عمليات الاستطيان والزراعة والسيطرة على منابع المياه. وسلطت الدراسة أيضا على الدور الإسرائيلي في الغزو الثقافي والاجتماعي وتجهيل المجتمع الفلسطيني من أجل إحكام السيطرة على الدولة الفلسطينية.

- **دراسة سلامة (2005). الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطيني_الإسرائيلي ما بين الدور الاقتصادي والسياسي.**

اهتمت الدراسة بالدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية وأثرها على المنطقة بحكم العلاقات التاريخية والاقتصادية للدول الأوروبية للمنطقة العربية والمصالح التي تقتضي استقرار المنطقة من أجل استقرار العالم، وبحثت الدراسة تأثير القوى الدولية على مسارات السلام والقضية الفسطينية ومجرياتها ومستقبلها. وبينت الدراسة التحولات الدولية وتبادل الأدوار بين القوى الفاعلة في الساحة الدولية حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكة لها دورا تلعبه من موقعها كقوة كبرى ومهيمنة على النظام العالمي مما يسهل ويجعل الحل ممكنا؛ فضلًا عن الدور الأوروبي الذي لا يقل أهمية في حل الصراع واستقرار المنطقة.

- **دراسة حجاوي (1987). المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.**

تناولت الدراسة الفكرة الأولية لمحادثات السلام الدولية أثناء حرب تشرين عام 1973م بعد تبني الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقا مشروع قرار إلى مجلس الأمن لوقف القتال وهو ما يعرف بقرار رقم (338)، يدعو الى وقف القتال وتنفيذ قرار (242) وإجراء مفاوضات مباشرة برعاية الأمم المتحدة بهدف إقامة سلام دائم.

(ب) الدراسات الأجنبية

- **دراسة McMahon, Sean (2011) بعنوان:**

Post-Oslo Peace Initiatives and the Discourse of Palestinian-Israeli Relations.

هدفت الدراسة على تسليط الضوء للجهود المبذلوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عهد أوباما لتحقيق السلام الفلسيطيني الإسرائيلي، وخلصت إلى أن هذه الجهود والاتفاقيات فاقمت من العنف المباشر والانقسام وعدم إيجاد أي اتفاق سلام ومصالحة حقيقية بين أطراف النزاع، وقد استند الكاتب على المنهج التأريخي والمنهج التحليلي، وبينت الدراسة أن جميع مبادرات السلام بعد أوسلو وخارطة الطريق واتفاقية جنيف أعادت العنف والصراع بصيغة أخرى، وأشارت الدراسة إلى الانتهاكات الجسيمة التي قامت بها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين.

- **دراسة Bar-Siman-Tov, Yaacov (2010) بعنوان:**

Barriers to Peace in the Israeli-Palestinian Conflict Editor:

معوقات السلام في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تأتي هذه الدراسة لبيان إحدى المنظمات الدولية والتي تعرف (Konrad–Adenauer–Stiftung) ومساعيها في تحقيق السلام بين إسرائيل والمنطقة في إطار

حدود آمنة وسلام دائم مع جيرانها، وينطلق الكتاب من فرضية ما الحل لهذا الصراع المعقد؟ وهل يكفي الصراع لانتاج سلسلة من الحلول النظرية؟ وبحث الكتاب عملية السلام منذ مفاوضات أوسلو عام 1993 وماحققت نتائج عظيمة تأمل في أن يتم التوصل إلى اتفاق في المستقبل المنظور. هذه العملية، وخلص الكتاب إلى أن هذه العمليات هي فاشلة. فيما بعد خطوات أحادية الجانب مثل الانسحاب من غزة أو أن جولة محادثات أنابوليس لم تقدم الحل السلمي أيضًا. واستخدم الكتاب المنهج التاريخي والتحليل الوصفي.

- **دراسة A. Barari, Hassan (2009) بعنوان:**

The Middle East - Peace by Piece the Quest for a Solution to the Arab-Israeli Conflict.

الشرق الأوسط – البحث عن حل لسلام الصراع العربي_الإسرائيلي.

سارع المراقبون والنقاد والمحللون إلى اتفاقية السلام لعام 1994م بين الأردن وإسرائيل ستكون مختلفة بشكل ملحوظ من السلام البارد القائم بين مصر وإسرائيل. ومع ذلك توترت العلاقات الثنائية بين إسرائيل والأردن من قبل الكثيرين العلاقات الدافئة لم تسترد عافيتها بعد اغتيال يتسحاق رابين في تشرين الثاني 1995م، ومن وجهة نظر الأردن لم تقم إسرائيل بتنفيذ الاتفاق وعملت على سلسلة من السياسات الاستفزازية في القدس وهذه السياسات ممكن أن يتحدى مفهوم السلام بين الطرفين ومع ذلك اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية والعنف الذي لا ينتهي وسياسة اسرائيل تجاه الفلسطينيين أثار غضب وذهول الأردنيين معارضة، وتزويدها بذخيرة إضافية للمطالبة بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل. نتيجة لذلك، الأردن السياسية الداخلية لقد أضعفت تحركات معسكر السلام في الأردن.

ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز بأنها ستقوم بعرض موضوع غاية الأهمية من حيث دراسة التغيير المفاجئ والتحولات الخطيرة في الموقف العربي والدولي من القضية الفلسطينية مع وضع صورة عامة عن تأثير اتفاقيات السلام على القضية الفلسطينة وسياسات التطبيع المتكرر من دون وجود حل شامل للقضية الفلسطينية وستحاول الدراسة إيجاد مخرجات ممكن أن تساعد الباحثين والمهتمين في صياغة حل للقضية الفلسطينية كما أن الدراسات السابقة لم تشر إلى طبيعة المفهوم اتفاقيات السلام ومفهوم سياسات التطبيع وتأثيرهما على القضية الفسطينية والعلاقات الارتباطية بينهما من خلال الأسس والمبادئ الدولية.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

1. **منهج التحليل النظمي:** ويعتمد على دراسة النظم السياسية وتوجهاتها وطبيعتها وما تحويه من قواعد قانونية منظمة، فضلا عن تداخله في المناهج السياسية الذي يمثل المدخلات والمخرجات والتفاعلات المترابطة وظيفيا ونظميا، وأهم من كتب فيه ونظره ديفيد ايستون حيث طور المنهج عام 1953م، وتأتي أهمية هذا المنهج في دراستنا على وضع إطار تحليلي شامل من خلال وضع بناءاً موحداً نستعمل. ودراسة العلاقة بين المتغيرات والعناصر بدلاً من الاكتفاء بدراسة متغير واحد. ووظفت الدراسة المنهج على اعتماد الدينامكية في التفاعلات الدولية بدءًا من المدخلات وانتهاءا بالمخرجات والتغذية الاسترجاعية بين البداية والنهاية.
2. **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو منهج قائم على التسجيل والتبويب وتوصيف البيانات وتحليلها من خلال الواقع السياسي بهدف تقديم صورة واضحة وصفية ويستخدم في دراسة الحالة التي

تعتمدها الدراسة. ويساعدنا في دراسة الواقع بشكل دقيق، وبطلعنا على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة ويكشف لنا الحلول ومن أهم رواده فرديناند دي سوسير، واعتمدت الدراسة على المنهج في دراسة وصف الحالة وتفسيرها وفق المعطيات والدراسات والوقائع التي شهدتها الحالة.

3. **المنهج التأريخي:** وستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي الذي يقوم على تسجيل أحداث الوقائع السياسية لهذه الاتفاقيات ومن دون تأويل لها، حيث يقدم التأريخ للباحث السياسية والمحلل سجلا مهما للأحداث التي وقعت وتساعدهم على فهم وتفسير المجريات والنسق الذي قامت عليه، ومن المعلوم أن لكل شي تأريخ وبدون تأريخ لا يمكن الوقوف على الحاضر. وفي دراستنا يساعدنا على تجميع الأدلة الماضية والعمل على ترتيبها وتصنيفها ونقدها، ثم عرضها في صورة حقائق موثقة، والخروج بمدلولات وقرائن؛ وتساعدنا على فهم الموضوع بشكل علمي. ومن رواده العلامة ابن خلدون، وماكس فيبر، وكارل ماركس.

4. **منهج اتخاذ القرار:** ظهر منهج اتخاذ القرار في بداية خمسينيات القرن الماضي على يد العالم ريتشارد سنايدر وزميله آليسون، وهذا المنهج كرّس لدراسة الظواهر في العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وما يحيط به من مدخلات سيكولوجية والبيئة التي يعيش فيها، ويفترض هذا المنهج أن العلاقات الدولية هي نتائج فعل صانع القرار من خلال مجموعة عوامل ذاتية وموضوعية تصنع القرار في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وتدرس أيضا على أن العلاقات الدولية ليس دول مجردة وإنما دراسة صانع القرار، وهي من الظريات الجزئية فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ووحدات معينة خاصة باتخذا القرار. وتعتمد الدراسة على منهج اتخذا القرار من خلال تحليل جميع المؤثرات والعوامل

التي تحيط بصانع القرارفي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وأخذت بعين الاعتبار مراحل صنع القرار فيما يخص الاتافقايت وظروفها والدوافع التي أدت على عقدها.

5. **المنهج القانوني:** يعد المنهج القانوني من المناهج القديمة إلى جانب المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج المقارن، والمنهج القانوني من أكثر المناهج استعمالا في معاهد العلوم القانونية والسياسية في مختلف بقاع العالم حيث يشكل أداة تحليل لمنظري ومحللي وطلبة هذين التخصصين الأكاديميين. ويستخدم الباحث المنهج القانوني كطريقة علمية لمعرفة تقنين العلاقات الدولية من خلال دراسة وتحليل ظاهرة دولية معينة من الزاوية القانونية أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية وذلك وفق خطوات بحث معينة بغية الكشف عن الحقيقة العلمية.

مجتمع الدراسة

تسلط الدراسة في تناول مواضيعها على الأطراف الدولية الآتية:

- فلسطين حيث ستكون نموذج الدراسة وحالتها.
- المجتمع الدولي والذي هو التطبيق الفعلي للممارسات الدولية في عملية فرض الاتفاقيات وسياسات التطبيع وهو موضوع الدراسة.

عينة الدراسة

تقوم الدارسة على القضية الفلسطينية نظريًا وتطبيقيا لمفهوم اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع ما بين عام 1978–2020. فضلا عن الكيان الصهيوني والدول العربية، والموضوعات ذات الصلة.

أداة الدراسة

سيعتمد الباحث في إنجاز الدراسة على:

1. الوثائق والاتفاقيات الدولية والصحف الرسمية والمواقع الألكترونية. والخطابات واللقاءات الرسمية.
2. الكتب السياسية والتأريخية المهتمة بهذا الشأن.

إجراءات الدراسة

ستكون إجراءات الدراسة مبنية على الأسس الآتية:

1. مطالعة الكتب والدراسات العلمية والدوريات والمقالات البحثية.
2. جمع المعلومات والأدلة وتحليلها وفق المناهج العملية.
3. تحديد عينة الدراسة.
4. الوصول إلى النتائج والتوصيات المهمة التي تخص الدراسة.

الفصل الثاني
اتفاقيات السلام وأثرها على القضية الفلسطينية

مثلت منطقة الشرق الأوسط نقطة ساخنة وتوتر شديد في العالم بسبب الصراع العربي_ الإسرائيلي بعد إعلان قيام كيان صيهوني على أرض فلسطيني متجسدا بوعد بلفور البريطاني، ومن حينها بدأ تأريخ جديد اتسم بعدم الاستقرار وحروب ونزاعات مسلحة، وأخذ الصراع العربي _الإسرائيلي بعد عمليات عسكرية وصدام مباشر بينهم في أربعة حروب منذ عام 1948م إلى 1973م وهي (حرب عام 1948م، وحرب الأيام الستة 1967م، وحرب وحرب الكرامة 1968م، وحرب تشرين 1973م) مسارًا جديدًا غير مألوف على الساحة العربية يتمثل بمشاريع التسوية والمبادرات الدولية لحل النزاع بالطرق السلمية التي أثرت فيما بعد بشكل كبير على مجريات الصراع وعلى القضية الفلسطينية، وتحولها من الصراع إلى النزاع ومن ثم إلى تسوية.

ولقد شهد هذ الصراع محاولات للتسوية والهدنة بغية للوصول للحل السلمي وطرحت العديد من المشاريع والمبادرات الدولية والإقليمية كان من بينها وأهمها اتفاقية كامبد ديفيد الأولى والثانية، واتفاقية أوسلو، واتفاقية وادي عربة التي أثرت على الصراع العربي_الإسرائيلي. واختارت الدراسة هذه الاتفاقيات بحكم واقعها وتأثيرها على القضية الفلسطينية.

سيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث عن اتفاقية كامب ديفيد الأولى والثانية، واتفاقية أوسلو، واتفاقية وادي عربة وتأثيرها على الواقع الفلسطيني، بحسب المنهج التأريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج اتخاذ القرار.

المبحث الأول

اتفاقية كامب ديفيد الأولى والثانية وتأثيرهما على القضية الفلسطينية

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل المكسب العربي إلى مكسب مقيد واستغلت الظروف آنذاك على تجزئة الصراع العربي _ الإسرائيلي من خلال جعله صراع إسرائيلي_فلسطيني من خلال إبعاد الدول العربية الأخرى من خلال اتفاقيات ومعاهدات بين أطراف النزاع، فقامت بعقد اتفاقيات سلام كانت بوادرها كامب ديفيد 1978م وكامب ديفيد الثانية 2000م التي تريد حل الصراع من خلال حل قضايا القدس والمستوطنات والحدود واللاجئون؛ ولكن بالوقت نفسه أثرت كثيرا على القضية الفلسطينية.

سيتناول المبحث ثلاثة مواضيع:

أولا: اتفاقية كامب ديفيد الأولى 1987م ظروفها ونتائجها.

ثانيا: اتفاقية كامب ديفيد الثانية 2000م ظروفها ونتائجها.

ثالثا: تأثير الاتفاقيتين على القضية الفلسطينية.

أولا: اتفاقية كامب ديفيد الأولى 1978م ظروفها ونتائجها

في الوقت الذي كانت الدول العربية تعزز نصرها ومكانتها الدولية من خلال انتصاراتها في حرب تشرين، والتأييد الدولي لقضيتهم العادلة مع إسرائيل بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل وضرورة وجود قيادة فلسطينية مستقلة تحكم وفق ما جاء به مؤتمر القمة العربية عام 1974م في الرباط مقابل رفض وتعنّت إسرائيلي أمريكي لقرارات القمة، وفي الوقت نفسه كانت مصر تسعى لعقد اتفاقية مرحلية مع العدو وتجاوبها مع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة في وقتها

بـ(الخطوة فالخطوة) الذي اعتمدها كيسنجر لضرب المقاومة الفلسطينية وعزلها عن الطرف السوري والمصري من خلال إعطائهما مكاسب جزئية (منصور، 1978: xv).

كان لقرار مجلس الأمن الخاص بحل النزاع المرقم (242) القاضي بانسحاب إسرائيل من جميع (أراضي) العربية_أراضي جاءت بدون ال التعريف في النسخة الانجليزية_ المحتلة دورا أيضا في بلورة اتفاقية كامب ديفيد، حيث أصبح الكيان الصهيوني أكثر تعنتا وابتعد عن إلزام نفسه بهذه القرارات وأخذ يتوسع على حساب الشرعية الدولية، ولخرقها لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وضعف الضغط الدولي عليها، فضلا عن رفض الدول العربية هذا القرار سوى الأردن ومصر اللذان يران في القرار أساسا للتفاوض عن طريق واسطة دولية وهي الأمم المتحدة، وبرفض إسرائيل الانسحاب وعدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني والتوسع بالاستيطان أدى إلى توقف المفاوضات (حسين، 2012: 450).

وكان لتتطلع حكومة مصر لقيادة بارزة في المنطقة وذلك من خلال خلق مناخ سياسي داخلي ودولي يتماشى مع التوجه الأمريكي وإيجاد حلول للصراع العربي الإسرائيلي برعاية أمريكية. وعدم قدرة العرب في رسم سياسية عربية موحدة لمواجهة الكيان الصهيوني واستنزاف قدراتهم في الحروب التي سبقت اتفاقية كامب ديفيد دفعت بهم إلى الجلوس لعقد الاتفاقية (نافعة،1986: 64).

وعقب اتفاقية كامب ديفيد قام كيسنجر بعدة جولات في الشرق الأوسط محاولة منه لوقف الحرب بين الجانب المصري والإسرائيلي والحصول على تسوية من خلال مصر التي تعهدت على لسان السادات برعاية مصالح إسرائيل، وفك الخناق المفروض عليها ورفع حظر تصدير النفط وعودة الملاحة في مضيق باب المندب هذا ما دعى إلى إعادة العلاقات المصرية جزئيا مع

واشنطن عام 1974م وإعلان وزراء النفط في الدول العربية عدا ليبيا بإعادة تصدير النفط مرة أخرى إلى واشنطن (عبدالمحسن، 2005: 17-31).

وفي 1979/3/26م وقعت الاتفاقية من قبل الطرفين مصر وإسرائيل بحضور الرئيس الأمريكي كارتر، وتضمنت الاتفاقية على ديباجة تشير إلى رغبة الطرفين بوضع سلام نهائي وعادل في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن (242) و(338)، وضرورة التزام كل الأطرف بالعمل من أجل السلام وفقا لاتفاقية كامب ديفيد مع دعو كافة الدول المعنية بالصراع للاشتراك بإحلال السلام.

وتتضمن أهم بنود الاتفاقية على المواد التالية:

1) إنهاء الحرب بين الطرفين.
2) إنشاء علاقات طبيعية على أساس تبادل المصالح.
3) الانسحاب الإسرائيلي من سيناء.

وأدرج لاحقا إتفاق تكميلي خاص بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة وقعت عليه الأطراف يوم 1979/3/26م (حسين، 2012: 460-470).

رفض العرب المعاهدة وأعدوها خيانة من قبل السادات وانقسم العرب في هذا الشأن إلى فئتين الفئة الأولى: سميت جبهة الصمود والتحدي وتضم [العراق، منظمة التحرير الفلسطينية، الجزائر، ليبيا، سوريا، اليمن الجنوبي] التي شددت على تطبيق العقوبات بحق النظام المصري وأدانت سلوك السادات (ماضي، 1992: 48)، والمجموعة الثانية تمثلت بـ [السعودية، البحرين، الإمارات، قطر، الكويت] التي قاطعت بشكل نسبي النظام المصري، ووقفت الدول لبنان وتونس واليمن الشمالي وموريتانيا الموقف المحايد مع تطبيق القرارات الجماعية إنْ حصل توافق، وبقي الأردن

الذي أراد أن يوفق بين المجاميع المنقسمة داخل المحيط العربي وتقريب وجهات النظر (محمودي، 2002: 528).

وجاء في خطاب الملك حسين بن طلال رحمه الله للشعب الأردني: [حرصا منا على المسؤولية الكاملة، وعلى ابقاء السبل مفتوحة أمام فرص السلام والحل العادل، فاننا لم نتخذ مواقف عاطفية أو انفعالية تجاه التطورات الأخيرة. لقد أعلنا أننا لسنا طرفا في قرارات كامب ديفيد، وأننا لا نعتبر أنفسنا مرتبطين بأية التزامات تترتب على المشاركين فيها. وفي نفس الوقت، عملنا على فتح حوار جدي مع الولايات المتحدة، يستهدف استيضاح مختلف جوانب الموقف الأميركي من الحل الشامل، ويسعى لتصويب الأسس التي يجري على أساسها العمل لتحقيق التسوية والسلام الدائم. وأعلنا أننا لن نغلق بابا يمكن أن يؤدي لإنقاذ الشعب الواقع تحت الاحتلال، ويحرر الأرض العربية، ويحقق السلام العادل الذي يرضى به الضمير العربي] (جريدة الرأي، عمان، العدد الصادر في 11 أكتوبر 1978م).

عدّت الاتفاقية نقطة تحول في مسار القضية الفلسطينية لكونها أجبرت العرب على الاعتراف بإسرائيل بطريقة غير مباشرة، وضيقت الخناق على الشعب الفلسطيني والحد من التعاون العربي والدولي في مساعدة الشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه المشروعة، كما ساعدت الاتفاقية إسرائيل للحصول على موطأ قدم آخر في المنطقة العربية من خلال تنازل مصر عن حقوق الشعب الفلسطيني وكبّلت الدول العربية باتفاقيات غير مجدية. كما أثرت بشكل كبير على قرارات القمة العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية (العدوان، 2009: 196-197). إذ قام الكيان الصهيوني والدول الراعية لها كالولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الدول العربية ولاسيما في القمم العربية

من تحييد المواقف الرسمية من القضية الفلسطينية على الرغم من وجود قرارات لنصرة الشعب الفلسيطيني وقضيته؛ إلا أن ذلك كان مجرد قرارات لا وجود لها على الواقع.

تعد الاتفاقية أكبر خطأ اقترفته مصر في حق الفلسطينين والعرب حيث تنازلت عن الأراضي المحتلة في حرب 1948م وبعض الأراضي في حرب 1967م وخروج القضية عن المسار العربي النضالي وغلبت مصلحتها على مصلحة العرب وأطالت في عُمر الصراع العربي الإسرائيلي، (جغلوش، وبوعافية، 2016: 67)، إضافة لذلك قد أحدثت خللا استيراتيجيا في العمل السياسي والعسكري العربي.

ثانيا: اتفاقية كامب ديفيد الثانية 2000م ظروفها ونتائجها

بعد وصول المفاوضات السرية والعلنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طريق مسدود وإلى تمسك الطرفين بوضع القضايا المصيرية مثل القدس واللاجئين، وحدوث مناوشات وحرب عصابات بين الطرفين جاءت قمة كامب ديفيد الثانية لتهدأت الوضع وتسوية الصراع وفق أرضية القرار الأممي (242). وفي نظرة فاحصة لمجريات الصراع نجد أن الدور الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط وما تتخذه من إجراءات منطلقة من نظامها الداخلي أو وفق سياستها الخارجية ودوافعها الإقتصادية أو فرض النظام العالمي الذي تتبناه فنجد هذه العوامل مؤثرة في عقد اتفاقية كامب ديفيد الثانية؛ فضلا عن دعمها المباشر وغير المباشر لقيام دولة إسرائيل (جرجس، 1998: 79).

كانت ملامح اتفاقية كامب ديفيد قد تمثلت وصول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود وعلى المستويين العلني والسري، نظرا لاختلافهم على القضايا المصيرية القرارات الحاسمة بينهم فالسلطة الفلسطينية ترغب في إعلان الدولة من جانب واحد. والكيان الصهيوني بدأ

يستعمل مبادئ القرار الأممي (242) بهدف تأجيل القضايا المصيرية كوضع القدس واللاجئين والمستوطنات، أيضا كانت هناك نوع من المشاحنات التي تنذر بإنفجار حرب طاحنة بين الطرفين. ومن هنا جاءت كامب ديفيد الثانية لإنقاذ المفاوضات وإعادة عملية السلام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة (نوفل، 2002: 44).

وشهدت المنطقة زيارات مكثفة وموسعة من قبل دنيس روس منسق السلام الأمريكي برفقة وزيرة الخارجية آنذاك مادلين أولبرايت لإحياء عمليات السلام والتباحث مع الجانب الفلسطيني، والتخطيط لعملية سلام على غرار اتفاقية كامب ديفيد الأولى تشمل ثلاث جهات هي الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين لوضع صورة نهائية لحل الصراع. بالمقابل فإن الجانب الفلسطيني كان يرى أن أي اتفاق جديد لا يلبي الطموح ورغبة الشعب الفلسطيني فإنه سيلقي بأعباء ثقيلة على الجانبين وعواقب وخيمة لا تحمد عقباها نتيجة سلوك الإسرائيليين ونقضهم للمعاهدات وانتهاكهم للقرارات الدولية (هنية، 2000: 9).

انطلقت القمة في 2000/7/11م تقابل فيها ياسر عرفات الرئيس الفلسطيني وإيهود باراك والرئيس الأمريكي كلينتون محاولة من الجميع لرسم الخطوط الأخيرة لإنهاء الصراع الذي امتد لأكثر من نصف قرن، وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يتصف بها المفاوض الإسرائيلي الذي ضم الخبرة والدراسة القانونية والعسكريين والأمنيين؛ إلا أن المفاوض الفلسطيني التقليدي الذي هو أقل خبرة من المفاوض الإسرائيلي ولكنه كان على دارية وتجربة في التعامل مع الإسرائيليين. فاتسمت المفاوضات بجديتها بحكم أنها ليست وليدة الساعة وصيغتها تختلف عن المفاوضات السابقة ومسّت القضايا الحساسة لكلا الطرفين. وعمل كلينتون على تهيأة الظروف المناسبة لرؤساء

التفاوض خلال يومين كلا على حدا من أجل التوصل إلى الهدف المنشود الذي خطته الإدراة الأمريكية (رباعية، 2009: 54).

استنادا إلى قرار مجلس الأمن (242) تفاوض المؤتمرون حول القدس الشرقية واللاجئون والحدود والمستوطنات، حيث طالب عرفات بأن تكون القدس المحتلة تحت سيادة وسلطة الفلسطينين ما عدا الحي اليهودي الذي يقع داخل المدينة القديمة وعن حائط المبكى، في حين أن الإسرائيليون أعطوا بعض ضواحي وقرى محيطة بالقدس للفلسطينيين، وتمسكوا بالسيطرة الكاملة للقدس الغربية والشرقية دون أي تنازل فضلا عن بقاء القدس عاصمة إسرائيل فقط؛ أما قضية اللاجئون فرفضها الجانب الفلسطيني وألزم الطرف الإسرائيلي بحق العودة وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194) لعام 1948م فقد أرادت إسرائيل التملص من مسؤوليتها عن ذلك (روس، 2005: 854).

والمسألة الثالثة التي أثارت حفيضة الطرفين هي قضية الحدود والمستوطنات، فقد طلب الجانب الإسرائيلي 81% من أراضي الضفة مقسمة إلى ثلاثة كانتونات تكون تحت السيادة الإسرائيلية وبهذا الطلب سيكون لإسرائيل السيطرة على كافة نقاط العبور الحدودية مع الخارج؛ فضلا عن سيطرتها على الفضاء الجوي ومصادر المياه مقابل أراضٍ قاحلة تعطى للفلسطينيين، وقد جوبه هذا البند بالرفض وطلب بالعودة على نص قرار (242) ورفض التخلي عن أراض جديدة (موقع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية: plord.ps/post/7151)

بعد خمسة عشرة يوما من المفاوضات والمشاورات لإنقاذ ما يمكن انقاذه من عملية السلام وإعطاء فرصة أخرى للدور الأمريكي في فض الصراع؛ إلا أن الإتفاقية فشلت في تحقيق الغايات والأهداف المنشودة بعد أن عجز راعي الإتفاقية من إقناع الأطراف في تنازل كل منهما للآخر،

وكانت مشكلة القدس هي المحك الأساسي في فشل المفاوضات وتبادل الجانبان الاتهامات في فشل المفاوضات مع تعهدهما بالتزامهما بعملية السلام وعدم استخدام العنف ما بعد الإتفاقية.

إن نتائج المفاوضات والاتفاقية لم تحقق ما كان يطمحا إليه وتمثلت بالتالي:

1. رغبة الطرفين بحصول كل واحد منهما على إقرار أحادي الجانب بإنهاء الصراع بينهما.
2. لم يكن الحل المطروح بالحل النهائي؛ وإنما كان مراوغة وجذب مكاسب أكثر مما هو حل بالمعنى الحقيقي، فالمفاوضات توقفت عند مشكلة الحدود والقدس والمستوطنات واللاجئون.
3. رغبة إسرائيل في تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية واحتلال القدس بطريقة قانونية.
4. كانت القمّة خارج إطار القانون الدولي والمنظمة الدولية وخرجت عن القرارات الأممية وكانت مجرد اقتراحات أمريكية إسرائيلية (نوفل، 2000: 85 وما بعدها).

ثالثا: تأثير الاتفاقيتين على القضية الفلسطينية

أثرت اتفاقية كامب ديفيد الأولى على العرب ومصر والصراع العربي _ الإسرائيلي بشكل كبيرة، وذلك بفقدان الحل العسكري الذي يعده العرب الأنجح والأنجع في تحصيل حقوقهم المحتلة، كما أوجدت الاتفاقية شرخا في العلاقات الدولية للمنطقة وغياب دول مهمة ومؤثرة في الغرب كالإتحاد السوفيتي سابقا والذي أثر غيابه على الحقوق الفلسطينية في إرجاع أراضيهم المحتلة.

كان للاتفاقيتين الأثر الكبير على القضية الفلسطينية فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية بفك الإرتباط العربي بالقضية الفلسطينية، ولإبقاء حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مفتوحا وذلك بترك القضايا المصيرية كالقدس المحتلة والضفة الغربية واللاجئون والمستوطنات حبيسة الإرتهان للزمن وما يتمخض عنه من صراع أو اتفاقيات بين الجانبين. وبهذا الشأن كتب الأمين العام لجامعة الدول العربية بطرس غالي: "مما لا شك فيه أنه بتحقيق المعاهدة، تم تهميش

الفلسطينيين، فمصر ستحصل على السلام، بينما لن يحصل الفلسطينيون على حقوقهم" (صلاح الدين، 2018: 4).

ومنذ اتفاقية كامب ديفيد الأولى خاض الفلسطينيون المفاوضات بأنفسهم، وذهبت إسرائيل تضغط على الدول العربية على إنفراد للتأثير على الموقف الفلسطيني في أي مفاوضة قد تتم بينهم، وبذلك نجحت الصهيونية بتمزيق وحدة الصف العربي وتخليهم عن القضية الفلسطينية، ونجحوا في استغلال الفرص وفرض الشروط التي يرونها ضرورية على الدول العربية وفرض رؤيتهم للسلام بما يتلائم مع مشروعهم الاحتلالي والتوسعي (صلاح الدين، 2018: 3).

حققت اتفاقية كامب ديفيد الأولى الحد الأقصى لحماية أمنها وأمن مصر على حساب القضية الفلسطينية، لأنها تضمنت إقامة مناطق محدودة ذات تسليح محدود بينهما، ولم تلتزم إسرائيل لتحقيق حكم ذاتي للفلسطينيين فضلا عن عدم إلتزامها بأي التزامات خاصة بشأن القدس (محمد، وآخرون، 2012: 199).

وبموافقة السادات على توقيع اتفاقية كامب ديفيد الأولى فقد نسف حقوق الشعب الفلسطيني حيث جاءت الاتفاقية مغايرة للقانون والقرارات الدولية بإنكارها الحقوق الأساسية والأصيلة للشعب الفلسطيني، وتجاهلت الاتفاقية أيضا وجود الشعب الفلسطيني اللاجئ والمهجر في الشتات واختزالهم بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني (القصاص، 2016: 8-9).

وفي كامب ديفيد الثانية رغم رفض الفلسطينيون وفشل المفاوضات إلا أن عملية احتلال الأراضي وبناء المستوطنات مستمرة والهجرة من العالم إلى فلسطين بإزدياد وتهويد القدس وتدمير المنازل والاعتقالات وعمليات الاستفزاز بحق الفلسطينيين، وقد وصلت عمليات السلام والمفاوضات

إلى طريق مسدود بالنسبة للجانب الفلسطيني ولم يعد لهم خيار سوى المقاومة المسلحة وهذا ما حدث فعلا بعد انتهاء القمة ومجيء إريل شارون الذي بدء بعمليات تصعيد ضد الفلسطينيين (سويد، 2002: 42).

تراجعت القضية الفلسطينية من التواجد العربي مع كل خطوة يخطوها العرب للتفاوض مع إسرائيل أو من ينوب عنها، وفي كل مرة تفقد القضية قوتها ومصادر قوتها حتى وصلت إلى مراحل حرجة جدا في يومنا هذا والتي أصبحت الحلقة الأضعف في الصراع العربي _ الإسرائيلي، ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استقطاب الكثير من الداعمين للقضية الفلسطينية سواء كانت دول أو منظمات أو أشخاص في المحيط الإقليمي والدولي، وفي كل مرة يتنازلون عن شي ما حتى وصل الحال أخيرا في وأد القضية الفلسطينية بصورة كاملة من خلال صفقة القرن.

المبحث الثاني
اتفاقية أوسلو

إتفاق أوسلو والذي يعرف بإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي والذي وقعته إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 1993/9/13م. ويعد من الاتفاقيات المهمة في تأريخ القضية الفلسطينية، ويعد الاتفاق الأساس ومن بعده انطلقت المفاوضات والاتفاقيات المباشرة وغير المباشرة مع الفلسطينيين، وعلى الرغم من خطر اتفاق أوسلو لما ترتب عليه من تداعيات ونقطة تحول أخرى في الصراع العربي الإسرائيلي إلا أنه كان استجابة لاستحقاقات مرحلية تبادلية مهمة للجانبين.

حيث قسّمت الاتفاقية الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 إلى مناطق إدارية وأمنية تتضمن ثلاث فئات (أ، ب، ج)، من غير تضمين مسألة القدس الذي كان خطأ كبير وقعت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بالتفاوض من دونها، كما تم تأجيل القضايا المصيرية كالحدود واللاجئين والاستيطان إلى وقت لاحق.

وستتناول الدراسة الاتفاقية في ثلاث عناوين: أولا: الظروف التي أدت إلى الاتفاقية، وثانيا بنود الاتفاقية والمكاسب الإسرائيلية، وثالثا تأثير الاتفاقية على القضية الفلسطينية وأسباب فشلها.

أولا: الظروف التي أدت إلى الاتفاقية

رافقت الاتفاقية العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي أجبرت الجانب الفلسطيني للتوجه نحو التسوية السلمية مع إسرائيل فمن هذه الظروف هو الإجتياح الصهيوني لجنوب لبنان 1982/6/6م والذي أفقد الجانب الفلسطيني ركنًا من أركانه بخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.

تمثلت العوامل الداخلية في عقد اتفاقية أوسلو والتي كانت الأكثر تعقيد وضغطا على منظمة التحرير الفلسطينية في تحويل مسارها إلى خيار التسوية (درويش، 1997، 96)، وكانت حرب لبنان ضربة كبيرة للفلسطينيين وتمثل كأحد أهداف الصهيونية التي ترمي إلى تخلي العرب عن مشروع التحرير والنضال الذي يقوده الفلسطينيون كما فعلت في اتفاقية كامب ديفيد الأولى، فخرج من هذه الحرب أحد عشر ألف فلسطيني من لبنان وفق ترتيبات وتسويات بين الجانب اللبناني والإسرائيلي، وأسفرت الحرب عن جرح أكثر من خمسة وخمسون ألف فلسطيني ولبناني وتدمير البنى التحتية للمقاومة الفلسطينية، كما أن الداخل الفلسطيني قد عانى من الاختلافات والانشقاقات الداخلية بسبب اختلاف الرؤى والتخطيط للتعامل مع الإسرائيليين (صالح، 2003: 183).

وللأحداث الإقليمية دورا في دخول الفلسطينيين باب المفاوضات والتسويات فحرب الخليج الثانية باجتياح العراق للكويت عام 1990م، فقد شهدت هذه الفترة ضعف وانقسام بين الدول العربية وتقاتلوا مع بعضهم لأسباب سياسية أدت إلى ضعف القضية الفلسطينية في روحهم العربية والقومية، فضلا عن خطأ تقدير الجانب الفلسطيني في وضع كل أوراقه في سلة واحدة، فانحياز فلسطين إلى جانب العراق ضد الكويت جعلها تدفع الكثير جراء موقفها فقد طردت الكويت ثلاثمائة ألف فلسطيني من أراضيها في وقتها وأوقفت المساعدات العربية لهم، وحرم أبنائها من فرص التعليم، وفقدت منظمة التحرير الفلسطينية احترامها ومكانتها عند بعض الدول العربية بسبب موقفها تجاه العراق (نوفل، 1995: 27)

ولإنهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يعد قريبا من القضية الفلسطينية الأثر الكبير على المنطقة، فالاتحاد السوفيتي سابقا حليفا قويا واستيراتيجيا لهم، فانهيار نظام القطب الثاني وتفرد

الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم والسيطرة على السياسات الدولية أخذ ينحاز إلى الإسرائيليين بشكل مباشر ويخدم مصالحها (حمدان وآخرون، 2012: 500).

عملت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني على جر العرب للدخول في مفاوضات واتفاقيات مستغلين بذلك حرب الخليج والانقسام العربي والوضع الداخلي للفلسطينيين، كل ذلك مهد إلى دخول الفلسطينيين الى نفق المفاوضات مرة أخرى ولكن هذه المرة ليست كالسابق من المفاوضات فحيث شروط المنتصر على المهزوم حاضرة (شفيق، وآخرون 1999: 222).

جاء اتفاق أوسلو على خمس جولات تفاوضية من أهمها: الجولة الأولى في 1993/1/20م في مدينة سارسبورغ النرويجية، قدم الجانب الفلسطيني إقتراح مناقشة مواضيع القرار الأممي 242 الذي يتضمن الحكم الذاتي والقدس والاستطيان، كما قدم الوفد الفلسطيني عدة مبادئ لمناقشتها منها إجراء مفاوضات مباشرة للوصول إلى سلام عادل وشامل وفق قراري مجلس الأمن 242، و338، ونطاق السلطة الانتقالية وحدود عام 1967م، وإجراء انتخابات بإشراف أممي، وتشكيل لجنة تحكيمية دولية تنظر في كل المسائل المختلف عليها (حمدان، ومصطفى، 2012: 528).

الجولة الثانية: أتت في أوسلو وهي الجولة الثانية لندوة الفافو وقدم الوفد الفلسطيني مشاريعه الثلاثة مسودة إعلان المبادئ، والخطوات الأولية لمشروع مارشال لتنمية الضفة الغربية وقطاع غزة، وبرنامج العمل والتعاون الإقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي (حواتمة، 1998: 86)، وبعد انتهاء الجولات أعلن عن المبادئ الأساسية التي سيتم الاتفاق عليها فيما بعد. لقد تضمنت اتفاقية أوسلو رسالة اعتراف ضمنية بالكيان الصهيوني وهذا ما يتنافى مع الميثاق الوطني، فقد يؤدي هذ الاعتراف إلى دعم الصهيونية ونكران كل التضحيات الفلسطينية وكفاحهم فضلا عن تبرئة الكيان الصهيوني من الانتهاكات التي قاموا بها بحق الشعب الفلسطيني، ومن ثم وقعت منظمة التحرير

الفلسطينية إعلان المبادئ واتفاقية غزة_أريحا، ثم اتفاقية واشنطن على الرغم من عدوم وجود أي إلتزام إسرائيلي بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة أو تعهدها باحترام اتفاقيات جنيف.

ثانيا: بنود الاتفاقية والمكاسب الإسرائيلية

اتفق الجانبان على بنود الاتفاقية التي نوقشت في أكثر من وقت سابق ويتباحث الطرفان بشكل علني على:

- تباحث الطرفان على إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.
- تجري تسوية بين الجانبين في العالم الثالث من الحكم الذاتي وفقا لقراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.
- إذا تم الاتفاق بشكل نهائي على الاتفاقية يبدأ الجانبان بنقل محدود للصلاحيات بينهما وتنسحب إسرائيل من غزة وأريحا خلال شهرين من نفاذ الاتفاقية.
- إجراء انتخابات مباشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، مع الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المأهولة بالسكان بعد تسعة أشهر من تطبيق الاتفاقية.
- تشكيل حكومة فلسطينية انتقالية ذاتية في قطاع غزة والضفة الغربية على ألا تشمل سلطتها الأمن الخارجي، والمستوطنات، والعلاقات الخارجية، والقدس، ولا وضع للإسرائيليين داخل تلك المناطق.
- لإسرائيل حق النقض ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية المؤقتة.
- تكوين آليات أخرى غير التفاوضية لحل المسائل العالقة بين الجانبين من خلال التوفيق بين الأطراف.

- نبذ العنف والإرهاب من قبل الجانب الفلسطيني والتعهد بحفظ الأمن ومنع الاعتداء المسلح ضد إسرائيل.
- ومن أهم بنود الاتفاقية هو اعترفا منظمة التحرير الفلسطينية بالكيان الصهيوني.

أدت الإتفاقية إلى مكاسب كبيرة للجانب الإسرائيلي منها:

حصول الكيان الصهيوني على مكاسب أمنية عرفت بالتنسيق الأمني من خلال تعهدات الجانب الفلسطيني والعربي بحماية أمنه وحدوده ومصالحه سواء في الداخل أو الخارج، من غير تعهد للجانب الإسرائيلي على الإلتزام بأمن الفلسطينيين وحدودهم، وهذا ما صرح به شمعون بيريز وزير خارجية الكيان الصهيوني في وقتها بقوله: "إن إسرائيل ستوفر السلاح اللازم لسلطة الحكم الذاتي لمواجهة الأخطار الأمنية من المنظمات الإرهابية" (البحيري، وآخرون، 1997: 501).

أثبتت الإتفاقية إن الكيان الصهيوني كيان له تأثيره وطبيعته في المنطقة، وله الحق في العيش من ضمن حدود طبيعية آمنة من خلال حصوله على الشرعية التي اكتبسها من التنازلات العربية في المنطقة، فتحت اتفاقية أوسلو الباب على مصراعية أمام الأنظمة العربية للدخول في مفاوضات وعمليات تطبيع مع الكيان الصهيوني على مستويات مختلفة وفك العزلة عنها وأصبح للكيان الصهيوني مكاتب تمثيل في عدة بلاد عربية (صالح، 2002: 277-292).

أصبح لها حق إدارة الموارد المائية في الضفة والقطاع وفق إعلان المبادئ فيما بينهم من خلال تعاون مشترك بين الجانبين، كما اتفق الطرفان على تطوير البنية التحتية، مع إصرار الجانب الإسرائيلي على سيطرته وملكيته لمياه الضفة والقطاع لأنهما بأمر الواقع الاحتلالي تقع من ضمن سلطتهم ولا تسمح لأحد بالتدخل فيهما بوصفهما مصادر الثروة الإسرائيلية (البحيري وآخرون، 1997: 504 – 505).

تعد الاتفاقية من أفضل الهدايا التي حصل عليها الكيان الصهيوني كما عبر عنه (درور أتكس) الخبير الإسرائيلي في الاستطيان إذ يقول: "اتفاق أوسلو هو أحسن هدية للمستوطنين الإسرائيلين، وللمشروع الإستطياني الإسرائيلي، لأنه خلق ظروف ملائمة أنعشت المشاريع"، واستغلت إسرائيل بشكل فعال الاتفاقية لتضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى ثالثة أمثال (الأطرش، 2019: 51). أضف لذلك التحكم والسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني حيث أقرت الاتفاقية التعاون الثنائي بالمجالات الاقتصادية وأقر الاتفاق إنشاء لجنة تعاون اقتصادية إسرائيلية فلسطينية، لتطوير الاقتصاد بالضفة وغزة والاحتلال، ولتطوير وتطبيق البرامج المحددة، وذلك فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ.

ثالثا: تأثير الاتفاقية على القضية الفلسطينية وأسباب فشلها

إن تأثير اتفاق أوسلو على القضية الفلسطينية كان أسوء ما مرت عليه منذ أكثر من خمسون عاما، وأعطتهم أقل مما أعطتها الاتفاقيات السابقة والقرارات الدولية، كما أن حق تقرير المصير لم يجد له نورا لا قانونيا ولا سياسيا (حسين، 1998: 109)، فلقد كان هدف المفاوضات هو الاتفاق على إقامة حكم ذاتي وسلطة تتمتع بصلاحيات لفترة انتقالية لخمس سنوات، ومن ثم تؤدي تسوية نهائية وفق القرارات الأممية، ولكن هذا الاتفاق لم يشر حتى على إقامة دولة مستقلة للفلسطينين على عكس ما جاء في قرار التقسيم 1947م الذي وضع حلا للصراع بإقامة دولتين (عبدالسلام، 2006: 150).

لقد أوجدت أوسلو وقائع على الأرض أسوأ من نصوص البنود، وأخطر من الأوضاع السابقة ولا تزال غامضة وتحمل في طياتها إلا المصير المجهول للذين فقدوا الأرض وانتهاج خيار آخر (شفيق، 1997: 35). كما أخرج الاتفاق مظلة الأمم المتحدة عن الاتفاقيات والقضية الفلسطينية

ولم تعد لقراراتها مكانا بين أطراف النزاع أو حتى بتقرير المصير، كما أختلفت نظرة الرأي العام الدولي للشعب الفلسطيني وقضيته صاحب الحق فتغيرت من النظرة المقاومة المطالبة بالحق إلى النظرة الإرهابية والمنظمات الإرهابية والعداء للسامية (الأطرش، 2019: 40-41).

وعملت الاتفاقية على حصر نظاق القضية الفلسطينية وتقييدها بفلسطينيي الداخل، واعتبار أشخاص الخارج مجرد منظرين أو مشردين وإبقاء وضعهم على إعادة التوطين والتعويض دون إيجاد حل لقضيتهم، وأسّس الإتفاق على تكوين تحالف أمني فلسطيني إسرائيلي لمواجهة المنظمات المسلحة والقوى التي تعارض الوجود الإسرائيلي وهذا بحد ذاته تطورا خطيرا في الصراع أودى بإنقسام عميق بين أفراد الشعب الفلسطيني وبين مؤسساته وقواه (عبدالسلام، 2006: 143-145).

ولم تكتف الاتفاقية في الجانب السياسي فقط وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك بما فيه التعليم والاقتصاد فقد طالبت الاتفاقية الجانب الفلسطيني بوضع مناهج تعليمية وتربوية تتناسب مع إحلال السلام ومفاهيمة، وراحت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تراقب هذه المناهج المدرسية وفحصها والاعتراض على الجمل والفقرات التي لا تتلائم مع الصهيونية، ووقع الجانب الفلسطيني على اتفاقية باريس التي فتحت الأسواق على مصراعية وانهيار السوق الفلسطيني الداخلي على إثرها، كما تأثرت الزراعة والعمل جراء هذه الاتفاقية (عرفات، 2005: 69).

على الرغم من طموح الكيان الصهيوني في كسب المزيد من التنازلات والاستحقاقات والوصول إلى التسوية؛ إلا أن الكثير من العوامل والتحليلات تشير إلى فشل الاتفاقية ووصولها إلى طريق مسدود، وكان تطلع الإسرائيليين إلى أن هذه الاتفاقية ستجري وفق إرادتهم فقد قرأ الواقع عكس ذلك تماما وتدهورت العلاقات بشكل سريع (معوض، 1998: 221)

وكانت من أسباب فشل الاتفاقية هي:

1. كانت حكومة رابين تتجاهل بنود الاتفاق فهي لم تقم بالإفراج عن الفلسطينين المعتقلون لديها، وعدم بناء المطار الذي كان يرام بناؤه في قطاع غزة، فضلا عن المخالفات للشروط التفصيلية المتعقلة بالممر الآمن للفلسطينين وحرية الحركة (سلينر، 2002: 15). وهذا ما يمكن تحليله بتركيز الجانب الإسرائيلي على أمنهم على حساب الإتفاقية وعلى حساب التسوية السلمية.

2. إعلان إسحاق رابين مشروع حكومته الرامية إلى إبقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلي، وعدم العودة إلى حدود ما قبل 1967م، والإستمرار ببناء المستوطنات في القدس الشرقية، وبقاء نهر الأردن كحدود آمنة لهم، أي بمعنى احتفاظهم على المستوطنات والقواعد العسكرية في غور الأردن، وبهذا ستكون حصة الفلسطينيون مستوطنة في قلب الكيان الصهيوني (سلينر، 2002: 16).

3. ومن ضمن الأسباب الرئيسة في فشل الاتفاقية من الناحية العملية بمجملها، هي الاتفاقية ذاتها وما لحق بها من بروتوكولات ونصوص خالفت القانون واصتدمت بالواقع والقوى التي لم ترى في الاتفاق أي حل للقضية الفلسطينية أو حل الصراع (نذير، ونمال، 2019: 854).

4. تنصل الإسرائيليون من إلتزاماتهم التي أقرتها في الإتفاقية وتهربوا من استحقاقاتها وتجنبوا الخوض في القضايا المصيرية كالقدس واللاجئون والحدود والمستوطنات، وبهذا لم يكن من شكل الإتفاقية إلا اسمها وصياغة فكرة النظام الإداري أي السلطة المؤقتة والتي تعد تابعة للكيان الصهيوني وغير مستقلة، وباستمرار الاستفزازات والإستهانة بالمواثيق الدولية انتفض الشعب الفلسطيني للدفاع عن حقوق الوطنية، فكانت انتفاضة الأقصى (أبو مور، 2014: 207).

لقد شكلت هذه الاتفاقية الركيزة الأساس في بناء الشرق الأوسط الجديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني للهيمنة على المنطقة من خلال التنازلات والاتفاقيات التي عقدتها دول المنطقة معهم، فضلا عن تقدم الكيان الصهيوني في التوسعة على حساب فلسطين ودول المنطقة بتقدمها الاستيراتيجي والتطور العسكري، مقابل تراجع عسكري وسياسي واقتصادي واجتماعي للدول العربية.

المبحث الثالث
اتفاقية وادي عربة

شارك الأردن في مؤتمر سلام مع الكيان الصهيوني على أساس مبدأ قراري مجلس الأمن (242 و338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وابتدأت المحادثات بين الجانبين الأردني الإسرائيلي عام 1994م، ويسعي الأردن من خلال هذه الإتفاقية استراجع أرضه ومياهه واستقرار لبلده وشعبه والمنطقة العربية، وسيتناول المبحث ثلاثة عناوين: أولا: الدوافع والأهداف لعقد الاتفاقية. ثانيا: بنود الاتفاقية ومكاسبها وسلبياتها. ثالثا: تأثير الاتفاقية على القضية الفلسطينية.

أولا: الدوافع والأهداف لعقد الاتفاقية

إلتزم الأردن ولا يزال ملتزما بالإجماع العربي ولم يخرج عنه إلا في ظروف قاهرة ألجأته إلى خيارات صعبة، ولكنها في الوقت نفسه خيرات ممكن أن تكون عونا وسندا لقضايا الأمة العربية، ومن هذه الإستثناءات كانت اتفاقية وادي عربة، فالضغوط الأمريكية واستمرار تدهو الحالة الاقتصادية للأردن التي لم تكن بمعزل عن التأثيرات الدولية لاسيما في الحرب الباردة وغيرها، فضلا عن الضغوط الإسرائيلية لترسيم الحدود (قمحة، 1995، العدد 119: 158-163).

ومن الدوافع الأردنية لدخوله في المعاهده فك الارتباط القانوني بين الضفة الغربية والشرقية ومنح السلطة الفلسطينية الإدراة المباشرة على الضفة الغربية وجاء هذا الإنفكاك بعد ثمانية وثلاثون عاما من الوحدة والارتباط وإضفاء الهوية الفلسطينية عليها (الصمادي، 2002: 110)، ويبدو أن هذا الدافع كان يضغط بقوة من قبل الجانب الأردني على الجانب الإسرائيلي لإسترداد الضفة المحتلة.

إن السبب الرئيس في في دخول الأردن في المفاوضات هو اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وفق المفاوضات السرية بين إسرائل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو والتي انتهت بتوقيع الطرفين وتم الكشف عن هذه المفاوضات في اواخر آب 1993م، وكانت مفاجئة للقيادة الأردنية التي اعتبرتها محاولة من منظمة التحرير لإلغاء أي دور مؤثر للأردن في الضفة الغربية وبهذذا تنقلب المعادلة ليصبح الأردن العنصر الضعيف بين الأطراف الثلاثة الأردن والمنظمة واسرائيل وهذا كان سبب بالتحرك الأردني إلى توقيع أجندة المفاوضات الاردنية الاسرائيلية في واشنطن في اليوم التالي للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي 1993/9/14 وتم الاعلان إن مظلة المفاوضات الأردنية الفلسطينية انتهت 1993/9/13م إلى أن تم التوقيع على معاهدة وادي عربة 1994/10/26م.

ونتيجة لأزمة الخليج مع العراق عام 1990م التي أثرت كثيرا على الأردن بسبب موقفه إلى جانب العراق، ولهذا الموقف كان إغلاق المعابر الحدودية مع الأردن من قبل دول الخليج العربي وإغلاق أسواقه (نوفل، 1996: 50)، فنشأ عنها خسائر كبيرة في الاقتصاد الأردني وارتفاع نسبة البطالة وازداد الفقر وغلاء المعيشة وتراكم الديون وتوقف المساعدات الخارجية (عساف، 1998: 195)، ونتيجة للوضع الإقتصادي المتردي كان لابد للأردن أن يبحث عن مخرج لإنقاذ بلده وشعبه.

كان الهدف المنشود من الاتفاقية هو إحلال السلام الذي يهدف إليه جميع أطراف النزاع لتحقيق السلام ومنها الأردن وذلك لأهمية السلام لجميع دول المنطقة، ولقد سعت السياسة الأردنية في دعم عمليات السلام في العالم ومنطقة الشرق الأوسط للوصول إلى حل نهائي من دون تكلفة

بشرية ولذا كان هدف الأردن من هذه الإتفاقية هو الإستقرار والأمن الذي فقد في المنطقة منذ عقود (سيد علي، 1997: 54).

وهدف الأردن إلى المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين وذلك من خلال مشاركته الفعالة والحاضرة في حفظ السلام الدولي وتوفير الأمن والاستقرار، وهذا ما يلاحظ بوجود القوات الأردنية في مختلف نقاط التوتر والنزاع العالمي (مشاقبة، 2002: 312)، وجاء في خطاب الراحل الملك الحسين بن طلال رحمه الله أن ثوابت الأردن من عملية السلام تتمثل فيما يأتي:

1. العمل من ضمن الشرعية الدولية في القرارين (242 و338) على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.
2. تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم القائم على الحق والعدل ورضى الأجيال القادمة.
3. الشمولية في كل عمليات السلام لجميع الأطراف في استقرار المنطقة وحل القضايا المصيرية.
4. إعادة الأرض المحتلة إلى أصحابها الشرعيين من خلال الحلول السلمية لممارسة حقهم الطبيعي في تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني (الراشد، 2018: 50).

ويرى الأردن من خلال استيراتيجيته وعلاقاته بعد إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل في موقف يختلف عن بقية الدول ليمارس ضغوطه على إسرائيل من أجل إحلال السلام، فهو يرى أنه يستطيع أن يفرض أو يطالب الإسرائيليين بوقف الاستطيان وإزالة مستوطناتها في غور الأردن بعد أن يتحقق الأمن المشترك وفق المعاهدة. كما أنه يستطيع التدخل في أي موقف خارج نطاق الإتفاقية أو عندما تقوم إسرائيل بانتهاك القانون الدولي أو عمليات الاستطيان في الضفة الغربية والقدس (عبدالشافي، 1995: 36).

وترى الدراسة إن الأردن ينظر إلى فلسطين كوحدة واحدة من قاضاياه الأساسية وليس بمنعزل عنه بحكم الروابط التأريخية والدينية والعروبية وهذا ما جاء مرارا وتكرارا على لسان الملك حسين رحمه الله في خطاباته ولاسيما ما خاطب به الشعب الأردني والعالم بعد اتفاقية وادي عربة "إن الشعب الفلسطيني الشقيق صاحب حق فيما يدافع عنه ويطالب به من بناء دولته المستقلة على تراب وطنه. وقد حملنا على مناصرة الشعب الفلسطيني الشقيق من منطلقين رئيسيين: الأول هو إيمانه الراسخ بحقوقه في الأرض والموارد والدولة. والثاني هو أن حصول الشعب الفلسطيني على تلك الحقوق غير القابلة للتصرف كاملة هو ركن أساسي لأمننا ولأمن المنطقة بأسرها. فإن أي انتقاص من هذه الحقوق هو انتقاص من أمن هذا البلد وتهديد لدعائم استقراره، فالمصير مشترك، والحكومة تتطلع إلى عهد من التعاون والتكامل بين الشعبين الشقيقين. وفي هذا السياق سنستمر في الوقوف بكل قدراتنا".

ثانيا: بنود الاتفاقية ومكاسبها وسلبياتها

احتوت الاتفاقية على مقدمة وثلاثين مادة، وخمسة ملاحق، إضافة إلى أربع محاضر اتفق عليها الطرفان، وتعد هذه المواد والملاحق أجزاء رسمية من المعاهدة بصفة إلزامية للطرفين. وتضمنت الاتفاقية مجموعة من القضايا الجوهرية والحيوية للطرفين منها السلام، والمياه، والحدود، وحرية الملاحة والتنقل والتبادل التجاري، والأمن، والعلاقات الدبلوماسية، والتبادل العلمي والثقافي، والأماكن التاريخية والدينية، وغيرها من المواد التي لها حقوق وواجبات تمس الطرفين والقضية الفلسطينية.

ويمكن تقسيم مضامين المعاهدة إلى ثلاثة أقسام أساسية:

القسم الأول: المضمون السياسي.

القسم الثاني: المضمون المتعلق بالعلاقات بين الطرفين.

القسم الثالث: المضمون القانوني.

تتمثل المضامين السياسية بإنهاء الصراع العربي _ الإسرائيلي وتحقيق السلام الشامل المبني على قراري مجلس الأمن 242 و338 التي جاءت في المادة الأولى من الاتفاقية عرفت بالمبادئ العامة، وذلك من خلال احترام الطرفان سيادة كل منهما والحفاظ على أمنه واستقراره واستقلاله السياسي، وتنمية العلاقات بينهما وفق مبدأ حسن الجوار، والابتعاد عن كل قوة ممكن تفسر بأي نطاق ولا تسفر عن أي نتائج. بينما نصت المادة الرابعة على التعاون الأمني والعمل سوية على تعزيز الأمن في المنطقة وتطوير المصالح المشتركة لتحقيق سلام عام وشامل (ملحق الجريدة الرسمية العدد 4001/ 10 تشرين الثاني 1994).

وفي المادة السادسة من الاتفاقية أوجب الطرفين على أنفسهم تحقيق تسوية دائمة لمشكلة المياه بينهم وبموجب هذه المادة استعاد الأردن حقه في مياه نهري الأردن واليرموك (عبدالله، 2002: 115)، وفضلا عن هذا فإن الأردن قد حصل على مياه إضافية عن طريق التعاون المشترك في إيجاد مصادر أخرى لتزويد الأردن بالكميات الإضافية من المياه تصل إلى 50 مليون متر مكعب (ملحق الجريدة الرسمية العدد 4001/ 10 تشرين الثاني 1994).

استطاع الوفد الأردني أن يسترد حقوقه التي سلبها الإحتلال الإسرائيلي من خلال المفاوضات التي جرت بينهم، مثل الحقوق المائية واستعادة السيادة على منطقتي الباقورة والغمرة، وتبادل الطرفان مناطق حدودية حيث تم مبادلة خمسة كيلو مترات مربعة جنوب البحر الميت كانت قد احتلتها إسرائيل في حرب 1948م كان تستغلها إسرائيل لإنتاج الملح (ربابعة، 2004: 367)، كما

استطاع الجانب الأردني تثبت الحدود الأردنية بشكل رسمي والحد من طموحات الكيان الصهيوني في التوسع واستهداف الأردن.

كما استطاع الأردن من إنهاء الحصار على حدوده وموانئه التي فرضتها دول الخليج، وشطب ديونه المترتبة عليه في الولايات المتحدة الأمريكية التي تراكمت عليه منذ سنوات.

ورغم المكاسب التي حصل عليها الأردن من استرجاع أرضه ومياهه إلا أن هناك الكثير من الحقوق الأردنية والفلسطينية لم تأت بعد إلى المسار العربي، فالمياة لا تزال منهوبة ولم يصل منها للأردن إلا الملوث، وآثار تلوث الإشعاعات جرّاء مفاعل ديمونة باينة، والمعتقلون الأردنيون والفلسطينيون لا يزالون يقبعون في السجون الإسرائيلية، ومعاناة الأردن الاقتصادية الدائمة لم يجد لها حل ويعاني الأردن من مشكلات الفقر والبطالة التي أصبحت نسبها كبيرة في المجتمع الأردني (عبدالله، 2002: 116).

إن الخلل ليس في المعاهدات ولا نية الجانب العربي في كل من الاتفاقيات أعلاه، ولكن جاءت الاتفاقيات والمعاهدات كهدنة طويلة، وإن مصير الصراع العربي_الإسرائيلي لم يزل كما كان عليه من قبل وربما هناك فترات أسوء بكثير نتجية تدهور الأوضاع الفلسطينية ونتيجة تنصل الإسرائيليون من المعاهدات وعدم إلتزامهم بالقوانين الدولية ولا الأعراف الدولية (عبدالله، 2002: 117).

ثالثا: تأثير الاتفاقية على القضية الفلسطينية

تتأثر الأوضاع الأردنية_الفلسطينية بشكل مباشر وغير مباشر وذلك من خلال الإرتباط التأريخي والعرقي والجغرافي والوشائج العائلية بين البلدين، وأن لهما مصالح ذاتية خاصة ومشتركة ومن حقهما الطبيعي أن يعملا وفق هذه المصالح والعلاقات المشتركة في حل القضية سوية.

إن الاتفاقيات التي عقدها الطرفين الأردني والفلسطيني مع العدو الإسرائيلي قدمت بعض التنازلات من القضية الفلسطينية التي يمكن الاستغناء عنها في وقتها خدمة لمصلحة أكبر، كما كشفت الاتفاقيات عدم التنسيق بين الطرفين الأردني والفلسطيني وجعل كل منهما يتفاوض مع الإسرائيليين لوحده من دون علم الآخر ومن دون توحيد الأهداف والمصالح المشتركة مما جعل شروط المفاوض الفلسطيني عامل ضغط وضعف المفاوضين العرب (عبيدات، 1995: 95).

وبعد 26 عاما من معاهدة السلام الأردنية_الإسرائيلية ظهرت عدم واقعية هذه المعاهدة إذ لم تخلق أي استقرار سياسي أو أمني كما هي سابقاتها؛ بل إن سياسة التطبيع تسارعت وسمحت لمعاهدات السلام المنفردة مع الكيان الصهيوني بمزيد من التمادي والغطرسة لاسيما في مشاريع الاستيطان والتوسع، ولم تصل إلى حل نهائي في إيقاف عملية الاستيطان ولا وقف الهجرة ولا عمليات التغيير الديموغرافي ولا استعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة (20 عاماً على اتفاق وادي عربة ولا تغيير في رهانات الأردن الأساسية (2014/10/25)، الحياة، على الرابط: (https://goo.gl/LSvn5N).

وفي قضية اللاجئين لم تتطرق الاتفاقية إلى حل شامل لها، وتعهدا على أن تكون هناك لجنة رباعية تضم كل من الأردن وفلسطين ومصر وإسرائيل تجتمع فيما بعد للنظر في قضية اللاجئين إن لم تحل في المحافل والمنابر الدولية بموجب أحكام القانون الدولي، وأن تتضمن محداثات أخرى في الإطار الثاني من المفاوضات تزامناً مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة (الحباشنة، 1999 :108).

لقد أثرت معاهدات السلام بين الأردن وفلسطين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى على القضية الفلسطينية من نواحي عدة، وما يخص في هذا الموضوع فإن من يرى في الكونفدرالية أو الوطن البديل للفلسطينين بأنها ضربة كبيرة للمشروع التحرري وإنهاء الاحتلال، ولابد من وجود

مخرجا مناسبا لكل من الفلسطينين والأردنيين من تحرير الأراضي واستقلال دولهم وبقاء وشائج الأخوة والعلاقات والترابط بين البلدين (البرغوثي، 2008: 89).

ويأتي التحرك الأردني لمعاهدة السلام مع إسرائيل نتيجة سياسته الخارجية والداخلية الرامية لإحلال السلام في المنطقة، فتعد اتفاقية السلام أو ما تعرف بوادي عربة الخطوة الأولى على طريق الإتفاق السلمي وما تلاه من إعلان واشنطن في 1994/7/25م الذي أنهى حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، فضلا عن اشتماله وسعيه إلى تحقيق سلام عادل وشامل للمنطقة جميعا ومواصلة عمليات السلام التي تهدف إلى حل القضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، وإعطاء الدور الحقيقي والتاريخي للأردن واحترام موقفه في الأماكن التاريخية والدينية (الراشد، 2018: 93).

اختارت الدراسة الاتفاقيات الثلاثة لمعرفة استيراتجية إسرائيل في عقد الاتفاقيات مع جيرانها ودول المنطقة كمصر والأردن وفلسطين؛ حيث اتبعت هذه الاستراتيجيات في عقد الاتفاقيات على شكل منفرد مع دول المنطقة كما في اتفاقية كامب ديفيد مع مصر عام 1979م، واتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية عام 1993م، واتفاقية وادي عربة مع الأردن عام 1994م. حيث يرى الباحثون والمهتمون أن هذه الاستراتيجية نجحت في تحقيق أهدفها؛ من حيث أن تكتل دول المنطقة ودخولهم جيمعا في معاهدة سيصعب عليها احتلالها ويجعل منهم قوة تفاوضية مؤثرة؛ لذا عمدت على عقد الاتفاقيات المنفردة.

ومن ناحية أخرى ترى الدراسة أن هذه الاتفاقيات تضعف من الوحدة العربية وإمكانية إحداث انشقاقات في الصف العربي فضلا عن إيجاد مشكلة داخلية تتخذها إسرائيل وقتا لتوسيع استطيانها واحتلالها في فلسطين وهذا ما حدث فعلا من خلال الأزمات والصراعات في المنطقة العربية والخلافات التي أدت إلى تحقيق إسرائيل أهدافها بشكل منفرد.

الفصل الثالث
سياسات التطبيع وتأثيرها على القضية الفلسطينية

تجسدت فكرة التطبيع واقعيا بشكل علني ورسمي في عهد ترمب بعد محاولات عديدة من قبل الكيان الصهيوني منذ تأسيسها ومصطلح صفقة القرن هو نتائج المخططات القديمة الجديدة لتغير خارطة المنطقة وإنشاء الكيان في قلب الأمة بشكل رسمي له جغرافيته وسكانه وحسياسته واقتصاده الخاص به كبقية الدول المستقلة المعترف بها.

والملفت للنظر في هذه السياسة أنها لم تقتصر على الشأن الفلسطيني أي بمعنى القضية الفلسطينية والداخل الفلسطيني؛ بل تتعداه إلى الأقطار العربية بحيث أصبحت سياسة التطبيع مع الدول العربية سواء في الخليج أو في المغرب العربي مبني على أساس تبادل المصلحة والعلاقات الثنائية العربية والهدف منه هو إدماج الكيان الصهيوني مع المحيط العربي والمجتمع العربي كجزء من ثقافة وواقع حال في المنطقة لتنفيذ مخطط مفهوم الشرق الأوسط الجديد أو الكبير.

سيبحث الفصل مسألة "التطبيع وتأثيره على القضية الفلسطينية" من ضمن ثلاثة مباحث، وستتطرق إلى تحديد الأنظمة التي قامت بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، حيث يتناول المبحث الأول تأثير تطبيع دول الخليج على القضية الفلسطينية، والثاني يتضمن تأثير تطبيع دول المغرب العربي على القضية الفلسطينية، أما المبحث الثالث فسيتناول آليات الكيان الصهيوني في التطبيع وتأثيره على القضية الفلسطينية، وسترتكز الدراسة في هذا الفصل على المنهج التأريخي والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج النظمي ومنهج اتخاذ القرار.

المبحث الأول
تطبيع دول الخليج العربي

أطلق الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب خطة السلام الإسرائيلي_الفلسطيني في كانون الثاني 2019م في مؤتمر حضره ممثلون عن عدة دول عربية البحرين، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة حيث أبدوا موافقتهم الكلية لصفقة القرن، بينما رفضت دول أخرى مثل الأردن ومصر وصمت الباقي عن رأيهم في هذه الصفقة.

وسينقسم المبحث إلى ثلاثة عناوين نتحدث فيها عن أسباب تطبيع دول الخليج العربي لعلاقاتها مع اسرائيل من خلال العنوان الأول، ثم إلى موقف باقي دول الخليج من سياسات التطبيع في العنوان الثاني، أما العنوان الثالث يتطرق إلى تأثير سياسات التطبيع الخليجي على القضية الفلسطينية. وسيعتمد الفصل على منهج التحليل النظمي، والمنهج التأريخي، المنهج الوصفي التحليلي.

أولا: أسباب تطبيع دول الخليج العربية لعلاقاتها مع اسرائيل

إن جوهر التطبيع من وجهة نظر الكيان الصهيوني بجميع اتجاهاته هو تصفية القضية الفلسطينية، ونقطة تحول في مسار الصراع العربي_الإسرائيلي من صراع ومقاومة إلى تسليم وقبول، فضلا عن تحقيقها لفوائد كثيرة منها السماح للكيان الصهيوني من الاستفادة ماديا واقتصاديا من المنطقة العربية، وتوفير أرضية لتحسين مكانتها الدولية في قلب الأمة العربية والإسلامية بغض النظر عن تقديم تنازلات أخرى من جانب هذه الدول (العشماوي، 2019: 865).

بدأ الكيان الصهيوني بالبحث عن بدائل للصراع والاتفاقيات الثنائية وإيجاد حل يشمل محيط دولة فلسطين، وتوافرت الظروف للإدارة الأمريكية في عهد ترمب أن تطرح حلولا لإنهاء القضية

الفلسطينية كنقل السفارة الأمريكية إلى القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل والضغط على الدول العربية والإقليمية لقبول الاعتراف بإسرائيل بتنازل بعض الدول العربية على قبول صفقة القرن، واستغلت الإدارة الأمريكية الصراع الداخلي في المنطقة العربية منطلقا لتوافر الفرصة في مد يد العون إلى الأنظمة الحاكمة للسيطرة على الأوضاع ما قبل الثورة التي انطلقت في تونس وغيرها، فضلا عن التدخل الإيراني وخطره على المنطقة من خلال الاعتراف بإسرائيل في إكمال مسيرة التطبيع في تطبيع العلاقات (الحمامي، 2018: 12).

وتأتي أسباب تطبيع دول الخليج العربي مع الكيان الصهيوني لعدة اعتبارات حيث وجدت بعض دول المنطقة في أمريكا الطريق السهل والأيسر في الحفاظ على وجودها وإبعاد خطر الثورات والتدخلات الدولية إضافة إلى تعزيز موقفها الدولي واستعادة دورها الإقليمي وكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية في تسيير أمورها واقتصادها، وهنا بدأت نقطة التلاقي في تكوين حلقتها من استكمال محاربة الثورات العربية بالثورات المضادة، وإعادة رسم الولاءات والتحالفات بما يخدم مصالح الطرفين (الشوبكي، 2020: 4-6).

وإدعت الدول الخليجية المطبّعة مع الكيان الصهيوني إن التطبيع جاء لدعم القضية الفلسطينية وأنها سياسة لابدّ منها بحكم الواقع، وأن الأحداث الدولية والإقليمية أوجدته ويتطلب ذلك وجود علاقات متبادلة، وبدأت تتوضح التوجهات السياسية لكل دولة لاسيما بعد أول زيارة رسمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى المنطقة وزيارة سلطنة عُمان، وبحسب البيان الذي أصدره كلا الجانبين أن الزيارة استهدفت بحث "سبل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط ومناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط"، ويبدو أنها كانت أول خطوة صريحة وعلنية نحو التطبيع (ديلوجر، 2020: 1-2).

وعلى إثر توقيع صفقة القرن عقدت الإمارات العربية المتحدة صفقات اقتصادية وتجارية وتمثيل دبلوماسي مع الكيان الصهيوني، على الرغم من مساعدة ودعم الإمارات للقضية الفلسطينية في القمم العربية واجتماعات جامعة الدول العربية، وإلى جانب الإمارات صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، بنيامين نتنياهو، عن توجه خمس دول أخرى للتوقيع على اتفاقية السلام مع اسرائيل من دون تسميتها، وهذا ما يؤكد فعلا خبايا وخيوط المؤامرة العربية على القضية الفلسطينية، وبناء تحالفات سرية مع الكيان الصهيوني على عدة مستويات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية واجتماعية (دازي هاني، 2020: 3).

وتنظر دول الخليج لعلاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جانب صد التهديدي الإيراني المتزايد على المنطقة نظرا لما تمكله الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني من تكنولوجيا عسكرية ونظام ملاحة قوي مما جعل التقارب الخليجي الإسرائيلي يهدف إلى حماية أمنها وبلدانها وتعزيز أمن وسلامة طرقها التجارية البرية والبحرية والجوية من التهديد الإيراني، وهذا سيقودنا في الأخير إلى أن أسباب عملية تطبيع دول الخليج مع الكيان الصهيوني برعاية أمريكية هو تجاوز مرحلة التطبيع إلى مرحلة التعاون العسكري والإقتصادي بينهم (وحدة الدراسات العربية، 2020: 3).

إلى جانب هذا تأتي الإستراتيجية الأميركية لعزل إيران والضغط عليها وتحييدها من التدخل في منطقة الشرق الأوسط من خلال تشكيل تحالفات إقليمية عسكرية وسياسية في محيطها الحيوي، وهذا يأتي كجزء من حماية الكيان الصهيوني من الخطر الإيراني المزعوم وبناء تحالف يضيفي بعض القوة من خلال التحالف العربي الإسرائيلي وكمرحلة أولى التحالف الخليجي الإسرائيلي (الحمد، 2020: 80).

ومن الأسباب الأخرى التي دفعت إلى التطبيع هو حماية وتعزيز الاقتصاد والتجارة، فالاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا بوابة هشه يمكن دخول الكيان الصهيوني إلى المنطقة العربية والتغلغل فيها، فلدى الكيان الصهيوني مشروعه مد أنبوب غاز من حيفا، الذي يمر بدول إقليمية، وصولاً لإيطاليا، حيث يعدّ الكيان الصيهوني ممرًا آمنا لنقل البضائع (منصور، وآخرون، 2019: www.masarat.ps/ar).

فحيث يرى الكيان الصهيوني من التطبيع حماية وانقاذ اقتصاده وتجارته من الأزمات التي يمر بها أو ستتعرض إليها مستقبلا وذلك من خلال الاستثمارات الخليجية في الكيان الصهيوني، واستمثار الكيان الصهيوني في بقية البلاد العربية ولاسيما التي قامت بالتطبيع معها وهي تطمح وتطمع في ثروات السودان ونفط الخليج ومن ثم أفريقيا التي تحوي على مناجم من المعادن والثروات الطبيعية (الحمد، 2020: 81-82)

وتبحث إسرائيل عن بديل عن الأردن للوصاية عن المقدسات والقدس في فلسطين، وكما هو معروف أن الأردن هو صاحب الوصاية على المقدسات الإسلامية في القدس، فهو مدرك وواعٍ لما يجري من سياسات صهيونية لتهويد القدس وما تهدف إليه اتفاقيات التطبيع مع الدول الخليجية، وتأتي هذه الوصاية من ناحية تأريخية ودينية فضلا عن مكانتها القانونية في تكليفه بالوصاية للحرم القدسي والمقدسات باتفاق السلام مع إسرائيل عام 1994م، ومنذ انطلاق صفقة القرن، ارتفعت المنافسة على الصدارة الإسلامية في الوصاية المقدسية وعلى ضوء هذه المنافسة يتخوف الأردن على مصير القدس والمقدسات درجة إضافية، مع أن الوصاية بالنسبة للأردنيين على المسجد الأقصى هو مصير وحق تأريخي وديني، وبهذا يهدف الكيان الصهيوني على إبدال الأردن بدولة أخرى كالسعودية مثالا لكي يعزز حكمهم، ويمنحهم الشرعية في مواجهة الأردن ورفضه

للأطماع الصهيونية، وإضعاف مكانته الإقليمية وفي الداخل الفلسطيني، كما سيعرض المملكة لعدم الاستقرار لدرجة تعريض وجودها للخطر (أبو عامر، 2021، 2-5).

ثانيا: دول الخليج الرافضة والمؤيدة لسياسات التطبيع

وعلى إثر اتفاقية صفقة القرن نجد أن هناك دول خليجية أخرى بعضها رفضت سياسة التطبيع وأخرى صمتت وأخرى مؤيده لكنها لم تتطبع، ومن هذه الدول السعودية وقطر والكويت.

تطمح إسرائيل وبكل قوة أن تكون هناك علاقات رسمية وعلنية مع المملكة العربية السعودية بحكم موقعها ومكانتها في الأمة العربية والإسلامية والدولية، وهذا لا ينفي وجود علاقات سياسية واقتصادية وتجارية غير مكشوفة بين الطرفين، ونشرت الصحافة الإسرائيلية أهم التصريحات لولي العهد السعودي محمد بن سلمان خلال مقابلة له مع صحيفة "ذا اتلانتيك" في شهر نيسان عام 2018م، ويرى الكيان الصهيوني هذه التصريحات بوادر لتطبيع العلاقات السعودية_الإسرائيلية في إشارة منها إلى حدوث تقارب سياسي بين الجانبين، كالتصريحات المتكررة بشأن إيران واعتبارها عدوا مشتركا (عبد المنعم، 2018: 15).

وتتخذ إسرائيل من مخاطر إيران التوسعية وسيلة للتقارب مع دول الخليج العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية، وأوضحت في مواقف عدة رغبتها في بناء علاقات مع السعودية والتعاون معها للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة وهذا ما صرح به رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال غادي إيزينكوت، في تشرين الثاني 2017م (أبو كريم، 2017: 3).

في حين أن ولي العهد السعودي يتفق مع الموقف الأميركي تجاه الاستراتيجية الشاملة لخطة السلام الفلسطينية_الإسرائيلية، إلا أن فريق ترامب ظل يحاول إقناع السعودية بتوقيع اتفاقية السلام وتطبيع علاقاتها مع إسرائيل بشكل علني باعتبار أن موقفها هذا سيشجع دولا عربية أخرى لتحذو

حذوها، لاسيما وأن كل أنظار العالم العربي والإسلامي والغربي بالخصوص تتجه نحو الرياض (حمامي، 2018: 5). وما تزال المملكة ترفض التطبيع مع الكيان الصيهوني في مؤتمراتها ولقاءاتها الرسمية ولكنها لا تعيب الأمر على من قام بالتطبيع.

وما زاد من شكوك السعودية هو دعم طهران لجماعة الحوثيين الذين يسيطرون على العاصمة اليمنية صنعاء ويخوضون حربًا شرسة مع قوات التحالف العربية بقيادة الرياض. ومن هنا جاءت المعادلة الجديدة المطروحة بينهما، أي أن إسرائيل والسعودية تتقاسمان الهدف ذاته المتمثل في إضعاف النفوذ الإيراني من خلال محاصرة إيران من الجانب الاسرائيلي على الحدود الشمالية ومنعها من ترسيخ نفوذها في سوريا، بينما يعمل الجانب السعودي على منع إيران من تراكم قواتها العسكرية على حدودها مع اليمن (حمامي، 2018: 30).

وعلى الرغم من انفتاح مسقط والمنامة وأبو ظبي على إسرائيل، إلى أن مبتغى صناع القرار السياسي للكيان الصهيوني هو المملكة العربية السعودية لما لها من وزن وثقل ونفوذ عربي وإسلامي، ولديها نفوذ على القيادة الفلسطينية، باعتبارها الممول الأول والرئيسي لميزانية السلطة في فلسطين، وكان لها الفضل في إطلاق مبادرة السلام العربية وتشجيع الدول العربية على تبنيها، وبالتالي تحميل المملكة العربية السعودية وبمعيتها الدول العربية مسؤولية حل القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل، وهذا ما يؤكد أن فكرة صفقة القرن المعروضة حاليا هي تتويج لمخطط اسرائيلي قديم (عبد المنعم، 2018: 7).

واتسم الموقف الكويتي بدعم القضية الفلسطينية ورفضه للسياسات التطبيع، وعلى الرغم من ذلك فهي لم تصدر أي تعليق رسمي حول واقعة التطبيع الإماراتي _الإسرائيلي غير أنها فتحت نقاشا سياسيا بخصوص ذلك أمام فئات وهيئات المجتمع المدني والمجموعات السياسية، بعضها

ندد باتفاق التطبيع بينما دافع آخرون عنه، وكان للشعب الكويتي الصوت الأبلغ والرافض لعمليات التطبيع؛ وبحسب (تشينزيا بيانكو) وهي باحثة إيطالية متخصصة بشؤون الشرق الأوسط في معهد «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، فإن تطبيع العلاقات مع إسرائيل يعدّ بعيد المنال وأشارت إلى أن "مجلس الأمة الكويتي استخدم العداء تجاه إسرائيل للحصول على مكانته بصفته صوت الشعب" (دازي هاني، 2020: 4).

ولم تبدِ قطر أي رد فعل بخلاف كل من إيران وتركيا، ربما قد يكون سبب ذلك هو عدم اهتمام قطر لما تفعله دولة الإمارات خاصة وأن العلاقات بينهما تميزت بعدم الاستقرار، ولكن من جهة أخرى الدوحة لا تخفي علاقاتها مع إسرائيل، في حين هي تتمتع بنفوذ في غزة، الأمر الذي مكنها من التوصل إلى تهدئة الأوضاع والاحتقان القائم بين حركة حماس وإسرائيل بالتعاون مع الأمم المتحدة ومصر (دازي هاني، 2020: 5).

وينتهج الكيان الصهيوني سياسات مختلفة مع دول المنطقة ولاسيما دول الخليج العربي للحصول على تطبيع شعبي فضلا عن التطبيع الرسمي، على الرغم من الرفض الشعبي لسياسات التطبيع التي يرى الكيان الصهيوني فيه أنه لم يشارك في الحروب التحريرة ولا تكاد تذكر الآن في صفحات كتبهم ولم تشارك في مقاومتهم على الصعيد العسكري، وترى الصهيونية أن التطبيع مع دول الخليج سيكون له تأثيره الإيجابي على دول المنطقة الأخرى كالأردن ومصر وسوريا ولبنان كنوع من اقناعهم بأنهم ليسوا كيان محتل أو دولة ضارة (الجندي، 2020: 6).

ومشروع الهيمنة الصهيونية يأتي من خلال استيراتيجية تحقيق الأمن والرخاء لشعوبا لمنطقة وهذا ما اقنعت به بعض دول الخليج في سياسة التطبيع، وهو ما يتطلب تغيير العقيدة العربية والإسلامية تجاه فلسطين والقدس والأقصى وتغيير ثقافته وإلغاء تأريخهم وهيوتهم العربية، فضلا

عن الضغوط الأمريكية التي تقوم بها تجاه دول الخليج بالاعتراف بدولة إسرائيل والكيان الصهيوني باعتباره أحد أهم الدول التي ستتصدى للأطماع الإيرانية في المنطقة وهذا ما تعمل عليه الولايات المتحدة الأمريكية والكيان في تضخيم الدور الإيراني وأطماعه في المنطقة التي هي مشابهة إلى حد ما الأطماع الإسرائيلية والأمريكية فيه (العشماوي، 2019: 877).

ثالثا: تأثير سياسات تطبيع دول الخليج العربية على القضية الفلسطينية

وجدت تحولات كبيرة في سياق القضية الفلسطينية والتطبيع تتمثل هذه التحولات في الرؤية الإسرائيلي للتطبيع فقد كانت تتعامل مع القضية الفلسطينية على أنها مدخل للتطبيع مع الأنظمة العربية وشعوبها، ولكن في الآونة الأخيرة نرى العكس تمام فأصبح التطبيع مع الدول العربية هو المدخل لإنهاء القضية الفلسطينية وهذا ما صرح به نتنياهو رئيس حكومة الكيان الصهيوني عام 2018م بقوله إننا في مسيرة تطبيع مع الدول العربية التي ستفتح لنا الباب لتقدم العلاقات مع الفلسطينين (الجندي، 2020: 4)

وبناء عليه فإن هذا التوافق والانسجام السياسي بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، جعل الكيان الصهيوني يغير نهجه وينفذ خطة السلام بقواعده الخاصة لكن هذه المرة من الخارج إلى الداخل لكسب تأييد الدول العربية وبالتالي لا محالة فرض السلام على الفلسطينيين بالقوة، والتي قد يسميها البعض فرصة للسلام، إلى أن الواقع يختلف مع التوجه الإسرائيلي ورغبته في السيطرة الكلية على الأراضي الفلسطينية وضم غزة إلى سلطته، لاسيما وأن صفقة القرن حددت مدة أربع سنوات تمتنع فيها إسرائيل عن بناء مستوطناتها، ثم ستمضي لإكمل الكيان الصهيوني خطته لضم قطاع غزة والقضاء على سيادة دولة فلسطين بشكل كامل (عبد المنعم، 2018: 22-23).

إن التطورات الدولية والإقليمية وملف إيران النووري لا تكاد تمر مناسبة إلا وتعيده أمريكا على طاولة المفاوضات والتهديد بالعقوبات الاقتصادية، والصراع القائم بين إيران ودول المنطقة لاسيما الإمارات والسعودية وما شهده اليمن من حرب على أراضيه، وفوز المرشح الأمريكي "جو بايدن" في الانتخابات الأمريكية وموقفه بين الامتثال للاتفاق النووي الإيراني أو التعامل مع كتلة المعارضة وليدة التطبيع مع إسرائيل، كل هذه الأحداث تجعل سياسات التطبيع سببًا مباشرًا في عزل الأراضي المحتلة قسرًا عن باقي دول المنطقة والعالم بأسره وتنفيذ خطط ضم أجزاء من الضفة الغربية (ديلوجر،2020: 2)، بينما قد تتعرض المنطقة برمتها لتقسيمات جغرافية جديدة على طريقة سايكس بيكو.

ويتجلى تأثير سياسات التطبيع والتقارب بين الدول العربية والكيان الصهيوني من خلال عدة نقاط، أهمها:

أولا: استمرار الضغوط الإسرائيلية على العالم الإسلامي عامة والعربي خاصة لتحقيق أكبر عدد ممكن من العلاقات التطبيعية، وهذا كله يحدث في فترة حكم بنيامين نتنياهو والذي يسعى إلى إنجاح عملية التقارب العربي_الإسرائيلي بهدف التسويق لنفسه داخليًا وخارجيًا طمعًا في الفوز في الانتخابات الإسرائيلية القادمة (عبد المنعم، 2018: 6).

ثانيا: تعدّ المملكة العربية السعودية محورا أساسيًا للتحركات الإسرائيلية، فمحاولات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو وتركيز جهوده على بناء علاقات تطبيعية مع السعودية، سيمكنه من ضرب عصفورين بحجر واحد، من جهة يستهدف بوصلة العالم العربي والإسلامي مما يسهم في التأثير على دول أخرى وتشجيعها على اتخاذ قرار التطبيع والتوقيع على اتفاقيات السلام بينها وبين

إسرائيل بشكل علني، ومن جهة أخرى فإن انجازاته هذه ستكون كفيلة بصرف النظر عن قضايا الفساد المرفوعة ضده وتعتبر مكسبا له للفوز بالانتخابات القادمة (الزلاحقة، 2020: 96).

ثالثا: إن تحسّن العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي من شأنه أن يؤثر سلبًا على القيادة الفلسطينية داخليًا وخارجيًا من خلال تقديم تنازلات مصيرية مثل قضية اللاجئين، ومدينة القدس، والمسائل الأمنية، والحدود وضم أجزاء من غزة، وعدم اكتراثهم بمعاناة الشعب الفلسطيني الذي سيواصل دفع ثمن التقارب العربي_الإسرائيلي بسبب جرأة الدول العربية في إعلان علاقاتها مع تل أبيب وانتقاد الجانب الفلسطيني (الزلاحقة، 2020: 96-97).

رابعا: تنفيذ إسرائيل سياسات إحادية الجانب يقابلها تنازلات فلسطينية: السياسات أحادية الجانب لم تكن وليدة اليوم فهي خطة استيراتيجية مزدوجة استعملها الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء احتلالها فلسطين من خلال الاستيطان والجدار العازل وعزل المدن العربية وعزل مدينة القدس ومن ناحية أخرى إيجاد قيادة فلسطينية تقبل بالأمر الواقع المفروض على شعبها وقبول الحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية، ومنذ عام 1967م وحتى اليوم نجد أن هذه السياسة تخدم نفس المضمون فالسياسات التوسعية وإجبار القيادة الفلسطينية على التنازل عن أجزاء مهمه من فلسطين مقابل فض الصراع بينهم، وهنا نستشهد بمثال واحد للمثل وليس للحصر وهو ما تحدثت به تسيبي ليفيني التي لمّحت من خلال كلمتها عندما كانت وزيرة للخارجية "إن جدار الفصل هو خط التقسيم والحدود المؤقتة للدولة الفلسطينية"(عميرة، 2007: 28-29).

وتنظر الدراسة إلى موضوع سياسات تطبيع الدول الخليج العربي وتأثيرها على القضية الفلسطينية من زاوية أنها لن تغير من حقيقة الصراع بحكم أن هذه السياسات تمثل أنظمة وليست شعوبا وأن الكيان الصهيوني يبقى كيانا استعماريًا عنصريًا، وسيكون تأثيره بسيطة لاسيما على

الأنظمة السياسية فحسب؛ وأنه سيحرج القيادة الفلسطينية والأنظمة المطبّعة في علاقاتها مع الكيان الصهيوني، والمطلوب من هذه الأنظمة في هذه الوقت أن لا تعادي الشعب الفلسطيني وتضيق الخناق عليه طالما أنها ارتأت أن تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني، وتترك مصير الشعب الفلسطيني بيده ليختار حقه في الدفاع والمقاومة عن أرضه ومقدساته.

المبحث الثاني
تطبيع دول المغرب العربي وتأثيره على القضية الفلسطينية

يسعى الكيان الصهيوني إلى توسيع قاعدة التطبيع مع دول المنطقة لتوطيد علاقاتها بشكل رسمي وعلني وقامت بخطوات حثيثه تجاه هذه الدول من خلال فتح قنوات رسمية مع الدول الأفريقية لاسيما التي تتمثل بدول المغرب العربي؛ خاصة وأن القارة الأفريقية ودول المغرب العربي تعد بعدًا جيوسياسًا لهم ومن الدول التي ينظر إليها الكيان الصهيوني كدول معززة لأمنه وكيانه وتوسعه.

ستتناول الدراسة دول المغرب العربي، من خلال سياسة التطبيع التي خطتها دولة المغرب العربي في العنوان الأول تحت مسمى التطبيع المغربي_الإسرائيلي، بينما نتطرق في العنوان الثاني إلى موقف دول المغرب العربي الأخرى من تطبيع العلاقات مع إسرائيل، أما العنوان الثالث فسيتناول تأثير سياسات التطبيع مع الدول المغربية على القضية الفلسطينية.

أولا: التطبيع المغربي _ الإسرائيلي

تسارعت خطوات التطبيع الكيان الصهيوني مع دول المنطقة بعد تطبيع دول الخليج معها، وذلك لتمتين علاقتها وتوطين كيانها من خلال مقايضة الدول بالتجارة والاقتصاد، واتجهت بوصلة التطبيع غرب المنطقة العربية ورحبت بعض الدول في سياسات التطبيع التي أعلنها الكيان الصهيوني، ومن هذه الدول الممكلة المغربية والتي تضم في جغرافيتها عدد لا بأس به من اليهود العرب والأفارقة حيث تشير الإحصائيات إلى وجود 3000 يهودي في الممكلة المغربية حتى عام 2012م (أبو جلهوم، 2016، 10)؛ على الرغم من حملات التسفير والتهجير التي تعرضوا لها في

منتصف القرن العشرين، وبذلك أصبح المغرب سادس دولة عربية تقبل بتطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني برعاية أمريكية.

وفي هذا السياق نذكر مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقد في الدار البيضاء بتاريخ 1994/10/30م الذي حضره وفود أكثر من إحدى وستون دولة منها اثنتا عشر دولة عربية، كان هدف المؤتمر محاولة أولية لفرض التطبيع مع الكيان الصهيوني من خلال الاقتصاد لتقنين العلاقات بشكل تجاري؛ حيث عقدت العشرات من الاتفاقيات في مختلف المجالات كما أسفرت هذه الآليات والاتفاقيات على إقامة علاقات اقتصادية مع المغرب وتونس وموريتانيا في وقتها (شعيب، 2016: 284-285)

ونظام الممكلة المغربية يمثل حالة نوعية وفريدة في سياسات التطبيع وذلك من قراءة أدواره التأريخية من تسهيل الاتصالات العربية_الإسرائيلية منذ ستينيات القرن الماضي؛ فضلا عن دوره في تسهيل اتفاقية كامب ديفيد، وعمل المغرب على تهجير اليهود مقابل رسوم مالية وتعد الجالية اليهودية في المغرب من أكبر الجاليات في المنطقة العربية، وتوجد في المغرب عدة جميعات يهودية وتعمل على مجال التطبيع كجمعية [هوية وحوار] التي تأسست عام 1974م، و[التجمع العالمي اليهودي] الذي تأسس عام 1985م، و[المركز العالمي للأبحاث حول اليهود المغاربة] عام 1995م، و[الاتحاد العالمي لليهود المغاربة] الذي تأسس في 1999م (الراجحي، ب،ت: 25-26).

ظهرت العلاقات العربية الإسرائيلية للعلن مرة أخرى بعد اتفاقية أوسلو 1993م ووادي عربة عام 1994م وذلك من خلال المكاتب التجارية والاقتصادية ورعاية المصالح في كلا الأطراف، كما تبعتها الفترة من 1996-2000م لتدخل المغرب وموريتانيا وتونس دائرة التطبيع بحسب حملة

المقاطعة العالمية فضلا عن عدة دول أقاموا علاقات بشكل أو بآخر مع الكيان الصهيوني (الحناشي، وآخرون، 2018: 52-55).

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني أسلوب دعم الحركات الانفصالية كورقة تهديد الأنظمة التي تكون في دولها مشكلة كالانفصال والأقليات العرقية والإثنية ومن هذه الدول المغرب، فرأى الرئيس الأمريكي ترامب في الصحراء الغربية ورقة ضغط على المملكة المغربية، فهدد باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالصحراء الغربية كدولة مستقلة ورفض سيادة المغرب عليها كنوع من حل الصراع التي استمر لسنوات عديدة (شمالي، 2020: 8).

وواصلت الولايات المتحدة الأمريكية ضغطها على المملكة المغربية وعقدت مفاوضات انتهت باتفاقية التطبيع بين الجانبين والرابح والمستفيد من هذه الاتفاقية هي إسرائيل، ومن أهم ما جاء في هذه الاتفاقية: الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية مقابل التطبيع مع الكيان الصهيوني، واستخدام المجال الجوي بين البلدين، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والتكنلوجيا، وفتح العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين. ومع هذا الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية إلا أن ذلك لم يشكل اعتراف دوليا بها؛ وإنما اعتراف من جانب الولايات المتحدة الأمريكية (شمالي، 2020: 9-10).

في حين كانت تبحث الأمم المتحدة عن حل لموضوع الصحراء الغربية سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في طرح حلها من خلال ضم الصحراء لدولة المغرب مقابل استكمال سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني؛ حيث أقدم سفير الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب ديفيد فيشر على تقديم خريطة المغرب الجديدة والتي تشمل الأقاليم الجنوبية والتي اعتمدتها الحكومة الأمريكية بشكل رسمي، هذا التحرك عدته الصحافة الألمانية انجازا جيوسياسيا للرباط من شأنه أن يغير

التوازنات الاستراتيجية بشمال أفريقيا، بينما رأى فيه سياسيون مغاربة أنه استئناف للعلاقات المغربية_الإسرائيلية والتي لم تنقطع يوما، وأشادوا بأهمية هذا الاعتراف وأنه يخدم فقط قضية الصحراء الغربية؛ ويخدم حتى القضية الفلسطينية، وجاءت هذه الإشادة من تأكيد دونالد ترامب للرئيس الفلسطيني أن إقامة العلاقات مع إسرائيل لن يمس بإلتزام المغرب في الدفاع عن القضية الفلسطينية، وأنه مازال يدعم الحل القائم على دولتين تعيشان في أمن وسلام جنبًا إلى جنب، معتبرًا أن المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي هي الحل الأمثل للقضاء على الصراع القائم بين الطرفين (www.bbc.com: 14/12/2020).

ثانيا: موقف دول المغرب العربي من تطبيع العلاقات مع إسرائيل

تتفاوت مواقف دول المغرب العربي بين مؤيد للتطبيع مثل المغرب وبين رافض للتطبيع مثل الجزائر وبين محايد، خاصة وأن العلاقات السياسية الخارجية مشحونة نوعا ما بين الجزائر والمغرب، وموضوع التطبيع جاء ليزيد من الوضع تأزما في منطقة المغرب العربي ويمكن أن يؤدي إلى صراع غير واضح المعالم، وكلا الطرفين في غنى عنه طالما أن المستفيد الوحيد هو إسرائيل وفقط.

ويأتي الموقف الجزائري الرافض لعلاقات التطبيع مع إسرائيل من الموقف الرسمي والشعبي، فقد صرح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون رفض الجزائر وشعبها تطبيع العلاقات مع إسرائيل واصفا هذه الاتفاقات بالهرولة، وأعلن أن بلاده لن تكون أبدا طرفا في اتفاقيات التطبيع، وأشار أنه لن يبارك هذه الخطوة، وأكد استمرار بلاده على دعم القضية الفلسطينية لكونها قضية مقدسة للدولة والشعب على حد سواء وهي أم القضايا (رحماني، ونجاح 2020: 88).

ولقد أثار تصريح تبون حفيظة كل من دولة المغرب والإمارات التي هددتا بشكل مباشر أن الدول التي تعادي إسرائيل وترفض التطبيع معها ستتعرض لعقوبات سياسية واقتصادية، منتقدة موقف الجزائر الرافض للتطبيع، وتقاربها مع أنقرة بشأن الملف الليبي خاصة (إبراهيم، 2020: www.alquds.co.uk).

وأظهر المؤشر العربي لعام 2019–2020م الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات يوم 6 تشرين الأول 2020م رفض الشعب الجزائري الاعتراف بإسرائيل بنسبة 99% في حين 1% رفضوا الإجابة (المؤشر العربي، 2020: 56)، وهذا ما يدل على أن التطبيع غير قابل للنقاش ولا المساومة.

ويأتي الموقف الموريتاني المتذبب الذي يتسم فيه النظام الموريتاني والذي يعدّ من الأنظمة التي تدعمها الدول الفرانكفونية دورها في التقارب مع الغرب وإسرائيل، فضلا عن رغبة الحكام فيها للتطبيع مع إسرائيل لاعتبارات عدة منها الحصول على المساعدات الدولية خاصة الأمريكية لإستبدالها بالمساعدات الفرنسية (أبو زكريا، العدد 182، 97)، وشعورها بالتهديد المستمر من قبل النظام المغربي بسبب وقوفها مع الجانب الجزائري في قضية الصحراء الغربية. كما أن العامل العسكري الذي تعده موريتانيا الأهم وذلك لتقوية دفاعتها وقوتها العسكرية والحفاظ على حدوده (Abo khadra, Mustafa, 2017: 90).

وترى موريتانيا أن تُحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومدخل هذه العلاقات هي التطبيع مع إسرائيل حتى تغض الولايات المتحدة الأمريكية الطرف عن أوضاع حقوق الإنسان في موريتانيا بسبب التعذيب والتمييز العنصري ضد بعض الأقليات، وحصولها على القروض المالية منها (شعبان، 2000: 12).

واستمرت العلاقات الموريتانية مدة من الزمن إلى أن أعلنت وزيرة الخارجية الموريتانية قطع العلاقت مع إسرائيل بشكل كامل ونهائي في 2010/3/22م بعد المطالبات الشعبية والتظاهرات التي خرج بها الشعب الموريتاني ليتم بعدها إغلاق السفارة الإسرائيلية وإنزال العلم في نواكشوط (الكروي، 2020: 74). وفي مطلع عام 2019م تعرضت موريتانيا إلى ضغوط دولية وإقليمية مرة أخرى فعادت العلاقات بينها وبين الكيان الصهيوني وإنهاء القطيعة معه، الأمر الذي رفضه رئيس الوزراء الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزاوي ورأى أن هذا يتطلب موقف عربي موحد وسياسة واضحة من قبل جميع الدول العربية (شمالي، 2021: 25-26).

رحبت موريتانيا بإتفاق إبراهام لتطبيع الإمارات مع الكيان الصهيوني بتاريخ 2020/8/13م وأشادت بالاتفاق وعدته خطوة مهمة لتحقيق المصالح الوطنية والعرب والمسلمين، ومن ثم رحبت بالاتفاق البحريني والسوداني والمغربي، وأظهر مؤشر إسرائيلي باحتمال التطبيع مع الجمهورية الموريتانية وسلطنة عمان بحكم نتائج المباحثات بين الطرفين (رحبت موريتانيا بإتفاق إبراهام لتطبيع الإمارات مع الكيان الصهيوني أما الموقف التونسي من التطبيع فقد عبّرت تونس وبصراحة عن موقفها الرافض للتطبيع مع إسرائيل وأكدت أن موقفها لن تؤثر فيه التغيّرات الدولية، وذلك في أول تعليق لها عقب إعلان المغرب عن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ونشرت صحيفة نيويورك تايمز خبرًا ادعت أنها من مصادر عن مسؤولين أميركيين صرحوا إن سلطنة عُمان وتونس قد تكونان الدولتين التاليتين في الانضمام إلى اتفاق السلام مع إسرائيل، وأضافت أنه من الممكن أيضاً أن تتوسع دائرة الدول، لتشمل دولاً في آسيا وأفريقيا (www.aljazeera.net: 2020/12/22).

وعلى إثر رفض تونس لصفقة القرن أُعفي مندوب تونس بمجلس الأمن الدولي من قبل وزارة الخارجية التونسية بعد ضغوط أميركية، وذلك بعد تقديمه قرارًا يرفض فيه خطة السلام، وهو ما صرح به دبلوماسي في الأمم المتحدة لإحدى الصحف الفرنسية بأن الولايات المتحدة الأمريكية ضغطت على تونس لإنهاء مهام سفيرها في مجلس الأمن بسبب موقفه من مشروع قرار فلسطيني يدين خطة السلام الأميركية، فيما عزت الخارجية التونسية أن إعفاء المندوب يأتي من ضعف الأداء وغياب التنسيق (ديبلوماسيون: ضغوط أميركية وراء إعفاء مندوب تونس بمجلس الأمن .(www.aljazeera.net .2020/2/8).

ولم تسلم ليبيا من محاولات التأثير على قراراتها السياسية وتوجيهها نحو التطبيع مع إسرائيل وذلك ما يبرر توطين حفتر ودعمه من طرف واشنطن في ليبيا من أجل لحظة كهذه، وبحكم طبيعة الصراع وتداخلاته في ليبيا والتدخل التركي للوقوف إلى جانب حكومة الوفاق ومن ثم اعتراف واشنطن بشرعية الحكومة، وتقارب الموقف الجزائري مع تركيا بشأن الملف الليبي.

كل ذلك جعل موقف ليبيا يتحدد نوعا ما حول مسألة التطبيع التي يرفضها الشعب الليبي، في حين انتقد عضو مجلس الدولة الليبي، عبد الرحمن شاطر، اتفاق التطبيع الذي أعلنت عنه الإمارات مع الجانب الإسرائيلي واصفا إياه بـ"صفقة عار هذا القرن"، وقال أنه:"بفضل التطبيع بين أبو ظبي وتل أبيب يتحقق حلم إسرائيل ببسط نفوذها من الفرات إلى النيل" وإن "الحكام يستسلمون طواعية وبأريحية كاملة لمن كانوا يعتبرونه كيانا عدوا للأمة العربية" (www.aa.com.tr: .(2020/8/17

ثالثا: تأثير سياسات تطبيع الدول المغاربية على القضية الفلسطينية

تتأثر القضية الفلسطينية بكل خطوة تخدم الكيان الصهيوني ولسياسة تطبيع دول المغرب العربي تأثيرها الكبير عليها وهي تخدم المصالح الإسرائيلية فقط، وبهذا ستكون الدول التي طبعت مع الكيان بأنها ألغت حالة العدائية وأصبحت في حكم الاتفاق أنها صديقة ومتعاونة معه بغض النظر عن الموقف الشعبي الرافض لهذه السياسة.

لقد أخرج النظام السياسي في الدول المطبعة بالمغرب العربي من معادلة النصرة والنضال المباشر للقضية الفلسطينية وهذه خسارة كبيرة للفلسطينيين وقضيتهم العربية والإسلامية، وبناءً على هذه المنطلقات فإن التيارات والأحزاب السياسية وفصائل المقاومة ستجد الصعوبة البالغة في التعامل مع هذه الأنظمة على الصعيد السياسي الرسمي من أجل البلوغ إلى الهدف المنشود من تحرير واستقلال فلسطين على أرضهم الشرعية. وفضلا عن هذا ستؤثر سياسة التطبيع على الموقف المغربي تجاه الانتهاكات المستمرة بحق الفلسطينين من تهويد القدس والسيطرة على المقدسات بحكم رئاسة الملك المغربي بصفته الفخرية كرئيس لجنة القدس في منظمة التعاون الإسلامي وهو المسؤول التنفيذي عن وكالة بيت مال القدس الشريف التي مقرها في الرباط، والتي من مهامها الحفاظ على المسجد الأقصى والأمكان المقدسة والتراث الديني والثقافي والحضاري والعمراني. (الأشقر، أسامة جمعة، 2020: 17)

ومفهوم التطبيع من خلال ما أطلعت عليه الدراسة أنه مفهوم ومضمون قاصر؛ على الرغم من توطيد علاقات بعض الدول مع إسرائيل إلى درجة التحالف وتبادل دبلوماسي؛ وأنه ليس شعبيا أي بمعنى أنه الشعوب العربية لم ترض هذه العلاقة والتطبيع مع الكيان الصهيوني وهذا ما يجعل هذه الصفقة هشه. ويبدو واضحًا من خلال الرفض المستمر من قبل الشعوب العربية رغم جراحاته

المتكررة من صراعات داخلية ودولية ومع ذلك لم تؤثر على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية؛ فضلا عن أن الشعوب العربية تدرك تماما أن السلام مع إسرائيل لن يجلب لها السلام ويحقق الرخاء لها وأن هذه الصفقة هي مجرد تطلعات حكام وأنظمة ليس إلا (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2018: 333-340).

ومن ناحية أخرى يدرك الكيان الصهيوني أنه لا يوجد حل شامل وإرساء السلام مع الفلسطينيين والعرب لاسيما الشعوب العربية والإسلامية لاعتبارات عدة منها عدم وجود اتفاق داخل الكيان من إجماع بشأن حل الدولتين، فضلا عن المتغيرات الإقليمية وغياب قيادة السلطة الفلسطينية للوصول إلى اتفاقيات ترضي جميع الأطراف الفلسطينية (الزعنون، 2019: 8).

وقضية التطبيع قضية خاسرة وقد ولدت ميتة لأنها قائمة على الاعتراف بكيان صهيوني مغتصب منطلقة من فكرة دينية متعصبة تؤمن بوجود إٍسرائيل دون غيرها من الدول يسودها العنصر اليهودي، وهذا ما يجعل من مهمة صفقة القرن أو التطبيع مهم مستحيلة وينتابها فشل ذريع، فاليوم هذا المشروع قائم على الضغوط الأمريكية والإغراءات الإسرائيلية فما لو تلاشت هذه الضغوط وانكشف حقيقة الإغراءات وحدثت تغييرات في بنية الأنظمة الحاكمة وهذا غير مستبعد من خلال ما رأيناه في الثورات التي اجتاحت البلاد العربية حينها ستكون قادرة على قلب الموازين وكل هذا سيؤدي إلى استحالة استيراتجية التطبيع (العشماوي، 2019: 877).

إن البيئة المعادية للكيان الصهيوني في المنطقة العربية بيئة خصبة وهذا ما يؤرق الأمن بالنسبة لإسرائيل، وهذا العداء هو تأريخي وممتد جغرافيا عبر العالم أجمعه وكلما أقبل الكيان الصهيوني بالتوسع والسيطرة والنفوذ زادت الرقعة الجغرافية المعادية لها وزاد معها التحديات والهواجس التي يخاف منها، وعلى الرغم من التطورات والإنجازات التي حققها مؤخرا من خلال

التطبيع وقدرتها العسكرية وقوة الردع التي يتحلى بها وقوة جيشه، إلا أنها لم تستطع توفير جزء بسيط من أمنه المنشود. والحديث الراهن عن السلام والتطبيع بينهم وبين بعض الدول العربية سيبقى هشا ويبقى رهين الفعل الشعبي العربي (الفاعوري، 2011: 126-127).

ويتوقع الباحثون والمهتمون بأن سيناريو التطبيع قد يتوقف في عهد إدارة جو بايدن على المستوى الرسمي نظرا لما شكل من أصداء غير مقبولة على الجانب الأمريكي، وأن الإدارة الأمريكية الجديدة ستعمل على إحياء المفاوضات المباشرة بين الطرفين وتقديم تنازلات مشتركة، على الرغم من ميول جو بادين إلى قيام الكيان الصهيوني ويعد من المتعصبين له؛ ويعزز هذا التوجه مؤشرات العودة الى التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال إسرائيلي، فضلا عن إعادة فتح مكاتب السلطة في واشنطن، وضعف المكاسب التي حصلت عليها سياسات التطبيع (مركز الفكر الاستيراتيجي للدراسات، 2021: 10-11).

وتأتي محاولات إنهاء الصراع العربي_الإسرائيلي بلا جدوى في ظل غياب العدالة الدولية ووجود قيم العدالة. وأن كل الظروف التي أدت إلى التطبيع هي ظروف مرحلية غير مبررة بشكل كبير لوجود سياسات تطبيع حقيقية مع الكيان الصهيوني وأن النزاع أو الصراع لا يزال في بداياته، وأن الصراع مستمر عبر الأجيال القادمة إلى أن تحقق العدالة وتسترد الحقوق المسلوبة. وكما هو معلوم أن الصراع والنزاع مراحل وكل طرف له أدواته ووسائله في تحقيقه هدف المرحلة التي يخوضها.

المبحث الثالث

آليات الكيان الصهيوني في سياسات التطبيع

عمل الكيان الصهيوني على اتباع آليات عدة في التطبيع مع الدول العربية من خلال التبادل السياسي والثقافي والاقتصادي والرياضي والفني، وهذا ما تضمنته اتفاقيات السلام التي وقعت بين الأطراف، واهتم الكيان الصهيوني كثيرا في هذه المجالات وسهل له الإمكانيات المتاحة من أجل إرغام العرب على تقبّل الإسرائيليين كجيران وكيان شرعي مساوٍ لهم في المنطقة.

ويعتمد الكيان الصهيوني كثيرًا على هذه الآليات كنوع من إدارة الصراع وتحييد بعض أطرافه وعزلهم عن القضية الفلسطينية، وظهرت هذه الاستيراتيجة والحديث عنها في أول مرة في اتفاقية كامب ديفيد 1979م (عوض، 1988: 28)، وسيتناول المبحث الثالث الآليات التي يعتمدها الكيان الصيهوني في إدارة الصراع والتسوية مع العرب ومن هذه الآليات الآليات السياسية والاقتصادية، والآليات الإعلامية، والآليات الثقافية.

أولا: الآليات السياسية والاقتصادية

ويعني التطبيع السياسي هو إقامة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الكيان الصهيوني والدول المطبّعة، وتحويل سمة الصراع إلى نزاع، ونبذ العنف والإرهاب والعمل على تكريس نتائج الاحتلال من توسيع المستوطنات وحق المصير، وتجاهل السياسة العدوانية والأعمال الإجرامية، وهذا ما نصت عليه أغلب اتفاقيات السلام منذ كامب ديفيد وإلى صفقة القرن، وأخذ التطبيع السياسي بالتوسع أيضا ليشمل دولا إقليمية ودولية من خلال مشاريع متعددة الهدف منها بحسب الرؤية الأمريكية والصهيونية إدماج الكيان الصيهوني في الشرق الأوسط الجديد (شعيب، 2016: 286-287).

وتقوم الرؤية الصهيونية واستيراتيجيتها للتطبيع على أساس محددات وأهداف تعمل عليها من خلال علاقة اليهود بالعرب وفلسطين والعالم ككل باستغلال المتغيرات التي تطرأ على المجتمعات العربية والغربية وفق آليات متاحة بحسب الوقت والمكان المناسبين لها، ومن هذه المتغيرات هي السياسة والاقتصاد فيروّج الكيان الصهيوني لنظريات السلام الإقتصادي والتعايش السلمي ببعض الإغراءات والعطاءات التجارية والاقتصادية مقابل أن يكون هناك تقارب بين العرب وبين إسرائيل، والحديث عن الفوائد التي سيجنيها العرب أو الاقتصاد العربي من التبادل الاقتصادي والتجاري والسياسي مع الكيان الصهيوني (العشماوي، 2019: 866-870).

وقد يتجسد مفهوم التطبيع السياسي والاقتصادي أول لبنات مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني؛ حيث يتضمن هذا المشروع تشجيع الديموقراطية والحكم الرشيد ودمج إسرائيل في المنطقة، فضلا عن توسيع القروض الإقتصادية الدولية للمنطقة وإطلاق الخدمات المالية وتوسيعها كمبادرة تمويل النمو، كذلك مبادرة التجارة التي تدعو إلى تحسين التبادل التجاري بين دول المنطقة من غير قيود وتسويق المنتجات بكل صنوفها (كيالي، 2007: 16-17).

ويرى الكيان الصهيوني أن إنشاء مشروع شرق أوسطي موسع من خلال إدماج إسرائيل في المنطقة وتصحيح المسارات العربية الإسرائيلية من خلال ربط المنطقة العربية بالولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات اقتصادية وسياسية ثنائية أو جماعية بحسب الحاجة والهدف، وهذا ما أوضحه شمعون بيريز في وقتها عندما دعا إلى نظام شرق أوسطي قائم على سوق شرق أوسطي مشترك يعتمد على المياه التركية والأموال الخليجية والعمالة المصرية والتكنولوجيا الإسرائيلية (السامرائي، 1999: 302).

وترتبط السياسة بالاقتصاد بشكل وثيق ويهدف الكيان الصهيوني إلى فتح الأسواق العربية والإقليمية أمام البضائع الإسرائيلي وهو من أهم الاستيراتيجات التي يطمح إليه الكيان الصهيوني وحضّ عليها الأنظمة العربية لتمرير سياساته في المنطقة، ناهيك عن التعاون في القطاع النفطي لحاجة كل منهما على مصادر الطاقة، وهذا يتطلب أيضا فتح الطرق للنقل والمواصلات والتنقل بحرية للأشخاص والآليات جوا وبحرا وبرا، وفي جميع وسائل الاتصالات، ولا يستثنى قطاع الزراعة من هذه السياسات التطبيعية (شعيب، 2016: 287-289).

وإن ما يراد من سياسات التطبيع السياسية والاقتصادية هو حالة إنهاء المقاطعة بكل أشكالها التي كانت مفروضة من قبل العرب وبعض الدول الإقليمية على الكيان الصهيوني، وإن كان يعتمد على موارده وصادارته وسياساته من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذا الاعتماد محفوفًا أيضا ببعض المشاكل منها المواصلات ومنها التوترات الداخلية، فضلا عن المقاطعة العربية السياسية والثقافية التي كانت سلاحًا فتاكًا أجهد الكيان بشكل كبير الاقتصاد الإسرائيلي، وهو بهذه الخطوة يطمح إلى إزالة العداء العربي والاستفادة منه في تعويض ما يخسره أو خسره وتوطين نفسه في المنطقة (أبراش، 2013: العدد 4103).

وأدت المتغيرات السياسية خلال العقد الأخير بدءًا من احتلال العراق مرورا بالثورات العربية والنزاعات المسلحة الداخلية والدولية إلى تراجع القضية الفلسطينية على المستوى الرسمي وهبوطها من سلم الأولويات، وباتت تسمح للكيان الصهيوني بمواصلة سياسة تكريس الواقع وقبلوها في المنطقة، وأن هذه الأنظمة بعد المتغيرات أصبحت لا ترى مشكلة في سياسات الكيان الصهيوني في فلسطين والمنطقة؛ بل تغض النظر عنها وتفعيل السيادة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية (النعامي، 2014: العدد 326).

فمارس الكيان الصهيوني ضغوطا على الدول العربية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية إلى قبول التطبيع الاقتصادي والاستجابة إلى التغيرات التي حدثت في المنطقة، فقد حثت إدارة جورج بوش الإبن على عدم قبول المملكة العربية السعودية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتى تسحب السعودية نفسها من المقاطعة العربية لإسرائيل، واشترطت الولايات المتحدة الأمريكية في وقتها على السعودية لقبول الدعم وقبولها في المنظمة تخليها عن المقاطعة العربية للكيان الصهيوني (الراجحي، ب.ت: 11-12).

فكل هذه الآليات والضغوطات التي يمارسها الكيان الصهيوني على المنطقة العربية هو لتحقيق هدفها المتمثل في فتح قنوات أكبر للتواصل مع المنطقة وتثبيت حدودها والاعتراف بها سياسيا من قبل أنظمة المنطقة تمهيدا للاعتراف به من قبل دولالمنطقة رسميا.

ثانيا: الآليات الثقافية

يشكل التطبيع الثقافي الحلقة الأخطر في سياسة التطبيع وإعادة العلاقات بين الدول، وذلك لأن الثقافة مرتبطة بالوعي الجمعي للشعوب وتشكيل القناعات وتغيير المواقف خاصة القضايا التأريخية والقضايا المتشابكة، وكما هو معلوم أن الحرب الثقافية هي من الحروب الخطرة على المجتمعات فتلجأ الدول المستعمِرة إلى تغير ثقافة الشعوب المستعمَرة من أجل تشويه التأريخ وردم الفجوات بين الشعوب، وتستعمل في هذه الحروب وهذه السياسات والمؤسسات الثقافية الخاصة ودور النشر والجمعيات والنوادي الثقافية في عملية التطبيع الثقافي (مضية، 1993: 47)

يصّر الكيان الصهيوني على التطبيع الثقافي ونشر الثقافة الإسرائيلية في المجتمعات لإدراكه أن ميدان الثقافة ميدان خصب ومؤهل لتغير الفكر العربي والثقافة الشعبية المرتبطة بالمعادة للكيان الصهيوني، ويستطيع من خلاله ضخ التصورات والمعلومات والصورة التي يريدها الكيان الصهيوني

إلى الشعوب وقد استعمل في هذه السياسة المسلسلات والكتب التأريخية والقصص المزيفة التي تحاكي تأريخ وواقع الكيان الصهيوني. (أبو عامر، 2014: العدد 325)

ومن الأهداف التي ينظر إليها الكيان الصهيوني بعين الحرص والإهتمام هي وجود جامعات صهيونية ومراكز أبحاث ودراسات مرجعية رصينة ووحيدة يعتمد عليها في المنطقة، حيث تؤسس إلى مشروع ثقافي صهيوني موجه لتدمير الثقافة والحضارة العربية والإسلامية وتفكيك للبنية المجتمعية والثقافية في الداخل العربي (الراجحي: ب، ت: 5).

ويستهدف التطبيع الثقافي كل ما هو متصل بالتأريخ والوعي العربي وذاكرته وثقافته وإعادة صياغة التأريخ، وفق استيراتجية تهدف الثقافة والتعليم من خلال مناهج التعليم وحذف كل ما يشير إلى مراحل الإحتلال، والجغرافية وسرقة الآثار وتدميرها أو إخفائها لإعادة رسم خارطة فلسطين الجديدة كمناطق منزوعة السلاح والمناطق العازلة والخط الأخضر وغيرها من الأمكان التي تشكل تأريخ في الثقافة العربية (حسين، 2009: www.albahethon.com).

والجدير بالذكر هنا أن نسرد بعض الشواهد التي تبين طبيعة التطبيع الثقافية وتؤكده، ومن ذلك تطبيع النخب الفكرية والسياسية العربية والذي قاموا باستعمال ألفاظ جديدة في خطاباتهم وكتاباتهم السياسية والثقافية فأخذوا يستعملوا إعادة الانتشار بدلا من الانسحاب أو الجلاء أو الاحتلال، ووقف الاستطيان بدلا من إزالة الاستطيان، ولم نجد نسمع أيضا العدو الصهيوني أو الكيان الصهيوني وإنما دولة إسرائيل أو المناطق الإسرائيلية (أبو عامر، 2014: العدد 325).

ومن الأفكار التي تستخدمها المؤسسات المرتبطة بالكيان الصهيوني الثقافية والإعلامية وتروجها هي ثقافة السلام التي وجدت طريقها في العديد من الكتابات الطروحات العلمية والثقافية في الندوات والمؤتمرات والنوادي العلمية والثقافية، أيضا فكرة الصراع وتحويلها إلى نزاع، وتشويه

صورة المقاومة والمقاومين باعتبار أفعالهم إرهاب لا تتماشى مع القوانين ولا الأعراف الدولية، والسعي لإيقاف دعمهم ومناصرتهم فالمقصود من هذه الوسائل والأفكار هو إيجاد فئة عريضة تقوم بضرب الهوية العربية والإسلامية ودعم اليهود وكيانهم (الراجحي، ب.ت: 12/10)

وخلال عقود من محاولات الكيان الصهيوني للتطبيع الثقافي وتحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات من القرن الماضي الذي ركز على الطب النفسي من أجل إعادة تكييف الصراع وإرساء فكرة السلام من خلال عملية إدماج الثقافة الصهيونية مع العربية بتغذية المجتمع العربي وتقبلها بتجاوز الحاج النفسي لفكرة الرفض الصهيوني، وجاءت بعد ذلك فترة التسعينيات التي شوهد فيها محاولات لإدماج التطبيع الثقافي مع مفهوم العولمة التي سعت بكل قوتها لتذويب المنطقة وثقافتها في وجود عالم صغير يتعايش فيه كل الجنسيات، أيضا جسدت فكرة الشرق الأوسط على تعددية القوميات والهويات والثقافات كمحاولة أمريكية صهيونية في تفكيك المنطقة وسلخها من ثقافتها وموروثتها التراثي والتأريخي (شعيب، 2016: 290-291).

ويعد ذلك كله مؤشرات حقيقة على محاولات الكيان الصهيوني للتسلل الثقافي للمجتمع العربي وتطبيعه بشكل مؤثر على اتجاهات متعددة، ونجح في بعضها من خلال فتح مكاتب تمثيل اقتصادية وثقافية وإعلامية بشكل علني أو سري وتبادل الزيارات المتكررة مع بعض دول المنطقة، ومشاركة وفود شبابية وطلابية وحتى أكاديمية ومثقفة لندوات ومؤتمرات برعاية إسرائيلية أو شارك فيها الإسرائيليون (أبو عامر، 2014: العدد 325).

ثالثا: الآليات الإعلامية

يعرف التطبيع الإعلامي بأنه أي إتصال على المستوى الصحفي والمؤسسات الإعلامية العربية والناطقة بها بالتعامل مع دولة الاحتلال أو أحد ممثليها سواءً على المستوى الرسمي أو

الشعبي، الهدف منه تلميع الكيان الصهيوني وتمرير الرواية الإسرائيلية في ذهن المواطن العربي، وإضعاف الرواية الفلسطينية العربية وعزل القضية عن محيطها العربي، وإيجاد أرضية لتقبل الفكر والوجود الإسرائيلي (أبوعرقوب، 2018: 3).

وتنبه الكيان الصهيوني إلى أهمية الإعلام في قيام دولتهم من خلال رؤية مؤسسه هرتزل الصحفي النمساوي اليهودي حينما كتب في افتتاحية العدد الأول من مجلة أسبوعية للحركة الصهيونية (دي وولت) عام 1897م بأن الصحيفة هي درع حامي للشعب اليهودي وسلاحا ضد أعدائه ومنذ ذلك الوقت وهو يفكر بأن الإعلام قبل الدولة من أجل تحقيق أهداف الدولة (زبون،2017: aawsat.com).

ويرى الباحثون أن أسباب التطبيع الإعلامي آتٍ من ضعف الإعلام العربي في صناعة الخبر والحصول على المعلومة من المصادر الرئيسة، الذي خلق فجوة كبيرة بين المواطن العربي والمؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية فأدى إلى إنشاء مؤسسات تعتمد على مصادر غربية للوصول إلى معلومة رصينة كوكالة رويترز وBBC وCNN وغيرها التي تنحاز إلى الكيان الصيهوني وتروج له على أنه يتعرض لهجمات إرهابية من قبل جهات مسحلة ما يولد صورة غير واضحة لدى المستمع والمشاهد في الدول الغربية (العامودي، 2016: العدد 355).

وفي ظل انتشار التكنولوجيا وشيوع شبكات التواصل الإجتماعي لاسيما بين الشباب العربي عمل الكيان الصهيوني على توظيف هذه الشبكات في بناء الصورة الذهنية الإيجابية عن الكيان الصهيوني، من خلال المنشورات والصور والفديوهات للزعماء اليهود والفنانين وغيرهم التي تصور الداخل الإسرائيلي في قلب فلسطين بأن المجتمع اليهودي مجتمع مسالم ومتعايش مع الجميع في شتى المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية والرياضية والفنية، ويهدف الكيان من نشر هذه

الصورة إلى صنع رأي عام مغاير لواقع الاحتلال وتعزيز الثقة بالإسرائيليين (شاهين، 2019: 327)

ووظف الكيان الصهيوني كل وسائل الإعلام من أجل اختراق المجال العربي في ظل غياب وضعف الرسالة الإعلامية واستيراتيجتها الموحدة لمقاومة للتطبيع والوجود الكيان المحتل، وبدأ الإعلام العربي بدلا من المقاطعة إلى استضافة الشخوص الصهيونية على كافة المستويات في برامج وأخبار التلفزيون والإذاعة العربية في السنوات الأخيرة، ولاسيما في الشاشات المؤثرة وأكثرها متابعة في الوطن العربي مما يجعل من الرواية الصهيونية حاضرة في البيت العربي لتبرير جرائمهم المرتكبة في فلسطين المحتلة (العامودي، 2016: العدد 355).

وللإعلام دوره في عملية السلام وتحشيد الرأي العام نحو قبول ثقافة السلام بدلا من المواجهة والحرب، وأقام الكيان الصهيوني في عام 1994م ورشة عمل أو تجمع سمي بـ(خلوة أنقرة) حيث أشرف عليها ونظمها مؤسسة أمريكية صهوينية تدعى مشروع البحث عن أرضية مشتركة، استمرت الدورة ثلاثة أيام تحت عنوان (ثقافة سلام بالشرق الأوسط) وأسفر هذا المشروع عن نشر مقالات لصحفيين من المنطقة في الصحف الإسرائيلية، وترجمة الصحف والمقالات الإسرائيلية إلى العربية والهدف من ذلك هو رفع المستوى الإعلامي والتبادل بين الأطراف (الراجحي، ب.ت، 13-14).

وترى الدراسة أن هذه المرحلة من سياسة التطبيع وآلياتها ليست عفوية لفك الوشائج والعلاقة ما بين القضية الفلسطينية وما بين الهوية العربية والإسلامية، وهذه المرحلة هي مرحلة تصفية وترتيب الأوراق ومعرفة مدى تقدم الكيان الصهيوني في مشروعه التوسعي في المنطقة العربية، وهي أيضا مرحلة تحول فإما أن يتقبل المجتمع العربي الكيان الصهيوني بسياساته وثقافاته واقتصاده أو يرفضه، وأن المتتبع للسياسات الأمريكية والصهيونية في المنطقة سيجد أن قبول

الأنظمة العربية بصفقة القرن والرضوخ للمطالب التي فرضت عليهم إرضاءً للولايات المتحدة الأمريكة لن يغير من معادلة الصراع ولا تؤثر على مصير الشعب الفلسطيني ولا القضية الفلسطينية التي تنمو يوما بعد يوم في قلوب المجتمع العربي؛ بل إن هذا القبول والرضوخ لصفقة القرن سيؤدي إلى مزيد من العنجهية الصهيونية وتمسكها في عمليات الاحتلال وستطيل من أمد الصراع فضلا عن تعقيدات جديدة في العلاقات الدولية ومرحلة الصراع.

الفصل الرابع
تأثير اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع على القضية الفلسطينية

لم تأت الاتفاقيات وسياسات التطبيع التي عقدت في السنوات السابقة بأي بارقة أمل وبريقها قد انطفى ولم تخدم القضية الفلسطينية بشيء، فالتطورات الكارثية والمتسارعة في الشرق الأوسط قد تغير من طبيعة الصراع في أي لحظة مع إنهيار عمليات السلام في كل مرحلة وتأثيرها المباشر على القضية الفلسطينية بسبب عدم معالجة القضية بشكل أساس ومباشر.

وستعرض هذه الدراسة التغيرات الرئيسة في المنطقة العربية والتحول تجاه إسرائيل من الصراع إلى التسوية وستسخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التأريخي والمنهج النظمي.

سيبحث الفصل ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التحول من الصراع إلى التسوية. والمبحث الثاني: التحول من الصراع العربي الإسرائيلي إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. والمبحث الثالث: التحول من التسوية والصراع إلى تصفية القضية الفلسطينية في ضوء صفقة القرن.

المبحث الأول
التحول من الصراع إلى التسوية

ترمي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عقد الاتفاقيات والمشاريع الدولية الخاصة بالشأن الفلسطيني إلى حماية إسرائيل من خلال تجزئة العرب والتخلي عن القضية الفلسطينية، وسبقها في ذلك بريطانيا وفرنسا وعملتا على زعزعة الإستقرار في المنطقة وتحول الصراع من حرب عسكرية وحرب عصابات إلى جلسات تفاوضية ومؤتمرات.

سيتناول المبحث ثلاثة عناوين: أولا: الخيار العسكري في حل الصراع ومشروعيته. ثانيا: التحول من الخيار العسكري نحو التسوية. ثالثا: مستقبل التسوية.

أولا: الخيار العسكري في حل الصراع ومشروعيته

إذا نظرنا إلى طبيعة الصراع فنجد أن الأساس فيه هو العمل العسكري وهذا نابع من طبيعة الصراع، فالكيان الصهيوني اغتصب الأرض بالقوة والعنف وتوسع بالعمل العسكري وقتل وشرد الملايين من أصحاب الأرض وبالتالي لا مجال للحديث عن التسوية والسلم في هذا المقام (شفيق، 1997: 92)، وتتميز القضية الفلسطينية بمسارين في حل الصراع المرحلة الأولى: هي مرحلة الخيار العسكري والتي بدأت منذ عام 1948م؛ أما المرحلة الثانية والتي اتسمت بالتسويات السلمية أكثر مما هي عسكرية فهي الفترة ما بعد عام 1982م بعد ضعف وانكسار المقاومة الفلسطينة في خارج الأراضي الفلسطينية كلبنان وإلى يومنا هذا (فرحات، 2011: 36).

وطبقا لميثاق الأمم المتحدة المادة (51) منه والتي تجيز للدول فرادى أو جماعات حق الدفاع عن النفس ضد أي عدوان عليهم، فضلا عن بيانها لمقصد الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدولي، وإعطاء التدابير الفعالة في منع العدوان وتهديد السلم، كما بينت أيضا اتفاقية لاهاي عام 1907م الشروط الواجبة التي تتوافر في المقاومة الوطنية المشروعة، وبهذا يكون خيار الحل العسكري مشروعا وفق الأمم المتحدة وهو ما تبناه الشعب الفلسطيني في مشوراه التحرري والنضالي ضد الكيان الصهيوني وهو مخول أيضا وفق قرار الجمعية العامة المرقم (3246) بتاريخ 1974/12/14م المادة (3) على استخدام كل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح لإزالة الاحتلال وهو حق من حقوق الإنسان (سعدالله، 1986 :286).

وبناءً على القرارين الأمميين آنفا الذكر والظروف التي سبقتهما على استخدام الحل العسكري كخيار وحيد في الكفاح المسلح واسترداد الأرض والحقوق من الكيان الصهيوني، وفي عام 1946م

قرر مجلس جامعة الدول العربية التصدي لبيع الأراضي للصهاينة ومعارضة قرار التقسيم الدولي (الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية 1947-1950، 126).

وكان أول صدام مسلح بين العرب والكيان الصهيوني في تأريخ الصراع هي حرب 1948م في الخامس عشر من شهر آيار وشارك في الحرب العراق والأردن ومصر وسوريا ولبنان؛ ولاختلال القوة بين الطرفين استولت إسرائيل على 80% من الأراضي الفلسطينية بسبب نقص الأسلحة وفسادها التي وصلت إلى الطرف العربي؛ فضلا عن منع مجلس الأمن بيع الأسلحة للدول الداخلة في الصراع، وانسحاب بعض الدول العربية من الحرب (غارودي، 1983).

ونتيجة لخذلان الأمم المتحدة القضية الفلسطينية في عدم ردع الكيان الصهيوني والسماح له باحتلال أكثر من النسبة المقررة له في قرار التقسيم، وعدم معالجة العداون واتخاذ ما يلزم في وقفه وتطبيق الأمن الجماعي الذي نص عليه الفصل السادس والسابع من الميثاق (DUPUY, 1993: 617) هو ما جعل العرب يعتمدون الخيار العسكري للدفاع عن أرضها ودفع العدوان (COMPACAU,1974 :175).

ونتيجة لتوالي الخسائر العربية في الصراع العربي الإسرائيلي تراجع الموقف العربي من القضية الفلسطينية فبعد أن كان ينادي بتحرير كامل تراب فلسطين، أصبح ينادي بتحرير أجزاء منها وفقًا لقرارات الشرعية الدولية واحتكاما للقرار الممي (242) الصادر في عام 1967م، أي أنه أعطى الإعتراف الضمني على الأراضي المحتلة لإسرائيل التي احتلتها قبل عام 1967م (فرحات، 2011: 40-41).

وظل العرب متمسكون بالخيار العسكري إلى اتفاقية كامب ديفيد الأولى، ففي قمة بغداد القمة التاسعة لجامعة الدول العربية عام 1978م كانت أكثر تمسكا بالخيار العسكري وحذرت مصر من

المضي في اتفاقية كامب ديفيد، وأكدت القمة أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المصيرية وأن على الجميع واجب النضال والتضحية بكل مقدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية لأن الصراع امتد للدول العربية جميعا (فرحات، 2011: 48). وعلى الرغم من هذه الظروف التي أحاطت بالعرب وقضيتهم المصيرية فلقد ظل الخيار العسكري إلى عام 1982م.

ومن أهم العوامل التي كانت تسمح للعرب اتخاذ الخيار العسكري هو الدعم المباشر وغير المباشر والسياسي وغير السياسي من قبل الدول الإشتراكية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والإتحاد الإفريقي (عوض، 1986: 337)، ومن العوامل المهمة أيضا أن الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية العربية كانت مهيأة لذلك، فلم تجد أي أزمات سياسية أو اقتصادية تضغط على الدول العربية أن تتراجع عن خيارها العسكري، ومن العوامل أيضا الظروف الإقليمية التي تمثلت بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكان للتوزان الاستيراتجي بين العرب والكيان الصهيوني متوازن بل إن الكفة العربية كانت أقوى من إسرائيل ورغم ذلك فقد خسر العرب الكثير نتيجة ظروف عديدة (العسلي، 1988: 106).

ثانيا: التحول من الخيار العسكري نحو التسوية

بعد أن تطرقنا إلى الخيار العسكري وبعض العوامل التي أدت إلى حمل العرب لذلك الخيار تجد الدراسة من الضروري التعرف على العوامل التي أدت الى تحولهم من الخيار العسكري إلى خيار التسوية السلمية وما أدت إليه من نتائج.

ونتيجة فشل الدول العربية في الخيار العسكري والقوة في استرجاع حقوقهم المحتلة، وضعفهم وتشتت أمرهم وعدم التوصل إلى مشروع واحد يجمعهم ووصل تضامنهم إلى أدنى مستوياته بعد

عام 1981م نرى أنهم بدأوا يتقدمون بمشاريع تسوية وحلول سلمية لحل الصراع _ العربي الإسرائيلي (المشروع العربي الصادر في قمة فاس 1982/9/9م).

إن التحول العربي في إدارة الصراع من الخيار العسكري إلى السلمي أيضا يأتي من ضمن نطاق القانون الدولي، فقد تحدثت عن هذا الخيار المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة التي أوجبت حل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق وغيرها من الوسائل التي فسرتها المادة. كما أنها أعطت خيرا آخر لحل الصراعات وهو الطلب من الأجهزة الدولية التدخل في حلها مثل مجلس الأمن (BIAD, 1999: 20).

ولكن هذا التحول ليس كما هو عليه الحال بموجب القانون الدولي، وهناك تفسيرات أخرى تفسرها الوقائع وتدرسه الدراسات تظهر الكثير من العوامل أدت إلى تبني الخيار السلمي على الخيار العسكري في حل الصراع. وانقسم العرب في هذا الحل إلى مجاميع وجبهات متعددة، فجبهة الصمود والتحدي التي انبرت للتصدي لاتفاقية كامب ديفيد والحلول السلمية ترى أن الحل العسكري هو الخيار الوحيد، وهذه الجبهة لم تصمد طويلا بسبب اندلاع الحرب العراقية _ الإيرانية 1980م والأزمة اللبنانية 1982م وفشلت الجبهة في صمودها وظهر التيار المتسامح بقوة (نمر، 1981: 32).

وكما بينت الدارسة في الفصل الثاني من أن الاتفاقيات الثنائية خارج الإطار العربي قد عملت على إفشال المشروع العربي الموحد وخرجت من العصبة العربية في الدفاع عن القضية الفلسطينية بشكل جماعي، كما استغلت إسرائيل هذا التشتت والإنفراد في الدول العربية لفرض مشروعها التوسعي، وهذا ما جاء على لسان إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري في عهد السادات الذي استقال من منصبه قبيل الاتفاقية، فيذكر في كتابه عن أثر الاتفاقية على القضية الفلسطينية "أنها

أثرت على التلاحم العربي بشكل سلبي كما يؤثر الزلزال، وكانت الاتفاقية سببا في تمادي إسرائيل بغطرستها والاعتداء على العرب" (فهمي، 1985: 15).

ومن الباحثين والكتاب يرون أن كامب ديفيد هي بمثابة حرب 1967م التي انهزم العرب فيها، والآثار السلبية التي نتجت عن الاتفاقية بحق القضية الفلسطينية والموقف العربي من النزاع العربي _ الإسرائيلي بخلاف ما روجت للاتفاقية (العقاد، 1984: 8). كما أسهمت الاتفاقية في إسقاط الخيار العسكري من الموقف العربي (الشاذلي، 1984: 7). ومنهم من يرى أنه نوع من الواقعية المفرطة التي قدمت المصلحة الشخصية الذاتية على حساب المصلحة العامة.

وللحرب العراقية_الإيرانية، والحرب العراقية_الخليجية تأثيرهما الكبير على القضية الفلسطينية وعلى التحول العربي للحل السلمي بسبب انشغال العرب في هذه الحرب وتشتيت الموقف العربي من النزاع المسلح مع إسرائيل. ففي حرب خليج الثانية قدمت بعض الدول العربية وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية تنازلا لإسرائيل، كما طرد الفلسطينيون من بعض الدول الخليجية، وانصراف العالم عن القضية الفلسطينية وتركيزهم على الخلافات الداخلية في بلادهم وفي أقاليمهم (سافين، ونوف، 1991: 90). وبهذا كان لحربي الخليج الموقف المؤثر على القضية الفلسطينية وتحول المسار العسكري إلى السلمي في فض النزاع.

ولتفكك الاتحاد السوفيتي أيضا تأثيره المباشر على التحول في الصراع العربي الإسرائيلي وهذا ما تجسد في مبادرة بريجنيف 1982م التي رأت أن حل الصراع يكون سلميا من خلال مؤتمر دولي للسلام يجمع أطراف النزاع وحله بالطريقة السلمية، فضلا عن انشغال غورباتشوف في إعادة بناء السياسة الداخلية وحل المشاكل للاتحاد (فرحات، 2011: 80-82).

وهناك عوامل كثيرة أدت إلى اتخاذ المسار التفاوضي مع إسرائيل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وآثار اتفاقية كامب ديفيد، والحرب اللبنانية الإسرائيلية، والحرب الأهلية فيها عام 1975م، وظهور فكرة النظام الدولي الجديد بعد الحرب الباردة وأفول نجم الإتحاد السوفيتي، والتفوق العسكري الإسرائيلي على العرب في المجال العسكري ولاسيما القوة النووية، والتطور التكنولوجي والمعرفي، وظهور المشاريع العربية الفردية في حل النزاع.

وفي خضم هذا التحول والتبديل في المواقف العربية نحو الخيار السلمي، فلا يزال الخيار العسكري حاضرا، ولا تزال المواقف العربية لاسيما على المستوى الشعبي الرافض لتطبيع العلاقات والخيار السلمي في حل الصراع مع إسرائيل، أضف إلى ذلك الموقف الفلسطيني الداخلي المتمثل بالمقاومة، فالتفاوض إذا لم يكن له قوة تحميه وتدعمه فالنتيجة سيكون انتصارا بهزيمة والسلام سيكون مؤقتا، ولأن حقوق الشعب لا تموت فستكون بمثابة قنبلة موقوتة (عبدالحي، 1988: 60).

ثالثا: مستقبل التسوية

لاعتبارات الأمن والسياسة دورا كبيرا في تحديد اتجاهات الصراع في المنطقة، وحيث أن التهديد والصدام المباشر لا يزالا أمرا محتملا في القضية الفلسطينية؛ وعلى الرغم من مشاريع التسوية والتطبيع إلا أن احتمالية نشوب النزاع المسلح أمر وارد في كل وقت مع اختلاف الإمكانيات التكنولوجية والعسكرية.

إن المتغيرات الإقليمية خاصة بعد احتلال العراق تتجه نحو عدم خوض غمار الحرب مرة أخرى بين أطراف النزاع، والوجود الأمريكي الواسع في المنطقة والذي من مهامه الأساسية منع أي مواجهة مسلحة بين الأطراف، فضلا عن خروج عدة دول من الخطر المرحلي لإسرائيل مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق خاصة بعد الغزو والاحتلال والثورات، وحالة الضعف في النظام السياسي

العربي وانحيازه إلى إسرائيل وفق اتفاقيات سرية تمنعهم من الدخول في حرب حتى لو كانت محدودة، فضلا عن أن بعض الدول كمصر أخذت تمنع أي توتر بين الفلسطينين والإسرائيليين في الفترة الأخيرة (الهتاش، 2010 :222-223).

عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال النظام العالمي الجديد وبمشاورة إسرائيل على إرساء نظام إقليمي مرهون بعملية السلام العربية الإسرائيلية، وهذا الإرتهان سيتطور ويكون موازيا لعملية السلام من خلال منع الحروب وإقامة الحدود الثنائية الآمنة بين العرب وإسرائيل، إلى جانب العوامل السياسية والإقتصادية والديموقراطية، كما أن المرحلة القادمة المرسومة تتطلب تقليل الاحتكاك وإزالة مصدر العداء وبناء الثقة على أساس الأمن والمصالح المشتركة (الأسمر، 2005: 59).

وإذا ما نظرنا إلى تمسك العرب في استرداد الأرض المحتلة وإرجاعها قبل حدود عام 1967م من خلال التفاوض والتسوية فهذا يتطلب إلتزام إسرائيلي بالانسحاب وإلا فإن مصير عمليات التسوية والاتفاقيات يكون محدود الأثر، ومرهون بمدى استجابة الطرف الإسرائيلي وموافقة الشعب الفلسطيني الذي أصبح غير مقتنع بالاتفاقايات ولا بالأنظمة العربية. وبالنتيجة فإن مسارات التسوية سواءً كانت بصفقة واحدة أو ثنائية أو إقليمية جزئية أو كلية تعتمد على إلتزام الأطراف جميعها ولا سيما الطرف الإسرائيلي على وجه الخصوص والتطبيق الكامل لأي إتفاق تسوية (سعيد، 1992: 191).

ومن ضمن المشاريع المطروحة للتسوية والتي تتمسك بها الأطراف جميعا هو (حل الدولتين) والذي تصوره القيادة الفلسطينية على مبدأ الفصل بين الدولتين على أساس قرار مجلس الأمن الدولي (242) وهذا يقتضي انسحاب الكيان الصهيوني من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس

الشرقية وتكوين دولة فلسطينية مستقلة، وهذه الرؤية والطرح هو نموذج لحل الصراع بين الطرفين، وفي الوقت نفسه تنظر الأحزاب الإسرائيلية إليه بأنه يمثل مصلحة لهم ويعدونه الحل الأفضل والأقل خطرا عليهم (حسون، 2010: 388).

في حين أن غالبية اليهود يرفضون حل الدولتين يرون الوطن البديل هو الحل الأمثل للكيان الصهيوني، وفي دراسة أعدها معهد بيغن _ السادات للدراسات الاستيراتيجية كانون الثاني 2010م ترى أن من غير الممكن الوصول إلى اتفاق تسوية بين الطرفين في المستقبل ومن هذه الاتفاقات هو حل الدولتين، وترى أن البدائل الأخرى ممكن أن تكون حلا مثل الأرض البديلة والنظام الكونفدرالي (الحوراني، 2000).

هذا الرفض يأتي من دعم غالبية أحزاب اليمين واليمين المتطرف سياسة الضم وأصبح ذلك يشكل عنصرًا مهمًّا من برامجها السياسية، وتبنى حزب الليكود الحاكم بزعامة نتنياهو عام 2018، مشروع قرار ينص على فرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات وامتداداتها في الضفة الغربية المحتلة؛ بما فيها القدس، وضمها إلى نطاق السيطرة الإسرائيلية، وهذا القرار يتطابق مع حلفاء الليكود من الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى من سياسية الكيان الصهيوني في توسعة الاستطيان وضم الأراضي الفلسطينية له. وحتى الأحزاب الوسط المتكونة من عدة أحزاب برئاسة حزب أزرق أبيض، تعد مواقفه ضبابية وقريبة إلى حد ما إلى الأحزاب اليمينية فقد رأوا أنه في حال عدم توصل إلى اتفاق سلام شامل يجب تعزيز الاستطيان، وعدم الانسحاب من هضبة الجولان، وأن يبقى غور الأردن حدودًا شرقية لإسرائيل، وأن تبقى القدس الشرقية عاصمة أبدية لإسرائيل (الجرابعة، 2019: 3-4).

إن عمليات التسوية القائمة الآن لم تتعرض إلى جوهر الصراع وتتطرق للملفات الحساسة والقضايا الجوهرية كالقدس واللاجئين والمياه، فهذه القضايا كل طرف متمسك بها لنفسه والحصول عليها وفرض سيطرته على تفاصيلها، ولذا فإن التسوية ليست إلا عملية تأخير وكسب وقت وتحمل في طياتها الكثير من المتناقضات وعملية تحويل الصراع الحقيقي إلى نزاع فرعي لا يمت إلى الواقع بصلة (بركات، 2010: 18).

يعود فشل عمليات التسوية العربية_الإسرائيلية والفلسطينية_الإسرائيلية عدم جدية التسوية وافتقارها إلى العدالة والإرادة الحقيقية الجادة لحل الصراع؛ فضلا عن أن هذه العمليات هي تظليل للرأي العام ومحاولة لكسب الوقت في التوسعة الصهيونية على حساب العرب، ولم يكن الكيان الصهيوني في يوم من الأيام مستعد للتسوية وإعطاء الحق للفلسطينيين، فهو دوما يرغب في الاستحواذ والسيطرة (حسون، 2010: 409).

وتبقى مسألة التسوية مسألة حساسة ومعقدة فمن جانب أن البيئة السياسية في الداخل الفلسطيني غير واضحة ومتشابكة وأطراف متعددة ولكل منهم رأي ورؤية وطرح فيما يتعلق بمسألة حل الصراع، ولا يمكن لأي طرف التنازل عن حقه ورؤيته للجانب الآخر، وكذا الوضع في الداخل الإسرائيلي الذي يرى في حل الدولتين اجحاف لوضعها من جانب أحزاب عدة ومؤثرة في الحياة السياسية (شراب، وأبو نحل، 2015: 20–30)، فيما ترى أحزاب أخرى أن حل الدولتين ممكن لإنهاء الصراع والعيش بأمان، ومع هذه الطروحات وتلك ترى الدراسة أن مستقبل التسوية مرهون بالجماهير العربية بعد أن عجزت الأنظمة من حله.

ويبقى مسار التسوية ومستقبله مرهون بأيدي شعوب المنطقة لا بأيدي الأنظمة، وهذا ما تقرأه الدراسة من خلال الأحداث التي سبقت من عمليات الضم والسيطرة على الأراضي الفلسطينية التي

عمل عليها الكيان الصهيوني دون توقف بقوة السلاح والقتل والتشريد وعدم التزامه بأي اتفاق أو قرار، مستغلا بذلك الاتفاقيات الثنائية والدعم الدولي المتثمل بأمريكا وبريطانيا وبعض الدول الأخرى، وأن الاستفزازات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين كفيلة بتأجيج الوضع العام ورفض كافة أشكال التطبيع واتفاقيات التسوية.

المبحث الثاني

التحول من الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي

يتميز الصراع العربي الإسرائيلي بكونه صراعا عقائديا وآيديولوجيا فضلا عن كونه احتلال أرض وحدود، وهذا الصراع كانت أولى بوادره وعد بلفور، واشتد في حرب 1948م التي انتهت باحتلال أراضي فلسطين، ولم يتوقف العدوان الصهيوني المدعوم بريطانيا ودوليًا الأراضي العربية، فحدثت حرب 1956م، وحرب 1967م، وحرب 1973م وغيرها لتؤكد أن الصراع هو صراع وجود لا يخص فلسطين فقط وإنما المنطقة العربية بأكملها.

إلى أن جاءت حرب 1973م وما تلاها من مفاوضات بين العرب وإسرائيل ووقعت أول اتفاقية بين مصر والكيان الصهيوني ومن بعده اتفاق أوسلو 1993م وغيرها من الاتفاقيات السرية والعلنية التي حجمت من دور العرب في الصراع، وكنتيجة لتلك الاتفاقيات تم عزل القضية الفلسطينية عن العالم العربي، وتحول الصراع من صراع الكل إلى الجزء في مواجهة فلسطينية منفردة ضد إسرائيل.

أولا: طبيعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي

منذ إعلان قيام كيان صهيوني في قلب الوطن العربي فلسطين يوم 1948/5/14م بمباركة بريطانية أمريكية، أخذ الكيان الصهيوني يتوسع على حساب الدول العربية من خلال حرب 1948م وحرب 1967م وخاصة الدول المجاورة سوريا والأردن ومصر، كما مثلت حرب عام 1956م تطورا خطيرا في طبيعة الصراع عندما دخلت فرنسا على خط المواجهة لتكون بذلك المواجهة على العرب جميعا.

وفي الفترة 1935–1939م كانت ثورات الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه محاولة منه وقف هذه الهجمات والهجرة التي استحلت الأرض، وخلال أربعينيات القرن العشرين واكتشاف النفط في بعض الدول العربية أصبح شغل الإمبريالية وشركات النفط العالمية تريد الإبقاء على كيان يرعى مصالحها وفي الوقت نفسه تحافظ على المواقع الإستيراتجية فظهرت الحركات الوطنية التحررية التي بدأت تعصف بالمجتمعات العربية الداعية إلى تحرير فلسطين والوطن العربي من هذه القوى التي تريد السيطرة على مقدراتها (الخولي، 1986: 16).

ولما كانت المرحلة التي نشبت فيه الحروب العربية الإسرائيلية مرحلة تتسم فيها وجود تيارات كثيرة في الدول العربية إلا أنها وقفت جميعها في المواجهة وفلسطين ساحته الأساسية، وعد الصراع صراع تأريخي عقائدي يهدد الأمة بأكملها نظرا لطبيعة الحركة الصهيونية المبنية على الدين والعرق والتأريخ، وعد العرب أن الصراع ليس مقصودا به فلسطين وحدها وإنما يمس الأمة العربية بأجمعها تحاول الصهيونية الدخول إلى المنطقة من خلال فلسطين لتهديد كيان الأمة العربية والإسلامية (ابراش، 1987: 91).

وترى الحركة القومية التي كانت سائدة في تلك المرحلة أنه خطر شامل يهدد الأمة ووجودها الحضاري والقومي، وأن الأمة العربية يجب أن تتصدى لهذا الخطر، وترى في الصراع لا يتجسد في وجود الدولة الإسرائيلية فحسب وإنما عن طريق اليهودية العالمية (KAZZIHA,1975: 93)، كما أنها ترى نهاية الصراع بنهاية أحد الطرفين إما أن نكون أو لا نكون (نشرة الثأر، 1952)، واستمدت الحركة القومية العربية تصورها عن طبيعة الصراع من منظور واحد وهو الفكر القومي الذي يشمل الأرض والشعب ولا يجوز اقتطاع جزء منه وأن أي خطر يهددهما يهدد الشعب العربي ككل.

ويتفق حزب البعث العربي الإشتراكي الذي كان حاضرا أيضا في تلك المرحلة والذي يمثل عدة دول من ضمنها سوريا والعراق مع الحركة القومية في نظرتها للصراع مع اختلاف فكرهم فقد ربط الصراع بمصير الأمة ولا يقبل بالحل الوسط، وعدّ الصراع على فلسطين هو صراع شمولي على المنطقة العربية وهو قضية حياة أو موت، والاحتلال يشكل خرقا صارخا للكرامة العربية ومعوقا أساس للوحدة العربية باعتبار أن فلسطين هي قلب الأمة العربية وتأريخها ومصيرها مرتبط بالأمة العربية، واستبعد حزب البعث أي تصور آخر للصراع سوى بقت الأمور كما هي عليه من أن فلسطين للعرب والفلسطينيين ولا معنى للحياة بدون الجهاد ووحدة الأمة العربية (مجموعة مؤلفين، 1973: 60).

والتيار الديني الذي يمثله بعض المنظمات العربية سواء كانت مسلحة أم غيرها ترى أن العامل الأساس في طبيعة الصراع هو العامل الديني، وهذا ما يتعلق بالأماكن الدينية المقدسة كالمسجد الأقصى والقدس والمسلمين الذي يعيشون على أرض فلسطين، والروايات التي تحكي عن نهاية العالم التي يسردها كلٌّ من الدينيْن، فتدافع المجاميع الإسلامية عن فلسطين والأماكن المقدسة الأخرى من منطلق ديني وضرورة تحرير الأرض والمقدسات من كل احتلال يهودي أو غيره لأسبابٍ دينية (مصطفى، 2018: www.washingtoninstitute).

أما بالنسبة لطبيعة الصراع من رؤية المحتل فإنها تستند على الحجج الدينية والتأريخية ممزوجة بالنزعة العنصرية والقومية ومعاداة السامية التي روجت في القرن التاسع عشر لجمع اليهود من جميع أنحاء أوربا وتهجيرهم إلى الأرض الموعودة، وقد وجد من اليهودية ذريعة لإقناع اليهود بإنشاء دولته الأسطورية تقوم فكرتها وطبيعتها على العداء لليهود ليكسب تعاطف العالم

الغربي له وذكر في كتابه "إن الأمم التي تعيش اليهود بين ظهرانيها كلها عدوة للسامية" (الهور، والموسى، 1983: 8).

وعملت الصهيونية على طمس ملامح القضية الفلسطينية في المجتمع الدولي لاسيما في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، حيث كانت القضية الفلسطينية كموضوع مستقل في الأمم المتحدة وبعد الضغط الصهيوني والأمريكي على الأمم المتحدة وبمساعدة (تريغفي لي) مساعد الأمين العام للأمم المتحدة عام 1952م استطاعوا تحويل الملف الفلسطيني من قضية أساس إلى ملف لاجئين تحت عنوان تقرير مدير وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين، أي أن الموضوع أصبح محصورا فقط بقضية لجوء الشعب الفلسطيني وكيفية مساعدتهم في التوطين ودمجهم في المجتمعات الأخرى (الهور، والموسى، 1983: 34)

ومنذ بداية فكرة إنشاء وطن يهودي كانت هناك علاقة وثيقة بين الدول الاستعمارية والصهيونية نشأت لحاجة كل منهما للآخر وإدراكهم حول اعتمادهم على بعض في تقاسم المصالح وقيام المشروع الاستعماري في المنطقة على تراب فلسطين (العظم: 1975، 49)

ثانيا: عوامل التخلي عن الصراع العربي _الإسرائيلي

حقق الكيان الصهيوني أهدافه من خلال اتفاقيات التسوية من خلال كسب الوقت وتغيير الأوضاع لصالحه من خلال تغير مواقف ورؤى الدول العربية والعالم من احتلاله للأراضي الفلسطينية، واستمرت إسرائيل في ضغطها عليهم إلى أن تحول الصراع العربي _ الإسرائيلي إلى نزاع فلسطيني_إسرائيلي وأثرت عوامل كثيرة في هذا التحول سنذكر أهمها.

أولا: حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية: أدت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية على تخلي الحكومات العربية عن القضية الفلسطينية وترك خيار تقرير المصير

بيد الطرف الفلسطيني والإسرائيلي مع تدخل محدود من قبل الدول العربية، وعلى الرغم من تقلص مساحة الاعتناء بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي على المستوى الدولي سواء في النشاطات الدبلوماسية أو المؤتمرات وحتى في المجال الاقتصادي (صالح، 2017: 419).

ففي لبنان كانت الحرب الأهلية عام 1975م أثرت كثيرا على الوجود الفلسطيني في لبنان؛ فضلا عن انشغال اللبنانيون عن القضية الفلسطينية وتأزم الوضع السياسي الداخلي فيه وهذا شكل نقطة ضعف في التأييد العربي والدفاع عن القضية الفلسطينية حيث ارتبطت هذه الحرب بمسألة وجود الفلسطينيون على الأراضي اللبنانية (غندور، 2017: www.albayan.ae).

ونتيجة النزاعات المسلحة الداخلية والإقليمية، والصراعات المذهبية والطائفية التي اجتاحت المنطقة العربية التي تعد أشدّ خطورة من مرحلة ما بعد كامب ديفيد، وأوسلو، ووداي عربة التي حيّدت وأسقطت معظم أطراف الأنظمة العربية المؤيدة والداخلة في الصراع العربي الإسرائيلي عن القضية الفلسطينية، والتي عملت الأجندات الخارجية والاستعمارية في هذا الصراع أكثر مما عملت في اتفاقيات السلام السابقة لتمرير التسوية الفلسطينية الإسرائيلية (مجموعة باحثين، 2013: www.alzaytouna.net).

ومن ثم تأتي حرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية والثالثة التي أثرت بشكل كبير على القضية الفلسطينية ومناصرتها، وما نتج عن هذه الحروب والنزاعات من إجهاض القوة العسكرية الرئيسة في المنطقة والتي أحدثت خللاً في التوازن العسكري مع إسرائيل منها خروج العراق من معادلة القوة مع إسرائيل والهيمنة على المنطقة (زهران، 2001: 233)، وأشارت الدراسة في الفصول السابقة بأن وقوف الفلسطينيون مع العراق في حروبه أثر عليهم بشكل كبير وحوربوا من قبل الدول العربية بل تخلوا عنهم في قضيتهم المصيرية.

وجاءت الثورات العربية لتنشغل الحكومات بالأوضاع الداخلية وتستغني عن القضايا الأخرى بما فيها القضية الفلسطينية، بل إن بعض هذه الثورات أضرت بالفلسطينين وقضيتهم كما حدث في سوريا. ولذا فإن القضية الفلسطينية قبل الثورات ليست هي كما بعد الثورات وذلك بسب اختلاف الوظيفة السياسية للأنظمة العربية وإدارة الصراع مع الإسرائيليين فبعد الثورات التقت الرغبة الإسرائيلية مع الأنظمة الجديدة فرصة في تسوية الصراع على حساب القضية الفلسطينية (صالح، وآخرون: 2013: 96).

وبشأن تأثير الثورات المباشر على على الوجود الإسرائيلي في المنطقة يتحدث جمع كبير من الخبراء الأمنيين والاستيراتجيين عنها بأنها ستكون لها انعكاسات بالغة على بناء قوة الجيش الإسرائيلي، ومما سيجعلنا في حالة طوارئ واستعداد دائم لمواجهة كل الاحتمالات التي تنشأ من نتائج الثورات، ابتداءً من الحرب التقليدية، مرورًا بالمقاومة وحرب العصابات، وانتهاءً بالمواجهة الشاملة (فرحانة،2011)

ثانيا: الانقسام الفلسطيني: مثّل الانقسام الفلسطيني نقطة بارزة في التحول الصراع العربي إلى الصراع الفلسطيني هذا الانقسام عكس على الواقع السياسي والمشروع العربي التحرري والبرنامج الاستيراتيجي الذي كان مخطط له في الصراع العربي الإسرائيلي (أبو شعر، 2010: 160)، وجاء اتفاق أوسلو الذي عمق الانقسام الفلسطيني وما زالت آثاره العميقة قائمة حتى الآن. فتعد الجهات والحركات الفلسطينية الأخرى انفراد حركة فتح بتقرير مصير الفلسطينين أمر غير مستساغ ولا متفق عليه، لأنه برأيهم يتضمن تنازلاً عن معظم فلسطين، ويؤسس لتسوية سلمية مع العدو وهذا ما يتفق عليه بقية الفلسطينيين والحركات التي تمثلهم. ولأنهم قرروا ذلك من دون العودة للشعب

الفلسطيني، والتوافق مع القوى الوطنية الأخرى، حتى أن حركة فتح باتفاقها هذا قسمت الحركة إلى أقسام معارضة ومؤيدة للاتفاق (صالح، www.alzaytouna.net/2019/09/27/).

إن الأحداث التي سبق ذكرها تبين للمتابع لمسار الصراع العربي الإسرائيلي يلاحظ أن هذه الأحداث وغيرها التي لها علاقة وثيقة بالشأن الفلسطيني الداخلي والموقف العربي في العقد الأخير لاسيما من بعد أحداث 11 سبتمبر هناك نقاط تحول خطيرة ومفصلية وانفكاك شبه تام من الدول العربية والقضية الفلسطينية (إبراهيم، 2003: 117)، ومنذ الانقسام الفلسطيني تكرس الخلل داخليًا ودوليا في إدارة الصراع وأولويات مسارات بين خطي التسوية والمقاومة، وما حدث من انقسام عام 2007م أدى إنقسام الدول العربية بين مؤيدة لعملية التسوية وبين متفرجة ومحايدة، وهذا الانقسام العربي والداخلي ما هو إلا أحد تجليات اتفاق أوسلو.

ثالثا: عدم وجود استيراتجية موحدة للصراع: وهذا سبب مهم يمكن أن نضيفه إلى تخلي الحكومات العربية عن الصراع العربي الإسرائيلي، فلقد شهدت المواقف العربية تباينا في التعامل مع العدو والقضية الفلسطينية، وهذا التباين أفقد القضية الفلسطينية قيمتها في استراتيجية تعامل العرب مع المحتل. على العكس من إسرائيل التي وحدت استيراتجيتها داخليا ودوليا وفرضت نفسها بالقوة على المنطقة العربية والإقليمية، ولا تزال تطبق هذه الاستيراتجية على الرغم من استخدامها لغة التفاوض واتفاقيات التسوية، وهذا ما يدلل على أن الحكومات العربية كانت تتعامل مع القضية الفلسطينية كتنافس مع بعضها لإظهار قوتها وكشعار أكثر مما هو تحمل للمسؤولية (العسلي، 1988: 7).

ثالثا: النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي

على ضوء التطورات الدولية والإقليمية وجد الفلسطينون أنفسهم في دائرة الصراع من دون أي تدخل آخر لا عربي ولا إسلامي ولا دولي، وعلى الرغم من وجود الاختلافات وطبيعة الخلاف فيما بين الدول العربية ما قبل اتفاقيات التسوية وما بعدها ولاسيما بعد اتفاق أوسلو؛ إلا أن الخلاف حول كيفية التعامل مع العدو والوسائل فإنه يظهر نوعا من التخلي عن القضية المتبناة.

والذي حدث هو التحول من صراع عربي_إسرائيلي إلى نزاع فلسطيني_إسرائيلي؛ بل تعدى ذلك ليصبح صراع فلسطيني_فلسطيني، فمنذ توقيع الاتفاقية انقسم الشارع الفلسطيني والموقف الرسمي إلى مؤيد لهذه الاتفاقية ومعارض فانعدمت الرؤية الموحدة والتعاون المشترك فيما بين القوى والحركات، فأصبح كل طرف يرى أنه الأصح في التعامل مع العدو وبهذا حدث التحول في اتجاه الصراع.

وهناك تطورات وتحولات كثيرة على الجوانب الأخرى وأوجدت اتفاقية أوسلو مناخات جديدة في واقع الصراع وأحدثت شرخا كبيرا بين مكوناته ولاسيما على الصعيد السياسي والعسكري، واستبدلت قيم الصراع والشرعية والتاريخ باتفاقيات تسوية وسياسية أخرى، وأوجدت أيضا شرخا في المجتمع الفلسطيني وظهور طبقات وخلافا قويا بين السلطة والمعارضة والسلطة والشعب وبين أفراد الشعب (صيدم، 1999: 73).

لقد أثرت الأحداث في الشعب الفلسطيني أيما تأثير فقد تحول جموع الفلسطينيون اللاجئون الواقفون على أبواب الدول ووكلات الغوث إلى جموع ثائرين وفاعلين في الحراك الشعبي مؤمنين بقضيتهم المصيرية، يحاولون تغير مسار نضالهم من المحافل الدولية والإقليمية إلى قضية شعب يعرف طبيعة الصراع ويعرف كيف يدافع عن أرضه وشعبه (ابراش، 1987: 218). وأدرك

الشعب الفلسطيني أهمية الكفاح وخوض غمار الصراع بأنفسهم، وأصبح لزامًا عليهم نتيجة الظروف التي تتطلبها المرحلة والظروف التي أحاطت بالقضية الفلسطينية، وصار معلومًا لديهم أن الواقع يحتم عليهم حمل رسالة التحرير فهي التي تفعل وتقرر مصيرهم (نخلة، 1971: 24).

وعمدت الجماهير الفلسطينية وحركات التحرر الداخلية والمقاومة على ربط ثورتها باستيراتيجية الدفاع عن نفسها بنفسها، وذلك باعتمادها على موارد دولتهم وقدرات الشعب الذاتية في حماية نفسها وحدودها وكيانها من كل اعتداء خارجي، وترى أن الأمن الإقليمي نقيضا للأمن القومي التي ادعته الدول العربية في بداية صراعها مع الكيان الصهيوني الذي عد كل اعتداء على دولة عربية هو اعتداء على الأمة العربية، ومن هنا إذا كان الأمن الإقليمي لا يعير التفاتا لوجود الكيان الصهيوني في المنطقة فإن الأمن الداخلي يرفض الوجود الصهيوني ويحقق أمنه بنفسه من خلال استيراتجية الهجوم والدفاع عن مقدساته (عدوان، 1973: 46).

وتسعى استيراتيجة المقاومة الفلسطينية وحركات التحرر إلى تصفية الوجود الصهيوني من الأراضي الفلسطينية جميعها من خلال أساليب قتال العصابات أو ما تعرف بالكر والفر من غير اعتماد أسلوب القتال النظامي لعدم قدرتها على تحقيق النصر في الصراع بسبب قلة الإمكانيات والقوة. إن ربط هذه الاستيراتيجية بهدفها هو مرونة الأسلوب وإمكانية التغيير مع كل هدف مرحلي ممكن التخطيط له للوصول إلى الهدف المنشود في مرحلته النهائية هو التحرير (ابراش، 1987: 223).

كما أن الفسلطينيون فقدوا الأمل في خوض حرب كبرى مع إسرائيل من قبل الدول العربية في ظل التجزئة والتفرقة والنزاعات المسلحة والخصومات بينهم، فأوجب على أنفسهم خوض الحروب مع العدو وهذا ما وضحته حركة فتح في بدايات صراعهم بقولها "بكل صراحة لا ننتظر أبدا أن

يأتي يوم تعلن فيه الدول العربية بدء المعركة التحريرية الحقيقية على إسرائيل بسبب ظروفها الداخلية التي يحرص الاستعمار على إبقائها في جو متخلخل ومتضارب وعاجز" (مذكرة منظمة فتح إلى المؤتمر الثالث لملوك ورؤساء الدول العربية).

ومع الخيار العسكري اتخذت الحركات التحريرية مسار التفاوض لحل المشكلات بطرق أقل تكلفة ومن حيث المبدأ فإن الهدف الأساس هو إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل سلمي وعادل، وذلك من خلال مشاريع عدة طرحها الجانبا لفلسطيني منها برنامج النقاط العشر التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974م وأعدات صياغته في عام 1988م بمبادرة سلام وفق قرارات مجلس الأمن (242) وما تلاها من اتفاقيات التي ترمي إلى:

1. إنهاء الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية.
2. تمكين الفلسطينيين من حق تقرير المصير.
3. حق العودة وفق قرار 194 لعام 1948م (أيوب، 2017: 17).

وكانت أهم وأبرز محطات العمل السياسي الفلسطيني في الأعوام 1974م و1988م و2004م التي حققت من خلالها ثلاثة انجازات وهي: اعتراف الأمم المتحدة ودول العالم بفلسطين، وعدم شرعية جدار الفصل العنصري بموجب الفتوى القانونية الصادرة عن المحكمة العدل الدولي، وهذه الانجازات تحققت بفعل العمل السياسي الذي مارسته المنظمات الفلسطينية وتعاملها الإيجابي مع المواثيق الدولية (عميرة، 2007: 20).

المبحث الثالث

التحول من الصراع والتسوية إلى تصفية القضية الفلسطينية في ضوء"صفقة القرن

خلال أكثر من قرن من الصراع مع المحتل وما زالت القضية الفلسطينية على المستوى العربي تفتقر للاستيراتيجية الناجعة في حل الصراع رغم أنها تضمنت أطيافا شتى من السياسيين والمفكرين والأحزاب، وهذا ما يفسر قصور العمل الجماعي والموضوعي بسبب عدم وجود كتلة جماعية عربية موحده ذات هدف واحد ومصالح مشتركة في تحقيق المصلحة العليا وتحرير أوطانهم، ولقد عملت التدخلات الخارجية في أدق الشوؤن الداخلية للعرب الأمر الذي انعكس سلبا على إرادتهم وفرض التسويات عليهم.

وشهدت القضية الفلسطينية مسارات متعددة ولا تزال تشهدها في السنوات الأخيرة وحتى يومنا هذا وحدثت تطورات كبيرة وخطيرة على المستوى الداخلي والدولي، واليوم يشهد الصراع تفعيلاً لمسار التسوية السلمية من خلال عملية التطبيع التي بدأت بخطوات بطئية وتسارعت خطاها فيما بعد بفتح القنصليات وإنشاء علاقات إقتصادية وتجارية وثقافية بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني. وستتطرق الدراسة في هذا المبحث على ثلاثة عناوين: أولا: مسار التسوية والقضية الفلسطينية، ثانيا: موقف الدول العربية من التطبيع، ثالثا: صفقة القرن وتصفية القضية الفلسطينية.

أولا: مسار التسوية والقضية الفلسطينية

تنظر إسرائيل إلى مسار التسوية من منظار القبول العام في المنطقة، ولا يمكن أن تسمح لنفسها أن تبقى كجزيرة منعزلة ومرفوضة من قبل شعوب المنطقة، ولابد من تفاهم بينهم وبين العرب لقبول فكرة التعايش والحل السلمي التي تعده أحد مخرجات الصراع العربي الإسرائيلي وعلى الأقل مع الدولة الفلسطينية. وأدت الأزمات الداخلية في الوطن العربي والحروب لاسيما حرب

الخليج الثالثة وما آلت إليه الأوضاع إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح إسرائيل ولذا اتجهت إلى استغلال ما وصفه رابين "نافذة الفرصة التأريخية" لتكريس الوجود الإسرائيلي في المنطقة للوصول إلى هدفهم المنشود بتقبل الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية (بركات، 2007: 7).

والتسوية من وجهة نظر الجانب الإسرائيلي تختلف باختلاف طبيعة التسوية وطريقة حلها فالمجتمع منقسم إلى مؤيد للتوجهات السلمية وفض الصراع بصورة ودية، وقسم يرى أن المواجهة والقوة هو الحل الوحيد لعملية التسوية وهذا الانقسام يمثله تيارين رئيسيين فتيار السلام يمثله [حزب ميرتس والأحزاب العربية وحركة السلام الآن]، أما التيار الثاني فيرى أن الحل الأرض الإسرائيلية التاريخية لا يمكن التنازل عنها ويجب الدفاع عنها بكل ما أوتيت إسرائيل من قوة ويمثل هذا التيار [حزب الليكود، والأحزاب الدينية، والحركات المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي] (بركات، 2007: 15).

وعلى الصعيد الفلسطيني فمسار التسوية لديهم مرهون بحل قضية اللاجئين وإقامة دولة فلسطينية، وعلى ضوء الوقائع فإن عمليات الاستيطان المستمرة التي يقوم بها الكيان الصهيوني تمنع من وجود أي تسوية حقيقة يمكن أن يقبل بها الفلسطينيون، ومع هذا الوضع القائم فلقد حرصوا أيضا على تقديم هدنة إلى الإسرائيليين بقبول عروض ممكن أن تؤدي إلى وضع حل نهائي للصراع، وكذلك المجتمع الفلسطيني منقسم على نفسه بين الحل السلمي وبين الخيار العسكري في ظل التصعيد المستمر من قبل الجانب الإسرائيلي وعدم تمسكهم بالمواثيق الدولية والمعاهدات وعدم جديتهم في حل الصراع، وهذه الخلافات بين فصائل المقاومة والمنظمات الفلسطينية أوجدت انقسامًا خطيرًا بين المجتمع الفلسطيني وصل إلى حد استخدام الأسلحة فيما

بينهم وهي سابقة غير معهودة في مسيرتهم النضالية وشرخ كبير في وحدتهم الوطنية (ناجي، 2007: 9).

وعلى الرغم من جمود الحوارات والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بداية عام 2005م وتحجج الإسرائيليون بأن عقبة المفاوضات كانت الرئيس الراحل ياسر عرفات، وبعد وفاتة ومجيء أبو مازن وما آلت إليه الأوضاع في الداخل الفلسطيني وصعود حركة حماس على سدة السلطة الفلسطينية بعد انتخابات شرعية، تخوف المجتمع الدولي من تطور الأوضاع في فلسطين في ظل حكومة حماس؛ غير أن حماس أرسلت إشارات عبر رسائل عديدة بأن واقعية السياسة متقدمة في برنامجها الحكومي على العكس ما يظن الجميع بأن الأمور ستأخذ مجرى آخر، وطلبت من اللجنة الرباعية بإعطائها فرصة لتطبيق نظرية الحكم الراشد ومحاربة الفساد وتطبيق القانون، إضافة إلى أنها طالبت بعمليات تفاوض تشمل عدم الاعتراف بإسرائيل والاعتراف بحقوق الفلسطينين وإنهاء الإحتلال والتعامل بمسؤولية كبيرة مع الاتفاقيات التي تم توقيعها، وبناء على هذه الطلبات التي أعدها الإسرائيليون أنها غير واقعية تم استمرار الجمود في المفاوضات بين الطرفين وبقيت مسيرة التسوية تترنح بين مطالب الطرفين دون حل لها (الحمد، 2007: 9).

أما مسار التسوية على الصعيد الدولي فأصبح تأثيرها قليلا وغير مجد إذا لم يكن متحيز للجانب الإسرائيلي فالدول الغربية المؤثرة كانت صاحبة مشاريع مؤقتة لحلول بعيدة عن الواقع؛ فضلا عن عدم جديتها أو إلزامها على طرفي الصراع وكانت تعرض المشاريع على الجانب الإسرائيلي للموافقة عليها أولا بالقبول أو الرفض، واستمر هذا الوضع الدولي إلى أن تغير نسبيا في عهدي كلينتون وبوش حيث توقفت المشاريع وأصبحت مفاوضات ثنائية مباشرة وغير مباشرة برعاية أمريكية أو عربية والتي أصبحتا تؤيدان الحل السلمي، وموافقة الجانب الإسرائيلي في الحل كان من

الضروريات لإقامة أي إتفاق بغض النظر عن الموقف الفلسطيني. وعلاوة على هذه المواقف تصاعدت الضغوط على الجانب الفلسطيني وبعض الدول العربية الرافضة للتسوية بتقديم تنازلات لإسرائيل من أجل حل الصراع. فمشروع التسوية ومستقبله في الرؤية الإسرائيلية والأمريكية والغربية هو تكريس المستوطنات وبناء الجدار والسيطرة على الحدود وإقامة دولة مؤقتة للفلسطينين (شفيق، 2007: 4).

ولقد باءت جميع مسارات التسوية بالفشل وعزز هذا الفشل ضعف الدور الأوربي وتهميش دور الأمم المتحدة من حل الصراع وابتعاد العرب عن قضيتهم وتركها بيد الفلسطينيين وحدهم دون مساعدتهم أو مناصرتهم؛ بل ضغطوا عليهم وتخلوا عنهم، ومقابل ذلك كله لا تزال إسرائيل تستخدم القوة والوحشية في قمع الفلسطينيين ومحاربتهم وتهجيرهم من دون أي رادع (ناجي، 2007: 5).

ووفق ما ذكر من مسار التسوية الفلسطينية الإسرائيلية لتحقيق الأهداف المرسومة لها حتى كتابة هذه الرسالة لم تتمكن من تلبية متطلبات الشعب الفلسطيني، وجميع المفاوضات التي كانت تديرها إسرائيل كانت تهدف لصالحها فقط دون الأخذ بتطلعات ومطالب الشعب الفلسطيني المشروعة، ولم تستطع بناء سلام واستقرار في المنطقة بل بالعكس عملت على زعزعة الأمن واستقلال واستقرار المنطقة حتى تقوم بمخططها الرامي باحتلال الأرض وتهجير الشعب الفلسطيني.

وإلى هذه المرحلة لن تستطع فلسطين ولا الدول العربية والمجتمع الدولي من إيقاف الاستيطان والعدوان الإسرائيلي على المقدسات والإنسان الفلسطيني. ومن خلال المعطيات التي لوحظت في مسيرة المفاوضات وعمليات التسوية والتطبيع تجد الدراسة أن مسيرة السلام والمفاوضات في تآكل وانحسار يعقبها مواجهة وإنهاء احتلال وفق القانون الدولي والشرعية الدولية.

ثانيا: موقف الدول العربية من التطبيع

بعد التطورات الأخيرة في العلاقات والسياسات الدولية والعربية من غير المتوقع أن يكون هناك تحول جوهري في سلوك الحكومات العربية تجاه القضية الفلسطينية وإعادة وضعها إلى السابق من حيث النضال والمقاومة وتحرير الأرض، وهذا المشهد يعكس ضعف وهشاشة الموقف العربي وتخلفه وانقسامه، والحديث هنا سياسيا وليس شعبيا وهو ما يهم درساتنا.

والتطبيع بقدر ما هو هدف من الاستيراتجية الإسرائيلية إلا أنه أداة مهمة لعملها وبه تتكامل استيراتجيتها فالعمل العسكري والدبلوماسي عملت على تحقيقهما في آن واحد خلال القرن الماضي فالعمل العسكري من خلال القوة والاحتلال العسكري، والتطبيع من خلال التفاوضات والاقتصاد والتجارة ومؤخرا عملت على التطبيع الثقافي من خلال المهرجات والفعاليات (عوض، 1988: 62).

لسنين عديدة عدت الدول العربية إسرائيل عدوتها بكل المقاييس، ووقفت ضدها وحاربتها على جميع الجبهات إلى عام 1979م حيث اتفاقية كامب ديفيد مع مصر التي فتحت الباب على مصراعيه وبشكل منفرد وتبعها اتفاقيات ومفاوضات فردية وثنائية من دون أخذ الاعتبار للقضية الفلسطينية التي هي أساس الصراع مع الإسرائيليين، ولم تسهم تلك الاتفاقيات بأي حل للقضية الفلسطينية. ومع وجود الاتصالات والعلاقات السرية بين الدول العربية وإسرائيل رغم الاعتداءات المتكررة والانتهاكات التي تقوم بها اسرائيل فإن التطبيع لم يكن بهذه الصورة التي وجدت في السنوات الأخيرة وتسارعت بكشل كبير وعلى مستويات عدة (Blair, 2018: https://bit.ly/2XZMrFZ).

التغيرات التي وجدت في منطقة الشرق الأوسط أسهمت بشكل كبير في تكوين تحالفات جديدة وتنافس قوي بين دول المنطقة، وظهور إيران كمتدخل إقليمي قوي في التغيرات إلى جانب إسرائيل والخوف من نفوذها دفع الكثير من الدول ولا سيما الخليج العربي في تغير التحالفات وترتيب الأولويات بحسب استيراتيجيتهم جعل من العدو الأول _إسرائيل_ حليف لهم لمواجهة الخطر الإيراني الذي لا يقل أهميته من الخطر الإسرائيلي ولكن لدواع عدة ومنها قاعدة الخطر المشترك بين الأطراف قاد ذلك مؤخرا إلى تطبيع العلاقات بين أطراف الصراع ولا شك في المجال العسكري والأمني (البديري، 2018: 3).

وتقدمت عدة دول عام 2002م في قمة بيروت بمبادرة سلام تعتمد على اعتراف بإنشاء دولة فلسطينية معترف بها دوليا على حدود 1967م مقابل هذا الاعتراف والمشروع هو إقامة علاقات وتطبيع مع الكيان الصهيوني، هذا المشروع سبقه اعترافات من دول عدة في المنطقة بإسرائيل وأقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية معه، وقد بلغ عدد الدول المقيمة علاقات مع إسرائيل خمس عشرة دولة معضم هذه الدول أصبحت ترى القضية الفلسطينية هي عبئ على دولتها وسياساتها الخارجية وعليها أن تتخلص منها بشكل أو بآخر (مجموعة باحثين، 2019: 5).

تراكمت المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني على التغيّرات في المنطقة العربية، وكسر التقارب الاقتصادي والتجاري الصراع وكل الثوابت وهدمت الحواجز أمام الاستثمارات الأمريكية والصهيونية التي تهدف إلى الدفع بالقضية الفلسطينية إلى الوراء وعدم الاهتمام بها من قبل المنطقة العربية وعزلها عن العالم العربي والإسلامي، وإجبار الفلسطينين على التنازل عن حق العودة والقدس واللاجئين، والاعتراف بإسرائيل كدولة شريكة مهمة في المنطقة ولها

وضعها القانوني، فضلا عن إحياء السلام الاقتصادي وتبادل الفوائد بين دول المنطقة (العشماوي، 2019: 869-870).

وخلال ولاية الرئيس الأمريكي ترامب انتقلت استيراتيجية التطبيع إلى آفاق متعددة ومتطورة بدى فيها كل شي سهل مجرد التوقيع للوصول إلى تحالف بين البلاد العربية والكيان الصهيوني لردع الإرهاب الخارجي ومواجهة المخاطر التي تحدق في المنطقة في نظر اعتقادهم التي هي أكبر من فلسطين وقضيتها، ولا ريب أن القضية الفلسطينية عانت ولا تزال تعاني من هذه السياسات المجحفة وغير الإنسانية والشرعية بحقها (العشماوي، 2019: 874).

وتبقى فرص التطبيع معهودة في الزمن ووعي الشعب العربي فقد واكب هذا التطبيع حملات مقاطعة واسعة على مستوى العالم بدءا من المجتمع الفلسطيني بداية الأمر وانتهاء بالدول العربية وبعض الدول الأوربية التي دعت في احتجاجات لها على مقاطعة الدول الداعمة للتطبيع وقطع العلاقات وفرض عقوبات وسحب الاستثمارات بحجج انتهاك حقوق الإنسان (مجموعة مؤلفين، 2018: 20).

إن اندفاع الدول العربية واتجاههم نحو التطبيع مقرون لأسباب داخلية وخارجية مختلفة باعتقادهم أن التطبيع سيساعدهم في حماية أمنهم وتقريبهم من الولايات المتحدة الأمريكي والانفتاح على الدول المتقدمة غير مبالين بشعوبهم ولا الشعب الفلسطيني وموقفهم التاريخي من هذا التقارب والتطبيع، فالرأي العام العربي والدولي والفلسطيني لا يزال يرفض التطبيع ويعده خيانة للمبادئ، ويعكس التطبيع في مجمله العلاقات السياسية للأنظمة الحاكمة دون شعوبهم التي تدرك تماما أن السلام مع إسرائيل لا يأتي بشيء يخدم الأمة ولا مصالحها وفقا للاتفاقيات التي عقدتها الأنظمة السابقة من دولهم والتي لم تجني منها إلا الخزي وعدم الاستقرار، فالشعوب تعلم جيدا أن قضية

فلسطين هي آخر قضية استعمارية في الأمة العربية والعمل على إخراجها هو واجب تأريخي وإنساني وديني (مجموعة باحثين، 2018: 329-339).

أثر التطبيع أثرا بليغا على القضية الفلسطينية ومما لا شك فيه فإن مردود هذا التطبيع يعود بالنفع أولا وآخرا على الكيان الصهيوني وعلى حساب العرب وقضيتهم.

ثالثا: صفقة القرن وتصفية القضية الفلسطينية

لا يزال العالم العربي يشهد نكبات متتالية لم يشهد لها مثيل على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي، وانقلبت الموازين واختلت الثوابت وسار الركب في المشروع الأمريكي خدمة لصالح الكيان الصهيوني. وبمجيء الرئيس الأمريكي ترمب ظهر مصطلح صفقة القرن التي وضعها مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق الجنرال جيورا أيلاند الذي أكد في دراسته ومشروعه فشل الحلول السابقة التي طرحتها الدول والمنظمات الدولية في حل الصراع العربي الإسرائيلي، ومن الاستحالة الوصول إلى تسوية حقيقة وفق الطروحات التي تضمنتها الإتفاقيات الدولية، ومن وجهة نظره ووفق المشروع يجب أن يشترك العرب في مشروع التسوية والإستفادة منه (Eiland, 2010: besacenter.org).

وتعرف صفقة القرن هي اتفاق سلام تبنته إدارة ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية 2020م لحل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال تسوية تشمل جميع الأطراف وفقا لما طرحه جيورا في دراسته (أبو عرقوب، 2018: 55)، وتعرف أيضا بأنها صفقة تسوية سياسية غير معروفة المعالم تشمل حلا للقضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي (الرشيدي، alaraby.co.uk:2017).

ووفقا للصفقة فإنها تسعى لحذف التأريخ النضالي الفلسطيني والعربي وتحويل القضية إلى مسألة إنسانية إغاثية، أي أنها ستقوم بإبعاد الخلاف السياسي والصراع العسكري العربي مع إسرائيل وحل محله البعد الاقتصادي من خلال اعتماد المال العربي والدولي للتأثير على القضية الفلسطينية وحلها بطرق سلمية (الشوبكي، 2020: 3). وتستند الصفقة على أربع نقاط خطيرة فهي تقر بأن فلسطين أرض إسرائيلية ووطن تأريخي للشعب اليهودي والوجود الفلسطيني هو طارئ، والثانية أن أي تنازل بحق الفلسطينيين هو تنازل إسرائيلي ويجب أن يكون مكفول بقرارات دولية. والثالثة كل أرض أستولت عليها إسرائيل في حرب 1967م هي أراض محررة خلافا للواقع والقانون الدولي، والرابعة وهي التي تمثل محور الصفقة أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يحل بالقرارات الدولية؛ وإنما وفق عملية تفاوضية واتفاق بين الجانبين (منظمة التحرير الفلسطينية، 2020: 7).

وتتضمن الإستيراتيجية الأمريكية الصهيونية في صفقة القرن هو زج الدول العربية في مضمار التسوية وتحميلها العبء القانوني والسياسي والعسكري في الصراع العربي الإسرائيلي، وتغيير منهج التفاوض منهج التسوية الثنائية إلى حل متعدد الأطراف وإدخال العامل الإقتصادي من أجل إيجاد ضمانات أقوى وأكثر تمسكا بالاتفاقية (عبدالمنعم، 2018: 7)، وهذا النهج لم يكن معمول به في السابق وغير مقبول بسبب العداء والصراع على جميع المستويات ولكنه اليوم أصبح مقبولا بسبب الصراعات الداخلية التي أوجدها الإحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية.

وتأتي صفقة القرن بصيغة أكثر وضوحًا وتفصيلًا كعملية ضم الضفة الغربية من دون القدس والمستوطنات إلى الجانب الأردني، وإعطاء غزة إلى مصر من أجل السيطرة عليهم وإنهاء الوجود الفلسطيني ودلوتهم تحت مسمى الفدرالية أو الكونفدرالية أو الوطن البديل أو أي قبول دولي عربي لحل النزاع بما يضمن إقامة الدولة الإسرائيلية (عبدالمنعم، 2018: 8).

إن وصفة صفقة القرن لم تأت بعلاج للصراع والقضية الفلسطينية بما تحمله من إغراءات قدمها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية للعرب؛ بل هي وصفة لزيادة التأزم وإطالة أمد الصراع لأنها من وجهة نظر الكثير إنما هي مصالح دول طامعة وهذه المصالح التي لا ترتبط مباشرة بالشعوب فهي مصالح غير دائمة وسرعان ما تتولد فيها المشاكل وتصدع الجبهات الداخلية والدولية والتي ستنعكس سلبا على الصفقة وأطرافها. وكما يراها الكثيرون فإنها صفقة منافع شخصية أكثر مما هي حل للصراع والرابح الوحيد إسرائيل إذا ما استمرت هذه الصفقة وأنها ستؤدي بكوارث داخلية للدول التي انضمت إليها (الحمامي، 2018: 60).

وجاءت صفقة القرن في مرحلة حرجة من تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن إدارة ترمب أخطاته الكثير من الغموض والتهور بنظر الباحثين والسياسيين، ولم تقم بتقديم المصداقية الكاملة حول هذه القضية خاصة الإجراءات التي قما بها من نقل السفارة والقدس والأونورا التي لاقت استهجان ورفض دولي وأروبي وعربي.

ومن جهة أخرى، فإن الانتخابات الرئاسية الأمريكية قد أفرزت فوز بايدن والتي هي مغايرة نوعما عن إدارة ترمب ويعتقد الباحثون بأن الإدارة الجديدة ستعطي فرصة فعادة ترتيب الاتفاقيات بعيدا عن صفقة القرن وفق السياقات الدولية المتعارف عليها المتمثلة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التقليدية في إدارة الملف والتسوية أي على طريقة بيل كلنتون وباراك أوباما. وستحاول إدارة بايدن العمل على تسوية جديدة تعمل من خلالها إعطاء بعض المغريات للفلسطينيين كالمساعدات المالية، وإعادة فتح مكاتب السلطة في واشنطن، وتخفيف الضغوط على الدول العربية والإسلامية بشأن التطبيع مع الكيان الصهيوني. وفي الوقت نفسه ستبقي على علاقاتها ومكاسب

الإسرائيليين لكونها الداعمة الأساس لها مع مواصلة توفير الغطاء السياسي في تهويد القدس واستمرار الاستيطان (صالح، 2021: www.alzaytouna.net).

وترى الدراسة أنه على الرغم من الطروحات والمضامين التي قرأت في صفقة القرن إلا أن هناك شيء من الأمل ينتاب القضية الفلسطينية حيث الأطراف الفلسطينية بكل مشاربها ومذاهبها رفضت ولا تزل ترفض الصفقة مع بعض الدول العربية التي لها أيضا الثقل والمكانة في القضية الفلسطينية فضلا عن موقف الأردن الثابت تجاه القضية الفلسطينية والذي لا يدعُ مجال للشك بأن صفقة القرن سوف لن تؤثر على واقع القضية الفلسطينية، إضافة إلى عدم وجود إجماع على عقد الصفقة في الداخل الأمريكي نتجية الصراع المحتدم بين الجمهورين والديمقراطيين وتصاعد المعارضة ضد ترامب.

الفصل الخامس
الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة

شهد الصراع العربي_الإسرائيلي وعلى طيلة السنوات منذ بداية الإحتلال وإلى هذا اليوم مراحل مختلفة وأحداثا كبيرة، وأن التطورات الأخيرة التي تعالت فيها الأصوات بضرورة حل الصراع وإقامة دولتين ظهرت توجهات دولية وإقليمية تعتمد على التسوية والتطبيع لحل القضية الفلسطينية، وهذه العمليات شابها الكثير من الفشل والتعثر في وضع حل نهائي للصراع.

وهذا التوجه في الوقت الحاضر أصبح مقبولاً دولياً وعربيا وحتى إسرائيليا من أجل حل القضايا العالقة بينهم من خلال ما طرحه دونالد ترامب الرئيس الأمريكي في صفقة القرن كبداية صحيحة لحل كل قضايا المنطقة، بما فيها حل مشاكل الأمن الاستراتيجي والاقتصادي لإسرائيل ذاتها. ويستدعي هذا التوجه توفير القوة الكاملة سياسيا واجتماعايا واقتصاديا في مواجهة الخطر الذي صوره الجانب الأمريكي بأنه أكبر من إسرائيل على المنطقة ألا وهو الخطر الإيراني والإرهابي.

وقد طرحت الدراسة عدة أسئلة هي: ما تأثير اتفاقيات السلام على واقع القضية الفلسطينية؟ في الفصل الثاني من الدراسة تجد أن الأخطار التي تحدق بالوطن العربي لم تحقق التسوية أهدافها التي رسمتها وأرداتها الولايات المتحدة الأمرييكية والكيان الصهيوني، لأنها لم تتعاطى بشكل جدي وموضوعي وعادل مع الحقوق العربية وتطلعاتهم، فضلا عن أنها لم تعطِ الحقوق للشعب الفلسطيني وتعاملت معهم على أساس استعلائي وأنهم مهاجرون وليس أصحاب أرض.

وفي الفصل الثالث طرحت الدراسة سؤلا: ما تأثير سياسات التطبيع على القضية الفلسطينية؟ ترى الدراسة إن الاتفاقيات وسياسات التطبيع لم تنه الصراع العربي_ الإسرائيلي بل عمقت من حدة

الصراع وإن فتر من الناحية العسكرية، ولم توقف العداون ولم يضع حد للتوسع الاستيطاني ولا توفير الأمن والاستقرار في المنطقة؛ بل عمدت على إثارة النعرات الطائفية والمذهبية والحزبية من أجل إدامة الاستطيان في فلسطين وتشتيت التوجه العربي الشعبي عن قضيتهم الأساس.

وأجابت الدراسة في الفصل الرابع عما هي التحولات التي طرأت على القضية الفلسطينية على ضوء اتفاقيات السلام وسياسات التطبيع؟ لقد استطاع الكيان الصهيوني من خلال الاتفاقيات الثنائية أن يحقق بعض أهدافه في المنطقة العربية ما لم يحققه بآلياته العسكرية والحروب التي خاضها. فمنذ اتفاقية كامب ديفيد الأولى مرورا بأوسلو وغيرها من الاتفاقيات إلى صفقة القرن نجحت إسرائيل في منح تفاوضية وأعطتها وقتا كافيا لتمتد أطماعها وتوسعها على حساب الفلسطينيين ودروهم في القضية الفلسطينية.

ويأتي التطبيع كخيار أمريكي صهيوني في المعادلة العربية والصراع العربي الإسرائيلي كأداة للسيطرة وتحييد دول المنطقة العربية مستغلين في ذلك الاقتصاد والسياسة، لإسقاط كل تحفظ دولي عن وجود الكيان الصهيوني في المنطقة. والفكرة الأساسية من التطبيع هو تفتيت المنطقة وإيجاد صراعات داخلية فيها واستغلال ثرواتها وتغيير ثقافاتها والمعتقدات الدينية لاسيما المرتبطة بالقدس والمقدسات وهذه هي أهداف الكيان الصهيوني المنشود في المنطقة للاستيلاء عليها من النيل إلى البحر لإقامة دولتهم المزعومة.

ثانيا: النتائج

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من صدق الفرضية توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- تبين في الدراسة أن الصهيونية حركة عنصرية مستمرة بعدائها لكل من يقف أمام مشروعها التوسعي الاحتلالي، وهي مصممة على المضي بمشروعها ومن أجل ذلك وظفت كل الطاقات والإمكانيات واستهدفت الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أجل إقامة دولتهم ومن هذه الوسائل هي الاتفاقيات وعمليات التسوية.

2- عبرت اتفاقيات السلام في نتائجها على اختلال ميزان القوى والانحياز إلى الجانب الإسرائيلي وعدم الوقوف حيادا أمام القضية وتبعاتها، وهذا ما لمسته الدراسة من خلال البحث في نتائج المفاوضات؛ حيث كان يعتقد العرب أن هذه المفاوضات وسياسات التطبيع قد تحقق مكسبا عربيا فلسطينيا من الصراع في حين أن حجم التنازلات أكبر من المكتسبات واستمرار الاحتلال بسياساته العدوانية والتوسعية في الأراضي العربية؛ بل أعطتهم أكثر من ذلك من خلال التعامل في القضايا التجارية والاقتصادية والحدودية.

3- لم تستطع عمليات التسوية إرجاع المدن المحتلة ولا وقف الاستيطان ولا الانسحاب من الأراضي الفلسطينية ولا عودة للاجئين ولا وقف التهجير الفلسطيني من ديارهم، مقابل انفتاح عربي على إسرائيل والاندماج الإقليمي وتجريم المعادة ضد اليهود واستمرار الصراع بأشكال أخرى.

4- أسهم الانقسام العربي كثيرا في أمد الصراع وتشعباته وأدى إلى نتائج كارثية على المستوى الفلسطيني والعربي، وإن عدم وجود موقف موحد واجماع عربي على التعامل مع الصراع

العربي بشكل حقيقي قد دفع بالإسرائيلي إلى ترسيخ الانقسام والتفرقة وإيجاد نزعات مسلحة وغير مسلحة في الداخل العربي من أجل إبعادهم عن القضية الفلسطينية.

5- إن أي اعتراف فلسطيني أو عربي بيهودية الدولة الفلسطينية هو إنهاء القضية الفلسطينية وإجحاف بحق الفلسطينيين، فمن خلال هذا الاعتراف ستعمل إسرائيل على طرد كل عربي من فلسطين بداية ومن ثم الوطن العربي استكمالا لمشروعها القومي من النهر إلى البحر، وستعمل وفق الاعتراف بكل ما لم تعمل به من قبل وفق سياسة احتلالية توسعية تدميرية للمنطقة.

6- يبقى الصراع العربي_الإسرائيلي مرتبطا بمقومات الصراع والثقافة العربية الدينية والآيديولجية والقومية كما بقاء حالة إسرائيل التوسعية والاحتلالية كفيلة بإرجاع الوضع كما هو عليه من حروب ونزاعات تغير معادلة القضية لأن بقاؤها في هذه الصورة سوف يؤدي إلى زعزعة الإستقرار بكافة أنحاء المنطقة العربية والدولية وتراجع المواقف الدولية المؤيدة لإسرائيل وكبح جماحها.

7- لقد استخدم الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمركية مضامين صفقة القرن على إنهاء القضية الفلسطينية من خلال كسب الدول العربية إلى جانبها والتخلي عن القضية وجعلها قضية ثنائية بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين.

ثالثا: التوصيات

1- رفض صفقة القرن بدءا من الداخل الفلسطيني بشكل مطلق من دون أي مبررات، ووقف التعامل مع العدو ومع من يتعامل مع العدو في إطار مقاطعة شاملة.

2- تحقيق الوحدة الفلسطينية من خلال إعادة النظر في ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني والتنظيم الداخلي للسلطة الفلسطينية كسلطة جامعة لكل أطياف الشعب. وفتح قنوات جديدة مع الدول العربية ومحاولة اقناعهم في مستقبل القضية الفلسطينية كمستقبل للوطن العربي جميعهم وليس خاص بالفلسطينيين.

3- تعزيز جبهة الصمود والمقاومة بكل أطيافها الرافضة للتسوية وسياسات التطبيع، والمحافظة على الجهود التي بذلت من أجل تحرير فلسطين داخليا ودوليا.

4- وقف عمليات التفاوض مع الجانب الإسرائيلي والاتفاقيات الثنائية إلا من خلال الأمم المتحدة وفق الآليات الدولية والنظر في كل الاتفاقيات التي أبرمت مع الاحتلال ومراجعتها والتلويح بإلغائها إلا ما يخدم القضية بشكل مباشر وعلني.

5- إعادة وضع الخطط المسؤولة وتنفيذها بشكل حقيقي وجاد من قبل السلطة الفلسطينية لدعم وجودهم وصمودهم أمام المتغيرات والاحتلال الإسرائيلي والدعم الأمريكي، فمن خلال المقاطعة العربية الاقتصادية ممكن تحقيق شيء بسيط وتأثير على الموقف الإمريكي الداعم لإسرائيل.

6- التخلي عن خيار ثقافة السلام والمفاوضات كطريق لحل القضية الفلسطينية وإيجاد طرق أكثر نجاحا ونجاعا في وقف الاحتلال، ومن ذلك خيار المقاومة المشروع من ضمن ميثاق الأمم المتحدة.

7- إن مضامين صفقة القرن وتداعياتها على القضية الفلسطينية لا تزال هشه وغير مؤثرة عليها، ولا تزال القضية الفلسطينية يحفها شيء من الأمل في تقدم مسيرتها حيث الأطراف الفلسطينية بكل مشاربها ومذاهبها رفضت ولا تزل ترفض الصفقة، فضلا عن بعض الدول العربية التي لها أيضا الثقل والمكانة في القضية الفلسطينية فضلا عن موقف الأردن الثابت تجاه القضية الفلسطينية والذي لا يدعُ مجال للشك بأن صفقة القرن سوف لن تؤثر على واقع القضية الفلسطينية، إضافة إلى عدم وجود إجماع على عقد الصفقة في الداخل الأمريكي نتجية الصراع المحتدم بين الجمهورين والديمقراطيين وتصاعد المعارضة ضد ترامب.

قائمة المراجع

المصادر

- آبادي، الفيروز (2005). **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة.
- ابن فارس، أحمد بن فارس (1979). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، رقم الطبعة: 8.
- أنيس، إبراهيم، وآخرون (1985). **المعجم الوسيط**: دار إحياء التراث الإسلامي، قطر.

المراجع

(الكتب العربية)

- ابراش، إبراهيم (1987). **البعد القومي للقضية الفلسطينية، فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلطسنية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة الوطنية، الطبعة الأولى.
- إبراهيم، علي حسنين توفيق (2003). **تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث أيلول/سبتمبر وتداعياتها**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو جلهوم، سامي (2016). تهجير يهود المغرب في مؤتمر اليهود الشرقيين عام 2016م، مركز عبدالله الحرواني، غزة.
- أبو عرقوب، عمر (2018). **التطبيع الإعلامي، دليل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية للتعامل مع التطبيع الإعلامي**، منشورات منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال (تواصل)، القدس.
- الأسمر، خلود (2005). **انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية – الإسرائيلية**، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- بركات، نظام، وآخرون (2010). **التسوية السياسية التحديات والآفاق**، الأردن، دار المنهل، مركز دراسات الشرق الأوسط.

- جرجس، فواز (1998). **السياسة الأمريكية تجاه العرب.. كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الحباشنة، خالد (1999). **العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، الجذور والآفاق**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.

- حسين، عدنان (1998). **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية**، بيروت، مركز الدراسات الاستيراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى.

- الحمامي، إبراهيم (2018). **صفقة القرن_الحلم القديم الجديد**، لندن، بدون مكان مطبعة.

- حمدان، عواد جبارة، وحسين مصطفى (2012). **فلسطين والقضية الفلسطينية**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان_ الأردن.

- الحناشي، وآخرون (2018). **استراتيجية المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1.

- حواتمة، نايف (1998). **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، الأهالي للطباعة النشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى.

- الخولي، لطفي (1986). **أوراق من الملف العربي، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عام 2000**، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.

- روس، دينيس (2005). **السلام المفقود_خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**، ترجمة عمر الأيوبي وسامي كعكعي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- زهران، جمال علي (2001). **مستقبل المعادلات الصعبة في صراع السلام العربي الإسرائيلي**، القاهرة، المحروسة للنشر.

- سعدالله، عمر إسماعيل (1986). **تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

- سعيد، محمد السيد (1992). **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، الكويت، عالم المعرفة.

- سلينر، جيروم (2002). **دراسات عالمية إنهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية، أين الخلل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتجية، الطبعة الأولى.

- سمارة، عادل (2010). **التطبيع يسري في دمك**، دار ابعاد، بيروت، لبنان.

- الشاذلي، سعد الدين (1984). **الخيار العسكري العربي 1983-1993**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

- شفيق، منير (1997). **أوسلو 2 المسار والمآل**، الخليل_ فلسطين، دار المستقبل للدراسات والنشر والإعلام، الطبعة الثانية.

- شفيق، منير، وآخرون (1999). **القضية الفلسطينية في نصف قرن**، منشورات فلسطين المسلمة، عمان _ الأردن.

- شفيق، منير، وآخرون (1999). **القضية الفلسطينية في نصف قرن**، منشورات فلسطين المسلمة، عمان _ الأردن.

- صالح محسن محمد، وآخرون (2013). **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والنشر.

- صالح، محسن محمد (2002). **فلسطين_ سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، كوالالمبور، الطبعة الأولى.

- الصمادي، سليمان (2002). **الأردن مائة عام من التحدي والعطاء**، إربد، مؤسسة حمادة.

- عبد السلام، جعفر (2006). **الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية**، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية.

- عبدالمحسن، رباب يحيى (2005). **كامب ديفيد خروج مصر إلى التيه**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- العدوان، عبد الحليم مناع أبو العماش (2009). **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946- 1990**، الطبعة 1، منشورات أمانة عمان الكبرى، عمان.

- عساف، نظام (1998). **الأحزاب السياسية الأردنية 1992-1994 قضايا ومواقف**، عمان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات.

- العسلي، بسام (1988). **التوازن الاستيراتيجي والصراع العربي _ الإسرائيلي**، دمشق، دار طلاس للنشر.

- العشماوي، عماد الدين (2019). **استيراتجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها**، العراق، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات.

- العظم، صادق جلال (1975). **الصهيونية والصراع الطبقي**، بيروت، دار العودة.

- العقاد، صلاح (1984). **السادات وكامب ديفيد**، القاهرة، مكتبة مدبولي.

- عوض، محسن (1988). **الاستيراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة الثقافة القومية (16).

- عوض، محمود (1986). ... **وعليكم السلام، القاهرة**، دار المستقبل العربي.

- فهمي، إسماعيل (1985). **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى.

- فهمي، عبدالقادر محمد (2010). **النظريات الجزئية والكلّية في العلاقات الدولية**، دار الشروق، عمان 2010.

- ماضي، محمد إبراهيم (1992). **صراعنا مع اليهود بين الماضي والمستقبل**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة.

- مجموعة من المؤلفين (1990). **منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988**، كتاب أعده مجموعة من المختصين في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إرشادها، منشورات الأمم المتحدة.

- مجموعة مؤلفين (2008). **مستقبل القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الراهنة (المحلية والإقليمية والدولية) تطورات الأوضاع الفلسطينية الداخلية**، أعمال مؤتمر المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستيراتيجية بالتعاون مع جامعة القدس (أبوديس)، القاهرة 2008م.

- مجموعة مؤلفين (2014). **أصول مشكلة فلسطين وتطورها، الجزء الخامس 1989-2000م**، كتاب أعده مجموعة من المؤلفين في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إرشادها، منشورات الأمم المتحدة.

- مجموعة مؤلفين (2019). **التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي إلى أين؟**، تقدير موقف لمركز الفكر الاستيراتجي للدراسات، اسطنبول.

- مجموعة مؤلفين، (1973). **البعث وقضية فلسطين**، سلسلة وحدة حرية اشتراكية، بيروت، دار الطليعة، الجزء الأول.

- محمودي، عبدالقادر (2002). **النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربي: مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية**، 1945-1985م، السيد عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر.

- مشاقبة، أمين (2002). **في التربية الوطنية: النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية**، الطبعة السابعة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- معوض، جلال عبدالله (1998). **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- المناف، جميل كاظم (1968). **أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي**، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد.

- منصور، كميل (1978). **اتفاق كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، 1978م. الطبعة الأولى.

- نافعة، حسن (1986). **مصر والصراع العربي الاسرائيلي، من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت 1986.

- ناي،1997: جوزيف، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، (ترجمة: أحمد أمين الجمل، ومجدي كامل)، مصر: الجمعية المصرية، 1997م.

- نوفل، أحمد سعيد (2010). **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الثانية.

- نوفل، ممدوح (1995). **قصة اتفاق أوسلو، الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**، عمان، الطبعة الأولى.

- نوفل، ممدوح (1996). **الإنقلاب- أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد- واشنطن"**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- نوفل، ممدوح (2002). **الانتفاضة – انفجار عملية السلام**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

- هنية، أكرم (2000). **أوراق كامب ديفيد**، رام الله، شركة مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

- الهور، منير، والموسى، طارق (1983). **مشاريع التسوية الفلسطينية للقضية الفلسطينية منذ 1948-1982**، عمان، دار الجيل للنشر، الطبعة الأولى.

(الرسائل الجامعية)

- أبو جزر، أحمد (2014). **بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية 1948-1978 تونس_الجزائر_ المغرب**، (رسالة دكتوراة منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ.

- أبو شعر، محمد منصور عبدالعزيز (2010). **المؤرخون الإسرائيليون الجدد والقضية الفلسطينية (تأريخ النكبة)**، رسالة ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزنت_ فلسطين.

- أبو مور، أنور جمعة حرب (2014). **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غزة، فلسطين.

- الأطرش، أماني يونس (2019). **اتفاق أوسلو السياق التأريخي والتداعيات**، أكاديمية دراسات اللاجئين، فلسطين.

- البرغوثي، عبدالرحمن عوض عبدالرحمن (2008). **قرار فك العلاقة القانونية والإدارية والمالية الأردنية مع الضفة الغربية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بيرزيت، فلسطين.

- بشير، عمر يوسف جمال (2013). **تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 2000-2011**، جامعة الأزهر-غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدراية/ قسم العلوم السياسية.

- جغلوش، فتحية، وبوعافية مبيريكة (2016). **اتفاقية كامب ديفيد وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي 1979-1987م**، رسالة دكتوراة، جامعة أحمد دارية، أدرار_ الجزائر.

- درويس، عبدالسلام (2013). **أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية**، جامعة النجاح الوطنية، نبالس، رسالة ماجستير منشورة.

- الراشد، باسل محمد عبد (2018). **معاهدة السلام الأردنية_ الإسرائيلية لعام 1994م دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية**، رسالة ماجسيتر منشورة. الأردن.

- ربايعة، إبراهيم سميح (2009). **حقيقة الدور الأمريكي في قمة كامب ديفيد الثانية**، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة بيرزنت.

- سيد علي، بن سيد علي، (1997). **الصراع العربي – الإسرائيلي بين محاولات التسوية وإمكانيات السلام**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

- عرفات، حنان (2005). **أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**. رسالة ماجستير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس.

- عليليش، نوال، وعفيان فاطمة (2008). **أهم مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي (1978-2002)**، تخصص تاريخ وجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الأداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2007-2008م.

- الفاعوري، أحمد عواد (2011). **التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006-2012)**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

- فرحات، رمضان (2011). **تدرج الموقف العربي من الخيار العسكري إلى الخيار السلمي وانعكاساته على القضية الفلسطينية**. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر 1_ كلية الحقوق.

- المغني، محمد محمود (2016). **موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها 1987-2006م**، الجامعة الإسلامية- غزة.

(المجلات والدوريات العلمية)

- الأشقر، أسامة جمعة (2020). **التقدير الاستيراتجي المسارات المحتملة للتطبيع المغربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية**، مركز الزيونة للدراسات والاستشارات، فلسطين.

- أبو سيف، عاطف (2014). **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والادوات، والاختراقات والإخفاقات**، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

- أبو عامر، عدنان (2021). **تنامي الأطماع الإقليمية للإشراف على الحرم القدسي**، المعهد المصري للدراسات، تركيا.

- أبو عامر، عدنان (2014). **التطبيع.. سلاح الصهاينة الجديد لاختراق المنطقة:** مجلة البيان العدد 325.

- أبو عرقوب، عمر (2018). **صفقة القرن من منظور الإعلام وهندسة الجمهور تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي**، مجلة رؤية، تركيا.

- أبو كريم، منصور (2017). **صفقة القرن الأمريكية: ملامح وتحديات**، مركز رؤية للدراسات والأبحاث، غزة.

- أيوب، حسن (2017). **القضية الفلسطينية بين المواثيق الدولية والمصالح السياسية: المشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي نموذجا**. بيروت، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، العدد2، المجلد 3.

- الجرابعة، محمود (2019). **وضع الضفة الغربية في السياسة الإسرائيلية وتداعياته على حل الدولتين**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

- **الجريدة الرسمية** العدد 4001/ 10 تشرين الثاني 1994.

- الجندي، أحمد (2020). **التطبيع التحديات وإمكانيات المواجهة**، مجلة مركز المسار للدراسات الإنسانية، تركيا.

- حسون، محمد (2010). **مشاريع حل القضية الفلسطينية، وأزمة النظام السياسي الفلسطيني 1965- 2010م**، دمشق، مجلة دراسات تاريخية، العددان 115-116 أيلول وكانون الأول.

- حسين، حسين السيد حسين (2012). **معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وأثرها على دور مصر الإقليمي**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 117-118، كلية العلوم السياسية، كانون الثاني 2012.

- حسين، نبيل (2019). **القضية الفلسطينية في الرأي العام العربي**، مجلة سياسات عربية، العدد 41.

- الحمد، جواد (2020). **مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد281، فلسطين، القدس.

- دازي هاني، فاتحة (2020). **دول الخليج واسرائيل بعد اتفاقيات ابراهيم**، مبادرة الإصلاح العربي، مجلة بوادر.

- ديلوجر، إلينا (2020). **اتفاق التطبيع يقسم دول الخليج – للوقت الراهن**، تحليل موجز، المرصد السياسي، معهد واشنطن، واشنطن.

- الراجحي، عادل (بدون تاريخ طبع). **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا حميما!**، بدون مكان طبع، بحث منشور على https://books-library.online/free-856311497-download.

- ربابعة، محمد رجا (2004). **اتجاهات معلمي إقليم جنوب الأردن نحو تغيرات متوقعة في محتوى مناهج مرحلة التعليم الأساسي نتيجة لتطبيق معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية**، مجلة دراسات العلوم التربوية، العدد(2).

- رحموني، عبدالرحيم، ونجاح شمس الهدى (2020). **الجزائر بين ثنائية قدسية القضية الفلسطينية والرفض المطلق للتطبيع مع إسرائيل**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، فلسطين، القدس.

- الزرو، نواف: **وقف استخلاصية أمام مشهد المفاوضات**، مجلة رؤية العدد 3.

- الزعنون، سليم محمد (2019). **صفقة القرن المهمة المستحيلة**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستيراتجية، العراق.

- الزلاحقة، جمال (2020). **كيف تقرأ اسرائيل صفقة القرن**، مجلة قضايا إسرائيلية الصادرة عن مركز مدار، العدد 77، رام الله– فلسطين.

- سافين، غ، ونوف، سمير (1991). **العلاقات بين تسوية أزمة الشرق الأوسط والنظام الدولي الجديد**، بيروت، مجلة محاور استيراتجية، العدد 3.

- سويد، محمود (2002). **خطة شارون لإلغاء فلسطين: جريمة بلا عقاب**، مجلة الدراسات الفلسلطينية، العدد 50، المجلد 13، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- شاهين، إيمان صابر صادق (2019). **أثر درجة الاهتمام بمتابعة الصفحات الإسرائيلية الموجَّهة على موقع فيس بوك على تشكيل الصورة الذهنية عن المجتمع الإسرائيلي لدى الشباب المصري**، المقالة 8، المجلد 18، العدد 1، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، القاهرة.

- شعبان، خالد (2000). **العلاقات الإسرائيلية_الموريتانية، الدائرة الإسرائيلية**، مركز التخطيط الفلسطيني، مذكرة عدد 234.

- شفيق، منير (1997). **القضية الفلسطينية بين الحل العسكري والحل السياسي**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 30، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- الشمالي، إلهام (2021). **التطبيع الإسرائيلي الموريتاني واتجاهاته المستقبلية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات_بيروت.

- الشمالي، إلهام جبر (2020). **مسار التطبيع بين المملكة المغربية وإسرائيل**، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات_بيروت.

- الشوبكي، بلال (2020). **صفقة ترامب لإنهاء القضية الفلسطينية: فرص التطبيق في ظل المتغيرات الإقليمية**، دراسات وأبحاث منتدى السياسات الدولية.

- صلاح الدين، رأفت (2018). **تأثير اتفاقية كامب ديفيد على السيادة**، مجلة البيان العدد 379، 2018/11/11.

- صيدم، جميلة (1999). **العلاقات الفلسطينية_الفلسطينية في ضوء انتهاء المرحلة الانتقالية وما تمليه من المسؤولية الوطنية**، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 22 عام 1999.

- العامودي، معاذ (2016). التطبيع الإعلامي مع الكيان الصهيوني، مجلة البيان العدد 355.

- عبد الشافي، حيدر (1995). **الدولة الفلسطينية المستقلة هي الدرع الحقيية للأردن**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 24، المجلد 6.

- عبدالحي، وليد (1988). **الصراع العربي _الصهيوني: نظرة مستقبلية**، تونس، مجلة شؤون عربية، العدد 56.

- عبدالله، أحمد حسن (2020). **معاهدة وادي عربة جذورة وآفاق**، مجلة مدارات تاريخية_ دورية دولية محكمة ربع سنوية– جامعة فيلادلفيا، الأردن العدد الخامس، المجلد الثاني.

- عبدالمنعم، عامر (2018). **الخاسرون والرابحون في صفقة القرن**، دراسات سياسية، تركيا، المعهد المصري للدراسات.

- عبيدات، عدنان (1995). **منجزات اللجنة الأردنية الفلسطينية والدروس المستفادة من هذه التجربة**، مجلة شؤون تنموية.

- عدوان، كمال (1973). **فتح الميلاد والمسيرة**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 17.

- العشماوي، عماد الدين (2019). **استيراتجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع الدول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟:** مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، كلية الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات.

- عميرة، حنا (2007). **القضية الفلسطينية وعوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط**، دراسة منشورة.

- عوض، حسن وآخرون (2007). **ثلاثون عاماً من المواجهة التطبيع والعلاقات العربية_العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- غارودي، روجية (1983). **أحلام الصهيونية وأضاليلها**، جريدة الشعب، الجزائر.

- القصاص، أشرف، (2016). **الآثار الاستيراتجيبة لتفاقية كامب ديفيد 1978م على القضية الفلسطينية**، معهد فلسطين للدراسات الاستيراتجية.

- قمحة، أحمد ناجي (1995). **الاتفاقية الأردنية والإسرائيلية رؤى واشكاليات مختلفة**، العدد 119، القاهرة، مجلة السياسة الدولية.

- الكروي، محود صالح (2020). **العلاقات الموريتانية الإسرائيلية من التطبيع إلى التجميع إلى القطع**، مجلة المستقبل العربي.

- كيالي، ماجد (2007). **مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته**، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 122، أبو ظبي.

- محمد، سلمى عدنان، والمبارك، صفاء عبدالوهاب، حسين، وداد خضير (2012). **اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية _ الإسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها (1975-1982)** مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 37.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2018). **المؤشر العربي 2017-2018**، برنامج قياس الرأي العام العربي.

- مركز الفكر الاستيراتجي للدراسات (2021). **مستقبل التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي بعد وصول جو بايدن إلى الحكم _ تقدير موقف _** وحدة الرصد والتحليل، تركيا.

- مضية، محمد سعيد (1993). التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني، مجلة الطريق العدد(4).

- المؤشر العربي 2019-2020، تقرير صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2020)، برنامج قياس الرأي العام العربي.

- منصور، خالد، خليل أبو يحيى، ردينة الطناني، يُسرى بدوان (2019). **تدعيم مسارات حركة (BDS) في مواجهة التطبيع العربي-الإسرائيلي**، مركز مسارات- الدورة الخامسة 2018-2019.

- منظمة التحرير الفلسطينية، (2020). **ورقة تفاهمية: صفقة القرن صفقة ترامب ونتنياهو لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين**، دائرة شؤون المفاوضات.

- نخلة، أمين (1971). **التركيب البنيوي للعنف، خواطر في نظرية المقاومة الفلسطينية**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد3.

- نذير، أمين عباس، وكمال، خالد عبد (2019). **اتفاقية أوسلو وأثرها على الموقف التركي من القضية الفلسطينية**، العراق، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات.

- النعامي، صالح (2014). **أنماط التطبيع بين العربي والكيان الصهيوني وتداعياتها**، مجلة البيان، العدد 326.

- نمر، ليمان (1981). **تعريب مشروع السلام السعودي**، لبنان، مجلة المستقبل، العدد 247.

- نوفل، ممدوح (2000). **عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية**، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد11، العدد 42.

- الهتاش، ناجي محمد (2010). **الصراع العربي_الإسرائيلي مشاهد مستقبلية**، العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، السنة الثانية.

- وحدة الدراسات السياسية، (2020). **التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه**، تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة.

(التقارير)

- صالح، محسن محمد (2017). **القضية الفلسطينية والوضع الدولي، التقرير الاستيراتيجي الفلسطيني 2016-2017**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

(الندوات والمؤتمرات)

- بركات، نظام (2007). **استيراتجية التعامل الإسرائيلي مع خطى المقاومة والتسوية**، ورقة مقدمة لحلقة نقاشية بعنوان (آفاق مشروعي المقاومة والتسوية لحل القضية الفلسطينية)، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والنشر.

- الحمد، جواد (2007). **تجربة التسوية السلمية، ورقة مقدمة لحلقة نقاشية بعنوان (آفاق مشروعي المقاومة والتسوية لحل القضية الفلسطينية)**، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والنشر

- الحوراني، فيصل (2000). **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين**، ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية السياسية، خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق.

- شرّاب، ناجي؛ أسامة أبو نحل (2015). **مستقبل قطاع غزة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مؤتمر قطاع غزة: الواقع وآفاق المستقبل**، جامعة الأزهر_غزة.

- شفيق، منير (2007). **آفاق مشروع التسوية وإمكانات نجاحه، ورقة مقدمة لحلقة نقاشية بعنوان (آفاق مشروعي المقاومة والتسوية لحل القضية الفلسطينية)**، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والنشر.

- ناجي، كمال (2007). **التعامل الدولي مع خطي المقاومة والتسوية**، ورقة مقدمة لحلقة نقاشية بعنوان (آفاق مشروعي المقاومة والتسوية لحل القضية الفلسطينية)، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والنشر.

- نشرة الثأر (1953/11/20) **(نشرة تصدر عن هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل والتي أصبح العدد منها في حركة القوميين العرب)**.

ب. المراجع الأجنبية

- COMBACAU, JEAN, (1974) **LE DE SACTION DE L'OUN, EDITIONS** A. PEDONE –PARIS.

–BIAD, ABDELWAHAB (1999): **DROIT INTERNATIONAL HUMANITAIRE**, ELLIPSES. PARIS.

–Butler (M), **International Conflict Management**, Routledge, USA And Canada, 2009.

- DUPUY P.M (1993). **SECURITE COLLECTIVE ET ORGANAIZAITION** DE LA PAIX, RGDI, PARIS.

-KAZZIHA, WALID (1975). **REVOLUIONRY TRANSFORMATION IN THE ARAB WORLD**: HABSH AND HIS COMRADES FROM NAIONALISM TO MAXIMS, LONDON, CHARLES CO, LTD, NEW YORK ST, MARTINS.

-Schindler,(1980).“**International humanitarian law and internationalized internal armed conflicts**”. International Review of the Red Cross, No. 230.

-Mohammed m. Ali Abu Khadra and Mohammed Mohammed Husein Mustafa (2017), **Israeli-Mauritanian relations from 1999 to 2008**, **Asian social science**, Canadian center of science and education, vol.13.

(المواقع الالكترونية)

- 20 عاماً على اتفاق وادي عربة ولا تغيير في رهانات الأردن الأساسية (2014/10/25)، الحياة، على الرابط: goo.gl/LSvn5N

- Blair, Tony (2018) : **Institute for Global Change “Assessing Israel’s Trade with its Arab Neighbours**,” 14/8/2018: https://bit.ly/2XZMrFZ

- drive.google.com/file/d/1Q82m3uoTJ8gu4fAqBFWow8DNjy9H_HIg/view

- Eiland, Giora (2010): https://besacenter.org/policy-memorandum/regional-alternatives-to-the-two-state-solution-2-2/

- ابراش إبراهيم (2013): **العرب: من مقاطعة إسرائيل إلى التطبيع المجاني معها**، الحوار المتمدن-العدد: 4108. /https://www.ahewar.org.

- البديري، كرار أنور (2018): **التطبيع مع إسرائيل: خط الرمال الذي ترسمه دول الخليج في الشرق الأوسط**، مركز المستقبل للدراسات الاستيراتيجية، https://www.researchgate.net/publication/340176053_alttby_m_asrayyl_kht_alrmal_aldhy_trsmh_dwl_alkhlyj_fy_alshrq_alawst

- حسين، جمعة (2009): **الثقافة الصهيونية والتطبيع الثقافي العربي**، www.albahethon.co.

- الرشّدي، إسامة (2017): "**فن الصفقة**"... **خالصة أفكار ترامب ف** "**البزنس الرئاسي**"، جردة العرب الجدد، ttps://goo.gl/gTQ8dg.

- سعيد، عبد الجبار (2017): **حكم التطبيع مع العدو الصهيوني**، ندوة التطبيع استراتيجية احتلال، حركة مقاومة التطبيع، اسطنبول: http://panc.ps/news/2019/4/6

- صالح، محسن محمد (2019): **"أوسلو": كيف تحول الاحتلال الإسرائيلي إلى احتلال خمس نجوم**، www.alzaytouna.net/2019/09/27

- صالح، محسن محمد (2021): **المسارات الفلسطينية المتوقعة لسنة 2021م**، www.alzaytouna.net/2021/01/09

- غندور، صبحي (2017): **هل تتذكرون القضية الفلسطينية**، https://www.albayan.ae/opinions/articles/2017-03-30-1.2901675

- فرحانة، عبد الرحمن (2011)، **إسرائيل والربيع العربي: التقديرات والمواقف**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/12/28. https://www.badil.org/ar

- مجموعة باحثين (2018): **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2017-2018**، برنامج قياس الرأي العام العربي (أيار 2018)، :bit.ly/2YQ3WYN.

- مجموعة باحثين، (2013): **حلقة نقاش حول التطورات التي حدثت أخيراً في المنطقة العربية من تنظيم مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بالتعاون مع مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر** (www.alzaytouna.net/2013/10/09).

- مركز القدس باللغة العبرية: 17-5-2020: jcpa.org.il/article

- مصطفى، محمد جلال، (2018): **الدين والنزاع الإسرائيلي_ الفلسطيني سببه ونتيجته وعلاجه** دراسة على النت،www.washingtoninstitute.org/pdf/view/2237/ar.

- **منشأ القضية الفلسطينية وتطورها** 1917-1988 (1990) www.un.org/unispal/ar/history/origins-and-evolution-of-the-palestine-problem/part-v-1989-2000/

- موقع حركة مقاطعة إسرائيل:/WWW.bdsmovement.net/ar/news

- موقع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية /plord.ps/post/7151